جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

مجلة الشريعة والقانون

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها
كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
جامعة الأزهر

العدد الرابع والأربعون
نوفمبر ٢٠٢٤م

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة الشريعة والقانون

جمهورية مصر العربية - كلية الشريعة والقانون - القاهرة - الدراسة - شارع جوهر القائد

ت: ٢٥١٠٧٦٨٧

فاكس: ٢٥١٠٧٧٣٨

https://mawq.journals.ekb.eg/

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها

رقم الإيـــداع

٢٠٢٤ / ١٨٠٥٣

الترقيم الدولي للطباعة

ISSN: 2812–4774

الترقيم الدولي الإلكتروني:

ISSN: 2812–5282

دراسة تحليلية لأزمة البطالة
في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠
الفترة من (٢٠٠٥-٢٠٢٣)

Analysis of The Unemployment Crisis in Light of Egypt's Vision 2030 Duration Between 2005-2023

إعداد

د. أيمـن أحمد على عبد الغفـار

وكيل كلية الحقوق لشؤن التعليم والطلاب

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

قسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق - جامعة أسوان

جمهورية مصر العربية

دراسة تحليلية لأزمة البطالة في ضوء رؤية مصر٢٠٣٠ الفترة من (٢٠٠٥-٢٠٢٣)

أيمـن أحمد على عبد الغفـار
قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة أسوان، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: **Ayman.AbdElghaffar@aswu.edu.eg**

ملخص البحث :

تناولت دراسة موضوع البحث أزمة البطالة في ضـوء رؤيـة مصر ٢٠٣٠الفـترة من (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، والمؤشرات الاقتصادية المرتبطة بها في مصر، في ظـل الأزمـات الاقتصادية العالمية التى تمر بها البلاد ، وذلك مـن خـلال معرفـة مفـاهيم ظـاهرة البطالة ، وتحديد مؤشرات الأداء العام لسـوق العمـل في مصر، مـن حيـث تطـور أعداد المتعطلـين في مصر ، حجـم البطالـة ومعـدلها ، ومعرفـة الآثـار الاجتماعيـة والاقتصادية للبطالة في مصر ، والوقوف عـلى سياسـات مصر للحـد مـن ظـاهرة البطالة في ضوء استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

واستهدف الباحث من خلال الدراسة الميدانيـة التعـرف عـلى دور وزارة القـوي العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه وزارة القوي العاملة في الحـد مـن مشـكلة البطالـة، وقـد تـم استخدام الأسلوب التحليلي عن طريق الدراسة التحليلية للنصوص والتشريعات التى توضح جهود الدولة المصرية فى مواجهة ظاهرة البطالة والحد منها . بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لمعرفـة دور وزارة القـوي العاملـة في الحـد مـن مشكلة البطالة في مصر في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠. واعتمدت الدراسـة عـلى الاسـتبيان الميداني كأداة للدراسة من خلال عينة عشوائية قوامهـا (٧٠) مـن العـاملين بـوزارة القوي العاملة، وذلك خلال عام ٢٠٢٣.وأوصي الباحث من خـلال دراسـته الميدانيـة بالتعاون بين وزارة القوي العاملة مع مختلف الوزارات والهيئات الأخرى اتخاذ كافة الأساليب والوسائل لمواجهة مشكلة البطالة ، مع ضرورة العمل على تغيير فكرة رغبـة الشباب في العمل بالقطاع الحكومي فقط، وزيادة امتيازات العمل بالقطاع الخاص، وتوفير الأمان الوظيفي من خلال توفير الضمانات الكافية لحقوق العمال .

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، البطالة، القوي العاملة، المتعطلين، وزارة القـوي العاملة ، الشباب.

Analysis of The Unemployment Crisis in Light of Egypt's Vision 2030 Duration Between 2005-2023

Ayman Ahmed Ali Abd el Ghafar
Economics And Public Finance Department, Faculty of Law, Aswan University, Arab Republic of Egypt.
E-mail: Ayman.AbdElghaffar@aswu.edu.eg

Abstract:

This study tackles the unemployment crisis in light of Egypt's vision 2030 in the period from 2005 to 2023. As well as, the economic indicators connected with it in Egypt under the global economic crises that the country is facing. This is done through understanding the concepts of unemployment phenomenon, identifying indicators of the general performance of the labor market in Egypt with regard to the increase number of unemployed people in Egypt, the size and rate of unemployment, knowing the social and economic effects of unemployment in Egypt and reaching an understanding of Egypt's policy to reduce unemployment phenomenon in the light of Egypt's strategy for sustainable development 2023. Through the field study, the researcher aims to understand the role of the Ministry of Manpower in decreasing the problem of unemployment in Egypt. This study is also concerned with identifying the obstacles facing the ministry of Manpower in reducing the unemployment problem. The researcher depends on analytical study of the texts and legislation in order to explain the efforts of the Egyptian Government to confront and reduce unemployment. In addition to using the descriptive analytical method, to discover the role of the Ministry of Manpower in decreasing the problem of unemployment in Egypt in light of its vision 2030. The study uses the field questionnaire as a tool for the study through a random sample of 70 employees of the

ministry of Manpower during the year 2023. The researcher recommends cooperation among the Ministry of Manpower and various authorities and ministries to take all necessary methods and means to face unemployment, the necessity to change the mindset of youth related to working in the public sector only, increase the benefits of working in the private sector and provide job security that guarantees all the sufficient rights for workers.

Keywords: Job Market, Unemployment, Workforce, The Employed, Ministry Of Manpower, Youth.

مقدمة

أولاً: موضوع البحث وأهميته

يتناول موضوع البحث قضية اقتصادية هامة تتعلق بالبطالة ، حيث تعتبر مشكلة البطالة في مصر- من أخطر المشاكل الاقتصادية التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية ،وتؤثر على زيادة معدلات الفقر في المجتمع المصري، وهى من أبرز التحديات الاقتصادية والتنموية التي تؤثر بشكل كبير على استقرار وأمن ومستقبل المجتمع المصري، والذي يعاني من وفرة الأيدي العاملة غير المدربة ، في ظل ندرة شديدة في رؤوس الأموال والاستثمار، الأمر الذي أدي إلى وجود اضطرابات، واختلالات في هيكلة الاقتصاد المصري، حيث أصبحت الأيدي العاملة المتوفرة تزيد عن فرص العمل المتاحة، الأمر الذي ترك الكثيرين من الشباب دون وظائف، مما أدي إلى خلق أزمة البطالة. وتعتبر البطالة أحد المؤشرات الرئيسة التي تعكس حالة اختلال التوازن العام في الاقتصاد القومي، فهى مشكلة مركبة، نظراً لما تحدثه من أثار سلبية مباشرة على معدل النمو الإقتصادي، لأن سعي الدول لرفع مستوي المعيشة لأفرادها تقتضي التأكد من عدم وجود طاقات معطلة سواء كانت بشرية أو مادية.

وتأتي أهمية اختيار موضوع البحث فيما يلي:

١- الأهمية المتزايدة لأزمة البطالة في الاقتصاد العالمي عامة، والاقتصاد المصري خاصة، من أجل توجيه السياسات الاقتصادية، للحد من هذه الأزمة.

٢- الكشف عن مختلف الأسباب التي تسهم في تفاقم تلك الأزمة.

٣- كما تتضح أهمية البحث من خلال الدراسة الميدانية التى أجراها الباحث لدور وزارة القوي العاملة في الحد من أزمة البطالة في مصر في ضوء رؤية ٢٠٣٠ ، ومن خلال هذه الدراسة تم الانتقال من الإطار النظرى إلى النطاق التطبيقى ، وترتب عليه حدوث نتائج مهمة ، تساعد صانعي القرار في اتخاذ ما يلزم من سياسات اقتصادية للحد من هذه الأزمة.

ثانياً: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث الخاص بموضوع "دراسة تحليلية لأزمة البطالة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠-الفترة من (٢٠٠٥-٢٠٢٣)" ، في الإجابة على التساؤلات التالية :

١- ما المقصود بالبطالة؟ وما هى أنواعها؟

٢- ما هى الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على أزمة البطالة في مصر؟

٣- ما هى أهم القوانين والتشريعات المصرية التى تنظم الحد من ظاهرة البطالة ؟

٤-ما هى أبرز المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر؟

٥- ما هو دور وزارة القوي العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر- في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث بصفة عامة إلى إلقاء الضوء على واقع أزمة البطالة، والمؤشرات الاقتصادية المرتبطة بهذه الأزمة في مصر، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- دراسة مؤشرات وملامح الأداء العام لسوق العمل في مصر.

٢- توضيح الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة في مصر.

٣- دراسة القوانين والتشريعات المصرية المرتبطة بمواجهة ظاهرة البطالة والحد منها.

٤-إيضاح دور وزارة القوي العاملة في الحد من أزمة البطالة في مصر في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠.

رابعا: الدراسات السابقة

١- دراسة أحمد النيني الخواجة، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر- ، ٢٠٠٤[(١)] ، تناولت الأطر النظرية لظاهرة البطالة وعلاقتها بهيكل سوق العمل، من خلال المنظور التقليدي وعلاقتها بالبطالة السافرة، ودراسة هيكل سوق العمل في مصر وعلاقته بظاهرة البطالة السافرة من

(١) أحمد النيني الخواجة، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر، سلسلة أوراق اقتصادية، مركز الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

خلال خصوصية سوق العمل المصري، وآليات التوازن فيه، وحجم، وطبيعة، وأسباب ظاهرة البطالة السافرة في مصر.

٢- دراسة محمد مازن محمد الأسطل، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢)، عام ٢٠١٤[(١)]، وتوصلت الدراسة إلى هناك علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في فلسطين ،وعدم مناسبة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل المحلي، كما أن سوق العمل الفلسطيني يعاني من الاختلالات الهيكلية، المتمثلة في ضعف القدرة الاستيعابية والاعتماد علي الأسواق الخارجية، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، ومعدلات البطالة ، وأوصت الدراسة الجامعات بضرورة الربط بين التعليم العالي وسياسات التشغيل المطبقة وتطوير المناهج والتخطيط الاستراتيجى، وتشجيع التعليم الفني والمهني.

٣- دراسة سامية خضر صالح، بعنوان البطالة بين الشباب حديثي التخرج، العوامل والآثار والعلاج، دراسة تطبيقية على عينة من الشباب العاطل بمحافظة القاهرة ، عام ٢٠٠٥[(٢)] ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يجب إحداث مواءمة بين التعليم الجامعي وسوق العمل، من خلال انفتاح الجامعات على قطاع الأعمال والإنتاج في المجتمع، وذلك بإنشاء وحدات التنسيق الإداري والفني داخل الجامعات، هدفها زيادة فاعلية الاتصال بقطاعات العمل، والإنتاج الحكومية والخاصة، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في المناهج الحالية في الجامعات، وإشراك القطاع الخاص في الدراسات التي تجري لمعرفة متطلبات سوق العمل والتقليل من معدلات البطالة.

---

(١) محمد مازن محمد الأسطل، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ٢٠١٤.

(٢) سامية خضر صالح، البطالة بين الشباب حديثي التخرج، العوامل والآثار والعلاج، دراسة تطبيقية على عينة من الشباب العاطل بمحافظة القاهرة، قسم العلوم الاجتماعية، كليه التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.

٤- تناولت دراسة كل من أحمد إبراهيم حسين البجاري، خالد حمادي حمدون المشهداني، [(١)]، عام ٢٠١٨، بقياس أثر الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر على معدل البطالة في العراق خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٧)، وتم التوصل إلى أن هناك ارتفاعا في معدل البطالة خلال الفترة من (٢٠١٤-٢٠١٧)، نتيجة الحروب والأحداث التي شهدتها البلاد، التي نتج عنها التهجير إلى عدد من المحافظات العراقية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بسبب الانفتاح علي العالم الخارجي ، ورفع العقوبات الاقتصادية ، حيث يزيد من أعداد العاطلين عن العمل، كما تبين من الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين الاستثمار الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، مع معدل البطالة في الأجل الطويل ، كما أثبت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة ،وتم التوصل إلى عدة توصيات للحد من مشكلة البطالة منها بتوفير بيئة مناسبة للاستثمار الأجنبي من خلال السياسات الاقتصادية التي تعتمد علي الاستقرار السياسي أكثر من استقرار سعر الصرف ، والاهتمام بزيادة حجم الوحدات الإنتاجية في القطاع الخاص، وخاصة القطاع الصناعي ، ضرورة اهتمام الدولة بتوفير مراكز التدريب والتأهيل للعاملين ، وإعادة تشغيل قطاعات اقتصادية أخري غير قطاع النفط لاستقطاب الأيدي العاملة.

٥- دراسة السيدة كمال قرطام، محددات بطالة الجامعيين في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠١٤) عام ٢٠١٧[(٢)] ، وتوصلت إلى أن مشكلة البطالة بين الجامعين ترجع إلى زيادة التوسع في التعليم الجامعي، وذلك بسبب التوسع الكمي في عدد الخريجين بمعدل يفوق معدل توافر فرص العمل، وأوصت الدراسة بالاهتمام بالقطاعات الخدمية والإنتاجية ، ويجب علي الدول الاهتمام بالمشروعات التى تساعد في توفير الكثير من فرص العمل للعاطلين، وامتصاص قدر كبير من العاطلين وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو، وبضرورة إعادة النظر

---

(١) أحمد إبراهيم حسين البجاري، خالد حمادي حمدون المشهداني، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (٣٨)، ملحق العدد (١٢٣)، ص (١٦٨-١٨٣)، العراق، ٢٠١٨.

(٢) السيدة كمال قرطام، محددات بطالة الجامعيين في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠١٤)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٧.

في المناهج الدراسية في الجامعات وربطها بمتطلبات سوق العمل، وإشراك القطاع الخاص بمتطلبات سوق العمل، وتطوراته.

٦- دراسة عاطف عوض محيي الدين، عبيد الله محجوب عبيد الله، محددات البطالة في الدول العربية: دراسة تطبيقية ، عام ٢٠١٦[١] ، تناولت عينة من تسع دول عربية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يلعب دوراً هامشياً في نقصان معدلات البطالة، حيث تؤدي الزيادة في كل من مستويات التعليم، وتقلبات الإنتاج، وجمود أسواق العمل إلى ارتفاع معدلات البطالة وذلك في الأجل الطويل ، أما في الأجل القصير فوجد أن الانفتاح الاقتصادي ينعكس في ارتفاع معدلات البطالة ، ومعدل التضخم يلعب دوراً هامشياً في خفض معدلات البطالة.

٧- دراسة حسين عبد المطلب الأسرج، بعنوان إشكالية البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي ، عام ٢٠١٤[٢] ، وتوصلت الدراسة أن حكومات دول مجلس الخليج العربي قامت بدور كبير في تشغيل القوى العاملة وزيادة فرص العمل من خلال الاهتمام بتعليم وتدريب العمال لمواكبة تطورات سوق العمل ، والاهتمام بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ، في الدول الخليجية، وتنمية تلك المشاريع في الوطن العربي، وإحداث نوع من التوازن بين العرض والطلب، وتكوين قاعدة بيانات عن الوظائف الشاغرة من خلال مكاتب تشغيل متخصصة.

٨- دراسة محسن محمود أبو بكر البطران، سهرة خليل عطا، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على العمالة الزراعية المصرية ، ٢٠٠٢[٣]، وتوصلت الدراسة إلى

---

(١) عاطف عوض محيي الدين، عبيد الله محجوب عبيد الله، محددات البطالة في الدول العربية: دراسة تطبيقية، كلية إدارة الأعمال، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد (١٣)، العدد (٢)، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٦.

(٢) حسين عبد المطلب الأسرج، إشكالية البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أرشيف ميونخ الشخصية، مجلة علمية، على الرابط https://mpra.ub.uni-muenchen.de/

(٣) محسن محمود أبو بكر البطران، سهرة خليل عطا، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على العمالة الزراعية المصرية، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، مجلة عملية، المجلد (١٢)، العدد (٢)، ٢٠٠٢.

مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي العمالة القومية في مصر، وعدم وجود بطالة مقنعة في القطاع الزراعي المصري، وأوصت الدراسة بالتوسع في استصلاح الأراضي الجديدة وزراعتها، وبضرورة التركيز على المشروعات التي تستوعب عمالة كثيفة من العمالة الزراعية .

٩- دراسة رنا محمد محمد البطرني، بعنوان أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي (دراسة حالة جمهورية مصر العربية) ، عام ٢٠٢١[(١)] ، توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية بين البطالة ومعدل الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن التغيرات في معدلات البطالة تساهم في إحداث تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ، وأوصت الدراسة بأنه لتحقيق زيادة فى معدلات النمو الإقتصادى فإنه يجب على الحكومة التعاون مع القطاع الخاص، في تبنى خطط استراتيجية لتشغيل القوة العاملة .

١٠- دراسة منير فوده سبع، عن تنمية المشروعات الصغيرة [(٢)]، عام ٢٠٠٧، كوسيلة لخلق فرص العمل، وتوليد دخول جديدة، حتي يساعد علي خلق فرص عمل لمحدودي الدخل، وأوصت الدراسة بإتباع استراتيجية لمكافحة الفقر ومساعدة محدودي الدخل، كما اهتمت الدراسة بتدريب العاملين حتى ينعكس ذلك على المعدلات الإنتاجية ، وتطوير التعليم ، وتوفير الضمان الاجتماعي للعاملين .

خامسا: منهج البحث

استخدم الباحث فى هذا البحث المنهج الإستنباطي، بهدف استعراض الإطار النظري لأزمة البطالة، وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية القومية، وفقاً للبيانات المتاحة عن معدل البطالة، وذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، كما استخدم الباحث الأسلوب التحليلى عن طريق الدراسة التحليلية للنصوص والتشريعات التى توضح جهود الدولة المصرية فى مواجهة ظاهرة البطالة والحد منها . كما استخدام

---

(١) رنا محمد محمد البطرني، أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي (دراسة حالة جمهورية مصر العربية)، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد (٧)، العدد (١١)، ص ٥٣٩-٥٥٨، مصر، ٢٠٢١.

(٢) منير فوده سبع، تنمية المشروعات الصغيرة، ورقة علمية، ندوة إنجازات معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر، ٢٠٠٧.

الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لمعرفة دور وزارة القوي العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠. من خلال الاستبيان الميداني كأداة للدراسة وذلك خلال عام ٢٠٢٣ .

سادساً: خطة البحث

مطلب تمهيدي: الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة البطالة

المبحث الأول: مؤشرات الأداء العام لسوق العمل والبطالة في مصر

المطلب الأول: هيكل سوق العمل في مصر طبقاً للجنس

المطلب الثاني: واقع البطالة في مصر

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة في مصر

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية للبطالة في مصر

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للبطالة في مصر

المبحث الثالث: دور القوانين والتشريعات المصرية فى الحد من ظاهرة البطالة ومواجهتها

المطلب الأول : التنظيم الدستورى لتشغيل الشباب ودعم الاقتصاد الوطنى فى ضوء المقومات الاقتصادية التى تناولها الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤.

المطلب الثانى: أهم القوانين والتشريعات المصرية التى تحد من ظاهرة البطالة .

المبحث الرابع : دراسة ميدانية لدور وزارة القوي العاملة في الحد من مشكلة البطالة في ضوء رؤية مصر٢٠٣٠.

مطلب تمهيدي

الإطار النظري والمفاهيمى لظاهرة البطالة

ازدادت أهمية البطالة بوصفها ظاهرة اجتماعية واقتصادية في السنوات الأخيرة بسبب التطور الحقيقي الذي طرأ على النظام الرأسمالي والذي هيأ الظروف الاقتصادية ليضع هذه الظاهرة على مسرح الأحداث بوصفها ظاهرة تستحق البحث والتحليل والعلاج. كما أن ظاهرة البطالة ظهرت وبرزت بوصفها مشكلة حقيقية تواجه العديد من دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء، خاصة في ظل التطورات والمتغيرات الاقتصادية والسياسية [(١)]. وإن كانت مشكلة البطالة مشكلة عالمية، إلا أنها تأخذ منحني آخر في مصر، فهي تمثل الخطر الحقيقي من حيث إهدار قيمة العنصر البشري، بوصفه أهم روافد العملية التنموية في الاقتصاد المصري، لذا تسعي الحكومة في مصر- على وضع البرامج والسياسات من أجل التخفيف من مشكلة البطالة التي تؤدي إلى تبديد واضح للقدرات البشرية[(٢)] .وفي ظل الأزمات الاقتصادية العالمية ومنها أزمة كورونا ، وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبى. حيث ترتب على استراتيجية التباعد الاجتماعي وسيلة للحد من انتشار فيروس كورونا تباطؤ عجلة الإنتاج بداية من إنتاج المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية المختلفة وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على عمليات التبادل التجارى ، التى أدت إلى انخفاض الطلب على الإنتاج[(٣)]، وارتفاع معدلات البطالة ، حيث سجلت معدلات البطالة بمصر- معدلات مرتفعة خلال الربع الثانى من عام ٢٠١٩ حيث بلغت ٧.٩% [(٤)] ، الأمر الذي أدي إلى وجود اضطرابات، واختلالات توازنية في هيكلة الاقتصاد المصري الداخلية والخارجية، والمتمثلة في الاختلال في ميزان المدفوعات، والموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين الادخار والاستثمار، وبالتالي الإنتاج والاستهلاك. وفي فرنسا

---

(١) د. زيد منير عبوي، الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، المعتز للنشر- والتوزيع، ٢٠٠٧،ص٦٧.

(٢) المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر السنوي الثالث عشر لمنتدى البحوث الاقتصادية، المجلد (٩)، العدد (٢)، الكويت، ٢٠٠٧ ، ص ١٥٠١.

(٣) د. محرم صالح الحداد ، ظريف توفيق جيد ، دور الدولة في معالجة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، السنة ٢٧ ،نوفمبر ٢٠٢٠ ، ص ٢٠.

(٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠، مشار إليه فى : أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورنا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠٢١ ، العدد ٥٤٢، السنة المائة وأثنى عشرة ، القاهرة ، ص ٢٣.

توجد تحديات كبيرة في مجال عدم المساواة، حيث يعد عدم المساواة في الدخل والثروة هو الأكثر انتشارًا. ووفقًا للبنك الدولي، بلغ معامل جيني لفرنسا ٠.٣٠٨ في عام ٢٠٢٠ (البنك الدولي، ٢٠٢١). وعلى الرغم من أن معامل جيني في فرنسا أقل من المتوسط العالمي البالغ ٠.٣٨٦، فإنه ارتفع في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى زيادة كبيرة في التفاوت في الدخل والثروة ويرجع تزايد عدم المساواة في الدخل والثروة في فرنسا إلى عدة عوامل، منها ارتفاع معدلات البطالة. وتؤدي العولمة إلى فقدان الوظائف الصناعية التقليدية، مما يترك العديد من الناس بدون عمل. وقد جعلت معدلات البطالة المرتفعة من الصعب على الناس الحصول على وظائف لائقة، مما قلل من قدرتهم على تحسين صحتهم[(١)].التحدي الرئيس الذي يواجه بربادوس هو ارتفاع معدل البطالة. وفقًا للبنك الدولي، بلغ معدل البطالة في بربادوس ١١.٣% في عام ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٠.٤% في عام ٢٠١٩. ويرجع معدل البطالة المرتفع إلى انخفاض النمو الاقتصادي في البلاد ونقص فرص العمل، خاصة الشباب، ولمواجهة هذا التحدي، نفذت حكومة بربادوس سلسلة من السياسات الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة. وتشمل هذه الاستثمارات الاستثمار في مشاريع البنية التحتية التي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص عمل جديدة، فضلا عن تشجيع ريادة الأعمال وتنمية الأعمال الصغيرة وبالإضافة إلى ذلك، نفذت حكومة بربادوس سياسات تهدف إلى خلق بيئة أعمال أكثر ملاءمة، بما في ذلك الحد من الروتين وتنفيذ السياسات الرامية إلى جذب المستثمرين الأجانب. وتهدف هذه السياسات إلى خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى خفض معدل البطالة في بربادوس[(٢)].

أولاً: مفهوم البطالة

تعددت التعاريف التي تناولت ظاهرة البطالة، حيث يرى بعض الفقهاء أن البطالة هي عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على آلية السوق في العرض والطلب والذي يتأثر بتوجيهات أرباب العمل والعاملين والقوانين التي تصدرها الحكومة من أجل التقيد بها وفي سوق العمل تلتقي هذه التوجيهات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد فالبطالة بهذا المعنى تعني عدم استخدام القوى العاملة

(1) Jaime Partsch. La crisis de 1898 y su impacto en los institutos de vida religiosa en Puerto Rico. 2008.p40

(2) , PhD Gilad James. Présentation de la Barbade. Gilad James Mystery School . p66.

التي تعتمد في شؤونها المعيشية اعتمادا كبيرا على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية بحيث يمكن التفريق بين البطالة نفسها على أساس التسمية الدقيقة لها[١]. كما تعرف البطالة بأنها كل من هو قادر علي العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوي الأجر السائد لكن دون جدوي وجاء هذا التعريف للعاطل وفقا لما عرفته منظمة العمل الدولية[٢]. كما يقصد بالبطالة الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة، وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات، وذلك خلال فترة زمنية معينة، وبهذا فإن مفهوم البطالة بشكل عام يعني تعطيل جزء من قوة العمل الكلية، أي العرض الكلي للعمل، وذلك بسبب عدم توافر فرص العمل الكافية لاستيعاب جميع قوة العمل ولفترة محدودة يعود بعدها العاطل إلى العمل، وعلي هذا الأساس يمكن تحديد مفهوم البطالة بأنها زيادة العرض الكلي للعمل علي الطلب الكلي عليه، أي تعطيل الأشخاص الراغبين في العمل، والقادرين عليه نتيجة أسباب متعددة. [٣]

وننتقل بعد تعريف البطالة إلى توضيح من هو العاطل عن العمل، حيث إن العاطلين عن العمل هم الأفراد الذين لا يعملون أكثر من ساعة في اليوم، أو أسبوع في الشهر، ولديهم استعداد للعمل، ويبحثون عن عمل بشكل نشيط، ونقيض العاطلين هم العاملون الذين يعملون بشكل فعلي وبأجر، أو لحسابهم الخاص، وقد وضعت منظمة العمل الدولية شروط عديدة ليعد الفرد عاطلاً عن العمل وهي: [٤]

١- أن يكون الشخص في السن المحددة لقياس السكان النشيطين اقتصادياً.

٢- أن يكون من دون العمل، أي لا يعمل مقابل أجر أو لحسابه الخاص.

٣- مستعد للعمل بأجر أو لحسابه الخاص.

٤- يبحث عن عمل، ويقبل بمستوي الأجر السائد، ولكنه لا يجد عملاً

---

(١) د.إسماعيل علي شكر، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٦،ص٤١

(٢) د. عياش محمد ، الهجرة السرية بين البطالة والمواطنة والتقليد ، مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية – المجلد الأول – العدد الثالث – ٢٠٢١ ص ٥٣ .

(٣) المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر السنوي الثالث عشر لمنتدى البحوث الاقتصادية، مرجع سابق ، ص ١٥٠٢.

(٤) عاطف عوض محيي الدين، عبيد الله محجوب عبيد الله، محددات البطالة في الدول العربية: دراسة تطبيقية، كلية إدارة الأعمال، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (١٣)، العدد (٢)، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٦.

ثانياً: أنواع البطالة

تختلف تصنيفات البطالة طبقا لوجهات نظر القائمين بالتصنيف على النحو التالى :

أولاً: حسب طبيعة النشاط الإقتصادي السائد

١- البطالة الدورية Cyclical Unemployment

هي البطالة الناتجة عن قصور الطلب، فالبطالة الدورية تظهر نتيجة تقلص الطلب الكلي علي السلع والخدمات المقدمة والطلب الكلي علي العمل، وسميت بذلك لارتباط هذه البطالة بالتقلبات الدورية التي تطرأ علي الأنشطة التجارية والاقتصادية، نتيجة للتذبذب في الدورات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بشكل خاص من فترة زمنية إلى أخرى عندما ينتقل الاقتصاد من حالة الانتعاش والازدهار إلى حالة الانكماش والركود، و يحدث ذلك بين حين وأخر ولذلك سميت بالبطالة الدورية [(١)].

٢- البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment

تتمثل البطالة الاحتكاكية في كون الأفراد الذين يكونون بين الوظائف أو الذين يدخلون لأول مرة سوق العمل أو سبق لهم العمل[(٢)].كما أنه يتحدد مستوي البطالة الاحتكاكية في أي اقتصاد بتدفق الأفراد من وإلي سوق العمل وبالسرعة التي يجد بها العاطل عملا، كما أنها ترتبط طرديا بالفترة المتوقعة للبطالة[(٣)]. كما تعنى **البطالة الاحتكاكية** وجود أفراد في حالة بطالة نتيجة الوقت الذي ينقضي عليهم، وهم في حالة بحث عن عمل دون أن يجدوا العمل المناسب لهم، ويطلق على البطالة الاحتكاكية البطالة الانتقالية، لأنها تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق، والمهن المختلفة الناتجة من تغيرات في الاقتصاد القومي، وهي عادة ما تحدث بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، وأيضاً لدى أصحاب العمل[(٤)] .

---

(١) ج. د. ن. ورسك – البطالة - ترجمة محمد عزيز جامعة قار يونس – بنغازي – ١٩٩٧ – ص ٢٦

- السيدة كمال قرطام، محددات بطالة الجامعيين في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠١٤)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٧.

(٢) د. البشير عبد الكريم – تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات – مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا – العدد الأول ٢٠٠٤ - ص ١٤٩

(٣) رونالد إيرنبرج وروبرت سميث – اقتصاديات العمل – ترجمة د. فريد طاهر- دار المريخ للنشر – الرياض – ١٩٩٤ ص ٥٨٢

(٤) حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد، تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة، المصرية للنشر والتوزيع،٢٠١٩، ص٧٢ .

٣- البطالة الهيكلية Structural Unemployment

البطالة الهيكلية هي البطالة التي ترتبط بحصول تغيير أساس في هيكل صناعي أي البنية الصناعية، كما أن البطالة الهيكلية تظهر بوصفها نتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل للإنتاج أكثر كفاءة وظهور سلع جديدة تحل مكان السلع القديمة السابقة[١]. كما تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها. يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى استغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعاً جديداً من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة. هذا الانتقال أفقد كثيراً من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى[٢]. وعلاج هذا النوع من البطالة بالنسبة للدول النامية والعربية عسير بسبب التغير الهيكلي في البنيان الاقتصادي للبلاد ودخول التكنولوجية والتقنية بدون تخطيط مسبق ولعدم وجود كفاءات محلية كافية قد جعلهم يستعينون بالكفاءات والخبرات الأجنبية وبتكلفة مرتفعة بدلاً من تقديم التأهيل والتدريب لهؤلاء العمال ضمن خطط تدريبية علمية. وهذا النوع من البطالة ينجم عن الخلل الهيكلي لمجموعة السياسات الاقتصادية المطبقة في مجالات الاستثمار من ناحية وسياسات التشغيل من ناحية أخرى، وتنشأ أحيانًا من إلغاء الوظائف بسبب تغير المهارات المطلوبة مثلما يحدث في حالة تدهور مستمر في صناعة ما أو التعديل الجغرافي للهيكل الوظيفي لصناعة ما[٣].

---

(١) عادل رزق – إدارة الأزمات المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق) – مجموعة النيل العربية – الطبعة الأولي ٢٠١٠ ص ١٠٩

(٢) حسن أحمد العواملة، سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢١،ص١٤٠.

(٣) طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، البطالة مفهومها، أسبابها، خصائصها: اتجاهات عربية وعالمية، دار العلوم للنشر والتوزيع،٢٠١٧، ص٤٠.

ثانيا: حسب نمط التشغيل [١]

١- البطالة المقنعة Disguised Unemployment

وهي العدد الزائد من العمال والموظفين والذي يزيد ويفيض عن الحاجة الحقيقية في العمل سواء في المؤسسات الحكومية أو القطاع العام أو الخاص، كما يوجد لها مفهوم أخر وهي التي تعني الأفراد الذين يعملون ولكن ليس بكامل طاقاتهم الإنتاجية أو يعملون في أعمال إنتاجيتهم فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخري، وتظهر البطالة المقنعة خلال فترات الكساد في الدول المتقدمة وتظهر أيضا بصفة دائمة ومستمرة في الدول النامية ، وسميت هذه البطالة بالمقنعة لأنها غير مكشوفة، أي مستثمرة، وهذه الظاهرة حدثت في حالة ثبات عناصر الإنتاج، (رأس المال والأرض والتكنولوجيا والتنظيم) وزيادة العنصر الآخر من عناصر الإنتاج وهو حجم العمل أو الأيدي العاملة، والذي يكون سبب زيادة نسبة البطالة هو الهجرة المتزايدة إلى داخل الدولة دون أن يرافقها هجرة للخارج بأعداد تفوقها أو تناسبها على الأقل، كذلك اتساع الفجوة بين معدل المواليد والوفيات، أي زيادة عدد المواليد الأحياء للمرأة الواحدة، وانخفاض معدل الوفيات بسبب التقدم الصحي والطبي[٢] .

٢- البطالة المفتوحة open employment

هي التي يكون فيها العاملون قادرين وراغبين في العمل بمعدل الأجر السائد ولكنهم يفشلون في الحصول علي عمل، وهي حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، والباحثين عن مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد القومي مثل بطالة الخريجين[٣].

---

(١) أحمد النيني الخواجة، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر، سلسلة أوراق اقتصادية، مركز الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

(٢) د. البشير عبد الكريم – تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات – مرجع سابق- ص ١٦٦

(٣) صائب حسن مهدي، البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٢)، العدد (٣)، جامعة القادسية، ٢٠١٠.

رابعاً: تصنيفات أخرى للبطالة

١- البطالة الموسمية (الجزئية) Seasonal (Partial) Unemployment

وتتمثل **البطالة الموسمية** في الأفراد الذين يعملون لبعض الوقت كما أنها تعد شكلا من أشكال البطالة المقنعة، لكنها تختلف عنها نظرا للإنتاجية الحدية الموجبة للعاملين لبعض الوقت، ويلجأ أصحاب الأعمال لطلب تشغيل النوعية هذه من العمالة عند انخفاض الطلب علي منتجاتهم لبعض الوقت، وكذلك يلجأ إليها العمال عند عدم توافر عمل لكامل الوقت. يقصد بها عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات معينة من الشباب والكبار في مواسم معينة كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه وقد يؤدي ذلك إلى انتقال العمال وهم في حالة البطالة إلى المدن فيتسبب ذلك في حدوث زيادة سكانية، واسمها يدل على ذلك ، حيث إن بعض القطاعات من النشاط الاقتصادي تتسم بطبيعة موسمية كالزراعة والبناء والتشييد والسياحة وغيرها من الأنشطة الموسمية والمؤقتة[١].**والبطالة الموسمية أو العارضة** هي البطالة التي تظهر بشكل موسمي، وترتبط بصورة كبيرة بطبيعة النشاط الإنتاجي نفسه، وتذبذبه الشديد بين الحاجة الملحة للأيدي العاملة في وقت معين وتناقض هذه الحاجة في وقت آخر، فهي تحدث خلال موسم معين أو بعد عمل عرضي معين[٢].

٢- البطالة التكنولوجية Technological Unemployment

هي ذلك النوع من البطالة التكنولوجية الناتجة عن الاستغناء عن تشغيل عدد معين من العاملين نتيجة إدخال آلات ومعدات وأساليب عمل حديثة ومستحدثة بسبب التطور العلمي والتكنولوجي والتغيير في التكنولوجيا الذي تأخذ به بعض المنظمات في مجال معين مما يترتب عليه فقدان العديد من العاملين لوظائفهم وأعمالهم، والبطالة التكنولوجية تحدث عندما يتم الاستغناء عن الأفراد من وظائفهم، واستبدالهم بالتكنولوجيا، وقد يحث ذلك بسبب التقدم التكنولوجي الذي

---

(١) طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، البطالة، مفهومها، أسبابها، خصائصها، مرجع سابق ، ص ٤١.

(٢) د. مصطفي عراقي – نظرة واقعية وحلول عملية – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ، بدون سنة نشر ، ص ١٣.

يشهده العالم اليوم إذ يتغير الطلب علي القوي العاملة نتيجة لاستخدام آلات متطورة أكثر توفيرا للوقت والجهد والمال وأكثر إنتاجية[١].

هي التي تنتج عن إحلال الآلات محل الأيدي العاملة البشرية، ولكنها بطالة مؤقتة، إذ ينتج عن استخدام التكنولوجيا في التصنيع انخفاض تكلفة التصنيع، بسبب تقليص أجور الأيدي العاملة، مما يعنى انخفاض سعر السلعة، وهو ما ينتج عنه ازدياد الطلب على شرائها، وبالتالي زيادة إنتاجها لتلبية الطلب عليها، وهو الأمر الذي يؤدى إلى إيجاد فرص عمل جديدة.

٣- البطالة المزمنة Chronic Unemployment

البطالة المزمنة هي ذلك النوع من البطالة التى تظهر بصفة مستمرة وشبه مستمرة بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، نتيجة ضآلة الأموال العينية وقلة الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي[٢].

---

(١) د. هاشم فتح الله عبد الرحمن عبد العزيز – الثورة الرقمية الثانية (الرقمنة الإبداعية) وسوق العمل- البطالة التكنولوجية نموذجا – مجلة إبداعات تربوية – العدد ٢٨ – إصدار يناير ٢٠٢٤، ص ١٨٩.

(٢) عادل رزق ، إدارة الأزمات المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق) – مجموعة النيل العربية – الطبعة الأولي ٢٠١٠ ص ١٠٩.

المبحث الأول

مؤشرات وملامح الأداء العام لسوق العمل والبطالة في مصر

تمهيد وتقسيم:

إن مشكلة البطالة في مصر من أخطر المشاكل الاقتصادية التي أسهمت بدور مباشر في انخفاض كمية الإنتاج القومي الإجمالي، وهى إحدى أهم المشكلات المستعصية التي تواجه صانعي القرار في كل بلدان العالم وفي البلدان النامية تحديداً[(١)]، وتعد مشكلة البطالة من أهم الأسباب الرئيسة في انتشار الفقر في المجتمع المصري، وتزداد خطورة مشكلة البطالة على الاقتصاد القومي المصري مع زيادة أعداد العاطلين عن العمل سنوياً، خاصة وأغلبهم من المؤهلين علمياً من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، والمعاهد فوق المتوسطة، وحملة المؤهلات المتوسطة والمدارس الفنية، وما ينفق على هؤلاء من أموال طائلة في العملية التعليمية، دون أن يقابل ذلك زيادة حقيقية في الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، نظراً لضرورة تدبير هذه الموارد المالية الضخمة من جانب الدولة، من أجل توفير مزيد من فرص العمل، أو تقديم منح أو إعانات للعاطلين عن العمل وأسرهم. وسجلت معدلات البطالة بمصر معدلات مرتفعة خلال الربع الثانى من عام ٢٠١٩ حيث بلغت ٧.٩% ، حيث أن حجم قوة العمل وصل إلى ٢٨,٣مليون فرد ، والذى يشمل عدد المشتغلين والمتعطلين ٢,٢، مليون عاطل ،٢٦,١ مليون مشتغل ، و٥٤,٥٨% معدل البطالة بين الذكور من إجمالى المتعطلين ، ٤٥,٥٢ % معدل البطالة بين الإناث ، ٥٢,١% من المتعطلين يحملون مؤهلات جامعية وما فوقها ، ١١,٩% نسبة العاطلين فى المدن ، ٨,٥% نسبة العاطلين فى الريف ويترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة عاطلة من قوة العمل ليس لها دخل ولا تتمتع بالخدمات المالية والمصرفية لانعدام الدخل [(٢)].

وبناء على ما سبق : سوف نتناول فى هذا المبحث مكونات كل من الطلب والعرض للعمل ، و يتم دراسة هيكل سوق العمل والبطالة، ورصد الوضع الحالي لأعداد المتعطلين من الجنسين، والمتعطلين طبقاً للحالة التعليمية للفرد، وتطور

---

(١) صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي الموحد ٢٠١٧"، التطورات الاقتصادية الدولية، الأمارات ٢٠١٧، ص ٢٠ – ص ٢٢.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠، مشار إليه فى : أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورنا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠٢١ ، العدد ٥٤٢، السنة المائة وأثنى عشرة ، القاهرة ، ص ٢٣.

معدل البطالة في مصر ، إلى غير ذلك من المعايير التي يتم على أساسها تصنيف القوى العاملة المصرية، والتي يتم على أساسهم توضيح الجوانب المختلفة لمشكلة البطالة الكلية في مصر.

وبناء على ما سبق سوف نقسم هذا المبحث الي مطلبين:

المطلب الأول: هيكل سوق العمل في مصر طبقاً للجنس.

المطلب الثاني: واقع البطالة في مصر.

المطلب الأول

هيكل سوق العمل في مصر طبقاً للجنس

يهتم هذا المطلب بدراسة هيكل سوق العمل فى مصر، وذلك من ناحية تطور قوة العمل، تطور عدد المشتغلين فى مصر ، وتطور معدل النشاط فى مصر.

أولاً: تطور قوة العمل في مصر

يوضح الجدول رقم (١) تطور قوة العمل في مصر طبقاً للجنس خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، وذلك على النحو التالى :

جدول (١)

يوضح تطور قوة العمل في مصر طبقاً للجنس خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)

(العدد: مليون نسمة)

السنوات	عدد الذكور	%	عدد الإناث	%	إجمالي قوة العمل	التطور %
٢٠٠٥	١٦.٨	٣٠.٩٣	٣٧.٥	٦٩.١	٥٤.٣	١.٠٩
٢٠٠٦	١٧.٨	٣١.٤	٣٨.٨	٦٨.٦	٥٦.٦	٤.١٢
٢٠٠٧	١٨.٢	٢٨.٢	٤٦.٣	٧١.٨	٦٤.٥	١٢.٢
٢٠٠٨	١٩.١	٣٠	٤٤.٧	٧٠	٦٣.٨	١.١٤-
٢٠٠٩	١٩.٤	٢٩.٨	٤٥.٩	٧٠.٢	٦٥.٢	٢.١٦
٢٠١٠	٢٠.١	٣٠.١	٤٧.٨	٦٩.٩	٦٦.٩	٢.٥٦
٢٠١١	٢٠.٥	٣٠.٧	٤٦.٣	٦٩.٣	٦٦.٨	٠.١٣-
٢٠١٢	٢٠.٩	٣٠.٩	٤٦.٦	٦٩.١	٦٧.٥	١.٠٤
٢٠١٣	٢١.٢	٣٠.٢	٤٨.٩	٦٩.٨	٧٠.١	٣.٦٦
٢٠١٤	٢١.٣	٢٩.٧	٥٠.٤	٧٠.٣	٧١.٧	٢.٢١
٢٠١٥	٢١.٧	٢٩.٩٤	٥٠.٩	٧٠.١	٧٢.٦	١.٢٦
٢٠١٦	٢١.٩	٢٩.١	٥٣.٣	٧٠.٩	٧٥.٤	٣.٧٢
٢٠١٧	٢٢.٥	٢٩.٤	٥٣.٩	٧٠.٦	٧٦.٣	١.٢٤
٢٠١٨	٢٢.٨	٣٢.٦	٤٧.٣	٦٧.٤	٧٠.١	٨.٨١-
٢٠١٩	٢٣.٣	٣٦.٨	٣٩.٩	٦٣.٢	٦٣.٢	١١.١-
٢٠٢٠	٢٣.٧	٣٧.٦	٣٩.٣	٦٢.٤	٦٢.٩	٠.٣٠-

٢٠٢١	٢٤.٣	٣٦.٤	٤٢.٥	٦٣.٦	٦٦.٨	٥.٧٥
٢٠٢٢	٢٥.٣	٣٦.٩٥	٤٣.٢	٦٣.٠٥	٦٨.٥	٢.٥٢
٢٠٢٣	٢٦.١	٣٦.٦٥	٤٥.١	٦٣.٣٥	٧١.٢	٣.٧٧
المتوسط العام	٢١.٤	٣١.٩٧	٤٣.١	٦٨.٠٣	٦٢.٨	١.٣٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، باب العمل، أعداد متتالية.

نستنتج من الجدول السابق رقم (١) ما يلى :

١- تطور قوة العمل من الذكور:

تضمنت البيانات الواردة بالجدول رقم (١) أن عدد الذكور من قوة العمل في مصر، بلغ حوالي ١٦.٨ مليون نسمة، تمثل نحو ٣٠.٩٣% من إجمالي قوة العمل عام ٢٠٠٥، وتزايد هذا العدد الي أن بلغ حوالي **١٧.٨** مليون نسمة عام ٢٠٠٦ بمعدل نحو **٣١.٤** % من إجمالي قوة العمل ، وبلغ حوالي ٢١.٧ مليون نسمة، بما يعادل نحو ٢٩.٩٤% من إجمالي قوة العمل عام ٢٠١٥، وأستمر عدد الذكور في التزايد الي أن بلغ في عام ٢٠٢٣ حوالي ٢٦.١ مليون نسمة، بما يمثل نحو ٣٦.٦٥% من إجمالي قوة العمل. وبلغ المتوسط العام لعدد الذكور من قوة العمل في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، حوالي ٢١.٤ مليون نسمة، بما يمثل نحو ٣١.٩٧% من جملة قوة العمل في مصر.

٢- تطور قوة العمل من الإناث

كما تضمنت البيانات الواردة بالجدول رقم (١) أن عدد الإناث في قوة العمل من مصر، وصل إلى نحو ٣٧.٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٥، بما يعادل نحو ٦٩.٠٧% من إجمالي قوة العمل ، وبلغ حوالي **٣٨.٨** مليون نسمة عام ٢٠٠٦ بمعدل نحو **٦٨.٦** % من إجمالي قوة العمل في مصر ، وتزايد هذا العدد الي أن بلغ حوالي **٥٣.٣** مليون نسمة، بما يعادل نحو ٧٠.٩% من إجمالي قوة العمل عام ٢٠١٦، وبلغ حوالي **٥٣.٩** مليون نسمة، بما يعادل نحو ٧٠.٦% من إجمالي قوة العمل عام ٢٠١٧، وبلغ حوالي **٤٧.٣** مليون نسمة، بما يعادل نحو **٦٧.٤**% من إجمالي قوة العمل عام ٢٠١٨، وتناقص عدد الإناث الي أن بلغ حوالي ٤٥.١ مليون نسمة، يمثل نحو ٦٣.٣٥% من إجمالي قوة العمل عام ٢٠٢٣. وبلغ المتوسط العام لعدد الإناث من قوة العمل في مصر، حوالي **٤٣.١** مليون نسمة، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) بما يعادل نحو ٦٨.٠٣% من جملة قوة العمل في مصر.

٣- تطور إجمالي قوة العمل في مصر

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (١) أن إجمالي قوة العمل في مصر، بلغت حوالي ٥٤.٣ مليون نسمة، بمعدل تطور بلغ نحو ١.٠٩% عام ٢٠٠٥، وبلغ إجمالي قوة العمل حوالي **٥٦.٦** مليون نسمة عام ٢٠٠٦ ، بمعدل تطور بلغ نحو **٤.١٢** %، كما بلغ إجمالي قوة العمل حوالي **٦٤.٥** مليون نسمة عام ٢٠٠٧ ، بمعدل تطور بلغ نحو **١٢.٢**% وتزايد إجمالي قوة العمل الي أن بلغ حوالي ٧٢.٣ مليون نسمة، بمعدل تطور بلغ نحو ١.٢٦% عام ٢٠١٥، وتناقص إجمالي قوة العمل الي أن بلغ حوالي ٧١.٢ مليون نسمة، بمعدل تطور بلغ نحو ٣.٧٧% عام ٢٠٢٣.

وبلغ المتوسط العام لإجمالي قوة العمل في مصر، حوالي **٦٢.٨** مليون نسمة، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣).

ثانياً: تطور عدد المشتغلين في مصر

يوضح الجدول رقم (٢) تطور عدد المشتغلين في مصر طبقاً للجنس خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٢)

يوضح تطور عدد المشتغلين في مصر طبقاً للجنس **خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)**

(العدد: مليون نسمة)

السنوات	عدد الذكور	%	عدد الإناث	%	إجمالي عدد المشتغلين	التطور %
٢٠٠٥	١٥.٦	٣١.٣	٣٤.٢	٦٩.٧	٤٩.٨	٢.٦٠
٢٠٠٦	١٦.٦	٣٢.٢	٣٤.٨	٦٧.٨	٥١.٤	٣.١٦
٢٠٠٧	١٧.١	٣٢.٤	٣٥.٧	٦٧.٦	٥٢.٧	٢.٥٤
٢٠٠٨	١٨.٠	٣٣.١	٣٦.٤	٦٦.٩	٥٤.٤	٣.١٣
٢٠٠٩	١٨.٤	٣٣.١	٣٧.٢	٦٦.٩	٥٥.٦	٢.٠٧
٢٠١٠	١٩.٢	٣٣.٥	٣٨.٠	٦٦.٥	٥٧.٢	٢.٨١
٢٠١١	١٨.٧	٣٢.٥	٣٨.٩	٦٧.٥	٥٧.٦	٠.٦٧
٢٠١٢	١٨.٩	٣٢.٢	٣٩.٩	٦٧.٨	٥٨.٨	٢.٠٣
٢٠١٣	١٩.١	٣١.٨	٤٠.٩	٦٨.٢	٦٠.٠	١.٩٩
٢٠١٤	١٩.٣	٣١.٥	٤١.٩	٦٨.٦	٦١.٣	٢.٠٢
٢٠١٥	١٩.٧	٣١.٤	٤٣.١	٦٨.٦	٦٢.٨	٢.٤٢
٢٠١٦	١٩.٩	٣١.٢	٤٤.١	٦٨.٨	٦٤.١	٢.١١
٢٠١٧	٢٠.٦	٣١.٤	٤٥.٢	٦٨.٧	٦٥.٨	٢.٥١
٢٠١٨	٢١.٣	٣١.٣	٤٦.٦	٦٨.٧	٦٧.٩	٣.١٨
٢٠١٩	٢٢.١	٣١.٨	٤٧.٦	٦٨.٢	٦٩.٧	٢.٥٢
٢٠٢٠	٢٢.٣	٣١.٥	٤٨.٤	٦٨.٥	٧٠.٧	١.٤٢

٢٠٢١	٢٢.٩	٣١.٨	٤٩.٢	٦٨.٢	٧٢.٢	٢.٠٥
٢٠٢٢	٢٣.٧	٣٦.٢٩	٤١.٧	٦٣.٧	٦٥.٥	١٠.٢-
٢٠٢٣	٢٤.٦	٣٦.٦٠	٤٢.٦	٦٣.٤	٦٧.٢	٢.٦١
المتوسط العام	١٩.٩	٣٢.٤٦	٤١.٤	٦٧.٥٤	٦١.٣	١.٦٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، باب العمل، أعداد متتالية.

نستنتج من الجدول السابق رقم (٢) ما يلى :

١- تطور عدد المشتغلين من الذكور في مصر

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) أن عدد المشتغلين من الذكور في مصر، بلغ حوالي ١٥.٦ مليون نسمة، عام ٢٠٠٥، تمثل نحو ٣١.٣٣% من إجمالي عدد المشتغلين عام ٢٠٠٥، وتزايد هذا العدد الي أن بلغ حوالي ١٩.٧ مليون نسمة، بما يعادل نحو ٣١.٣٧% من إجمالي عدد المشتغلين عام ٢٠١٥، وتزايد عدد الذكور المشتغلين عام ٢٠٢٣ الي أن وصل حوالي ٢٤.٦ مليون نسمة، بما يمثل نحو ٣٦.٦٠% من إجمالي عدد المشتغلين.

وبلغ المتوسط العام لعدد الذكور المشتغلين في مصر، حوالي ١٩.٩ مليون نسمة، تمثل نحو ٣٢.٤٦% من جملة المشتغلين في مصر، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣).

٢- تطور عدد المشتغلين من الإناث في مصر

كما أوضحت البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) عدد المشتغلين من الإناث في مصر، حيث بلغ حوالي ٣٤.٢ مليون نسمة، عام ٢٠٠٥، بما يعادل نحو **٦٩.٧** % من إجمالي عدد المشتغلين عام ٢٠٠٥، وبلغ حوالي **٣٤.٨** مليون نسمة، بما يعادل نحو **٦٧.٨** % من إجمالي عدد المشتغلين عام ٢٠٠٦، وبلغ حوالي **٣٥.٧** مليون نسمة، بما يعادل نحو **٦٧.٦** % من إجمالي عدد المشتغلين عام ٢٠٠٧، وتزايد هذا العدد الي أن بلغ حوالي ٤٣.١ مليون نسمة، بما يعادل نحو ٦٨.٦٣% من إجمالي عدد المشتغلين عام ٢٠١٥، وتناقص عدد الإناث المشتغلين الي أن بلغ حوالي ٤٢.٦ مليون نسمة، يمثل نحو ٦٣.٤٠% من إجمالي عدد المشتغلين عام ٢٠٢٣.

وبلغ المتوسط العام لعدد الإناث المشتغلين في مصر، حوالي ٤١.٤ مليون نسمة، تمثل نحو ٦٧.٥٤% من جملة المشتغلين في مصر، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣).

٣- تطور إجمالي عدد المشتغلين في مصر

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) أن إجمالي عدد المشتغلين في مصر، بلغ حوالي ٤٩.٨ مليون نسمة، بمعدل تطور بلغ نحو ٢.٦% عام ٢٠٠٥، وبلغ حوالي **٥١.٤** مليون نسمة، بمعدل تطور بلغ نحو **٣.١٦** % عام ٢٠٠٦،وبلغ حوالي **٥٢.٧**

مليون نسمة، بمعدل تطور بلغ نحو **٢.٥٤**% عام ٢٠٠٧، وتزايد إجمالي عدد المشتغلين الي أن بلغ حوالي ٦٢.٨ مليون نسمة، بمعدل تطور بلغ نحو ٢.٤٢% عام ٢٠١٥، وتزايد إجمالي عدد المشتغلون الي أن بلغ حوالي ٦٧.٢ مليون نسمة، بمعدل تطور بلغ نحو ٢.٦١% عام ٢٠٢٣. وبلغ المتوسط العام لإجمالي عدد المشتغلين في مصر، حوالي ٦١.٣ مليون نسمة، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣).

ثالثاً: تطور معدل النشاط في مصر

يوضح الجدول رقم (٣) تطور معدل النشاط في مصر طبقاً للجنس خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (٣)

يوضح تطور معدل النشاط في مصر حسب الجنس خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣). (%)

السنوات	معدل نشاط الذكور (%)	معدل نشاط الإناث (%)	إجمالي معدل النشاط للقوة العاملة (%)
٢٠٠٥	٤٦.٨٧	٧٤.٩١	٩١.٧٠
٢٠٠٦	٤٨.٦٦	٧٦	٩٠.٧٩
٢٠٠٧	٤٨.٧٢	٨١.٤٢	٨١.٧٦
٢٠٠٨	٥٠.٢٦	٨٢.٧٣	٨٥.٣٦
٢٠٠٩	٤٩.٨٩	٧٧.٠٣	٨٥.٢٨
٢٠١٠	٥٠.٦١	٧٧.٤٢	٨٥.٥٠
٢٠١١	٥٠.٤٦	٧٧.٢٧	٨٦.٢٦
٢٠١٢	٥٠.٠٩	٧٥.٨٧	٨٧.١٣
٢٠١٣	٤٩.٥٤	٧٥.٧٦	٨٥.٦٥
٢٠١٤	٤٨.٦٨	٧٥.٩٥	٨٥.٤٨
٢٠١٥	٤٨.٤١	٧٥.٨٤	٨٦.٥٠
٢٠١٦	٤٧.٧٤	٧٦.٣٦	٨٥.٠٧
٢٠١٧	٤٧.٨٦	٧٦.٩٣	٨٦.١٧
٢٠١٨	٤٦.٠٢	٧٨.٥٦	٩٦.٨٤
٢٠١٩	٤٦.٠١	٧٨.٣٤	١١٠.٣٤
٢٠٢٠	٤٦.٠٦	٨٢.٢٨	١١٢.٢٨
٢٠٢١	٤٦.٥٢	٨٣.٩٦	١٠٨.٠٣
٢٠٢٢	٤٧.٨٣	٨٦.٥٢	٦٦.٦١
٢٠٢٣	٤٨.٥٩	٨٨.٩٠	٦٨.١٧
المتوسط العام	٤٨.٣٦	٧٩.٠٦	٨٨.٦٨

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١) ، والجدول رقم (٢).

نستنتج من الجدول السابق رقم (٣) ما يلى :

١- تطور معدل النشاط عند الذكور في مصر

أ- توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) أن معدل النشاط من الذكور في مصر، بلغ نحو ٤٦.٨٧% عام ٢٠٠٥، وبلغ نحو **٤٨.٦٦** % عام ٢٠٠٦، وبلغ نحو **٤٨.٧٢** % عام ٢٠٠٧، وتزايد معدل النشاط عند الذكور الي أن بلغ **٥٠.٢٦** % عام ٢٠٠٨، وأستمر معدل النشاط في التزايد الي أن بلغ نحو ٤٨.٥٩% عام ٢٠٢٣.

ب- وصل المتوسط العام لمعدل النشاط عند الذكور في مصر، خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) نحو **٤٨.٣٦** % .

٢- تطور معدل النشاط عند الإناث في مصر

أ–توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) أن معدل النشاط من الإناث في مصر، بلغ نحو ٧٤.٩١% عام ٢٠٠٥، وبلغ نحو **٧٦** % عام ٢٠٠٦،وتزايد معدل النشاط عند الإناث الي أن بلغ نحو **٨١.٤٢**% عام ٢٠٠٧، وأستمر معدل النشاط في التزايد الي أن بلغ نحو ٨٨.٩% عام ٢٠٢٣.

ب–وصل المتوسط العام لمعدل النشاط عند الإناث في مصر، خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) ، نحو ٧٩.٠٦% .

٣-تطور معدل النشاط الإجمالي للقوة العاملة في مصر

أ- يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) أن معدل النشاط الإجمالي للقوة العاملة في مصر، بلغ نحو ٩١.٧% عام ٢٠٠٥، وبلغ نحو **٩٠.٧٩** % عام ٢٠٠٦، وتناقص معدل النشاط الإجمالي للقوة العاملة في مصر الي أن بلغ نحو ٦٦.٦١% عام ٢٠٢٢، وأستمر معدل النشاط الإجمالي للقوة العاملة في مصر في التناقص الي أن بلغ نحو ٦٨.١٧% عام ٢٠٢٣.

ب- بلغ المتوسط العام لمعدل النشاط الإجمالي للقوة العاملة في مصر، خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) ، نحو ٨٨.٦٨% .

ويلاحظ من استعراض الجداول السابقة(١،٢،٣) أن السبب الرئيس للنمو في قوة العمل هو الزيادة المضطردة في عدد السكان بمعدلات تفوق قدرة الدولة الصناعية، ويمارس النمو السريع لقوة العمل ضغطاً شديداً على قدرة الاقتصاد لخلق فرص توظيف جديدة تكفي لاستيعاب الأعداد المتزايدة التي تنخرط في سوق العمل، وينطبق ذلك على القطاع الحضري، حيث تؤدى زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر، إلى زيادة معدل النمو السكاني في الحضر، بمعدل أسرع من معدل

زيادة السكان. وفى مصر- نجد أن بها نقص في الأراضي الزراعية [١]، والنمو السكاني الكبير في الريف، يؤدى إلى هجرة السكان إلى الحضر- وبالتالي فإن النمو السكاني ما لم يلازمه معدل مرتفع من التقدم الفني، فسوف يؤدى إلى زيادة معدلات البطالة السائدة بين العمال المدنيين، وقد يقلل ذلك من الدخول، ومتوسط حجم مساحة مزارع العائلة، ومن ثم يخرج المزيد من العمال إلى الحضر- أو إلى سوق العمل الخارجي، سواء بالطرق الشرعية أو غير الشرعية، مما يسبب مشاكل كثيرة مرتبطة بهؤلاء العمال، والتزايد الكبير في قوة العمل في الحضر-، يؤدى إلى تواجد البطالة السافرة في الحضر، وتتزايد البطالة في الحضر بشكل واضح نتيجة إلى أن الأجور المرتفعة في القطاعات الحضرية أعلي كثيراً من أجور العمل الزراعي، وغيره من القطاعات الريفية، وفى هذه الحالة يواجه اتخاذ قرار الهجرة من الريف إلى الحضر باعتبارين اقتصاديين متعارضين، أولهما إمكانية الحصول على مستوى معيشة أفضل من الموجود في الريف، وثانيهما، هو خطر الإخفاق في الحصول على فرصة عمل في الحضر، وبالتالي مواجهة مشكلة البطالة، لذا سوف يقارن الفرد بين الفروق الداخلية بين الحضر والريف، وفرص إيجاد وظيفة، كما يؤثر على قرار الهجرة اعتبارات أخرى غير اقتصادية، تتمثل في مزايا حياة الحضر "أضواء المدينة"، إلا أن الدراسات التطبيقية الإحصائية توضح أن العوامل الاقتصادية لها التأثير الأقوى في اتخاذ قرار الهجرة. وتسعى الدولة المصرية لتحقيق نهضة شاملة فى جميع قطاعات الدولة لتحقيق الأمن الغذائى ، والأمن السكانى ، وتنمية صناعية وسياحية ، ويستلزم ذلك أن تتبع أسلوب التنمية المستدامة فى جميع قطاعات الدولة بجانب المحافظة على التوازن البيئى [٢].

كما تعد الفروق الداخلية الكبيرة بين الريف والحضر من أهم العوامل التي تفسر ارتفاع معدلات البطالة في الحضر، وعلى الرغم من ذلك فهناك جانب أخر

---

(١) على الرغم من وجود نهر النيل شريان الحياة والذى يمثل المصدر الأساس لمجالات الزراعة والصناعة وتوليد الطاقة والملاحة النهرية .

Ead, Hamed, Soheir Fahmy, Sahar Fadallah, Fathyea Elhalwany, Heba Fahmy, & Tarek Kapiel, "How Can Climate Change EducationContribute to Awareness And Action In Egypt? Cairo University as A Case Study", London, United Kingdom, Journal of the International Academy for Case Studies, vol. 28, no. 4, pp. 1 - 18, ISSN: 1532 - 5822, 2022.

(٢) د. مصطفى عبدالفتاح الطمبداوى ، الخطوط الاستراتيجية لتعمير الأراضى الصحراوية بين التنمية المستدامة والتوازن البيئى ، بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة ، أكتوبر ٢٠٠٩، العدد ٤٩٦ ، السنة المائة ، القاهرة، ص ٥.

لهذه المشكلة، وهو أن تدفقات الأفراد من الريف للحضر تؤدى في نفس الوقت إلى تخفيض معدل البطالة في الريف، لذا فالمتعلمون سوف ينضمون لقافلة المهاجرين الباحثين عن عمل في الحضر، حيث تعانى المناطق الريفية والنائية فى الدول النامية من تدنى مستويات الخدمات الصحية والتعليمية وعدم توافر فرص العمل بأجور مناسبة وانتشار البطالة والفقر ، وحسب تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧ يرى أن الفقر هو الحرمان من الأشياء القيمة[١].

ولقد تنبهت الدولة المصرية إلى خطورة الآثار الناتجة عن الهجرة الداخلية للسكان من الريف إلى الحضر ،من خلال اتباع آلية تشجيع الأفراد للاستقرار بالريف والحد من الهجرة إلى المدن ، فدعمت الحكومة المصرية الزراعة من خلال إتباع أساليب الإدارة الزراعية المتكاملة ، وتحسين نظم الري والصرف ، واستهدفت استراتيجية لإدارة المخاطر الزراعية حتى عام ٢٠٣٠والوقوف بجوار صغار المزارعين وحمايتهم من التعرض للأخطار الزراعية من خلال إنشاء صندوق للتكافل الزراعى يقوم بتغطية الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية وغيرها من مخاطر الآفات التى تتعرض لها المحاصيل الزراعية بما يحقق التنمية الزراعية المستدامة وتنظيم التأمين الصحى على الفلاحين [٢]، وكل هذه الإجراءات تساعد في توفير فرص العمل للأفراد ، والاستقرار في الريف والحد من الهجرة إلى المدن .

المطلب الثاني

واقع البطالة في مصر

مشكلة البطالة مشكلة متراكمة تشمل الأجيال الحالية والمستقبلية ، والتي تقدر بملايين الخريجين في السنوات القادمة إذا لم توجد حلول جزرية تساهم في الحد منها . وسوف نتناول في هذا المبحث لأعداد المتعطلين من الجنسين، **وإجمالي عدد المتعطلين في مصر**، والمتعطلين طبقاً للحالة التعليمية.

أولاً: تطور عدد المتعطلين في مصر طبقاً للجنس

يوضح الجدول التالى **تطور أعداد المتعطلين في مصر حسب الجنس خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)** وذلك على النحو التالى :

---

(١) د. عدنان داوود محمد العذاري – د.هدى زويد مخلف ، "قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠١٠، ص٢٦.

(٢) د. هدى محمد السيد بدوى ، دور التأمين الزراعى (التأمين الأخضر) في تعزيز أهداف التنمية المستدامة ، بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة – كلية التجارة ،٢٠١٩، ص ٢٢٤ .

جدول رقم (٤)

يوضح تطور أعداد المتعطلين في مصر حسب الجنس خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)

(العدد: مليون نسمة)

السنوات	أعداد المتعطلين من الذكور	%	أعداد المتعطلين من الإناث	%	الإجمالي العام لعدد المتعطلين في مصر
٢٠٠٥	١.١٩	٤٨.٧٣	١.٢٦	٥١.٢٧	٢.٤٥
٢٠٠٦	١.٢١	٤٩.٦١	١.٢٣	٥٠.٣٩	٢.٤٤
٢٠٠٧	١.٠٨	٥٠.٤٧	١.٠٦	٤٩.٥٣	٢.١٤
٢٠٠٨	١.٠٨	٥٠.٢٨	١.٠٧	٤٩.٧٢	٢.١٤
٢٠٠٩	١.٠١	٤٢.٦٠	١.٣٧	٥٧.٤٠	٢.٣٨
٢٠١٠	١.٩٩	٥٩.٣٠	١.٣٦	٤٠.٧٠	٣.٣٥
٢٠١١	١.٨٢	٥٧.٢٤	١.٣٦	٤٢.٧٦	٣.١٨
٢٠١٢	١.٩٤	٥٦.٧٠	١.٤٨	٤٣.٣٠	٣.٤٣
٢٠١٣	٢.٠٨	٥٧.١١	١.٥٧	٤٢.٨٩	٣.٦٥
٢٠١٤	٢.٠٥	٥٦.٢٨	١.٥٩	٤٣.٧٢	٣.٦٥
٢٠١٥	٢.٠٣	٥٥.٦٤	١.٦٢	٤٤.٣٦	٣.٦٥
٢٠١٦	١.٩٥	٥٤.٠٧	١.٦٦	٤٥.٩٣	٣.٦٠
٢٠١٧	١.٨٥	٥٣.٤٣	١.٦٢	٤٦.٥٧	٣.٤٧
٢٠١٨	١.٥٥	٥٤.٦٢	١.٢٩	٤٥.٣٨	٢.٨٥
٢٠١٩	١.١٢	٥٠.٤٣	١.١٠	٤٩.٥٧	٢.٢٣
٢٠٢٠	١.٤١	٦٢.٥٥	٠.٨٥	٣٧.٤٥	٢.٢٦
٢٠٢١	١.٣٦	٦٢.٦٣	٠.٨١	٣٧.٣٧	٢.١٧
٢٠٢٢	١.٢٤	٥٥.٥١	٠.٩٩	٤٤.٤٩	٢.٢٣
٢٠٢٣	١.١٩	٥٥.٨٧	٠.٩٤	٤٤.١٣	٢.١٣
المتوسط العام	١.٥٤	٥٤.٣٧	١.٢٧	٤٥.٦٣	٢.٨١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، باب العمل، أعداد متتالية.

نستنتج من الجدول السابق رقم (٤) ما يلى :

١- تطور عدد المتعطلين عند الذكور

أ- توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) أن عدد المتعطلين من الذكور في مصر، بلغ حوالي ١.١٩٤ مليون نسمة، عام ٢٠٠٥، تمثل نحو ٤٨.٧٣% من إجمالي عدد المتعطلين عام ٢٠٠٥، وتزايد هذا العدد الي أن بلغ حوالي ٢.٠٣٢ مليون نسمة،

بما يعادل نحو ٥٥.٦٤% من إجمالي عدد المتعطلين عام ٢٠١٥، ثم تناقص عدد الذكور المتعطلين الي أن بلغ حوالي ١.١٩٠ مليون نسمة، يمثل نحو ٥٥.٨٧% من إجمالي عدد المتعطلين عام ٢٠٢٣.

ب- بلغ المتوسط العام لعدد الذكور المتعطلين في مصر- حوالي ١.٥٣٥ مليون نسمة، خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) ، نحو ٥٤.٣٧% من جملة المتعطلين في مصر.

٢- تطور عدد المتعطلين عند الإناث

أ- توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) أن عدد المتعطلين من الإناث في مصر، بلغ حوالي ١.٢٥٦ مليون نسمة، عام ٢٠٠٥، تمثل نحو ٥١.٢٧% من إجمالي عدد المتعطلين عام ٢٠٠٥، وتزايد هذا العدد الي أن بلغ حوالي ١.٦٢٠ مليون نسمة، بما يعادل نحو ٤٤.٣٦% من إجمالي عدد المتعطلين عام ٢٠١٥، وتزايد عدد الإناث المتعطلين الي أن بلغ حوالي ٠.٩٤٠ مليون نسمة، يمثل نحو ٤٤.١٣% من إجمالي عدد المتعطلين عام ٢٠٢٣.

ب- بلغ المتوسط العام لعدد الإناث المتعطلين في مصر- حوالي ١.٢٧٤ مليون نسمة، خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) ، نحو ٤٥.٦٣% من جملة المتعطلين في مصر.

٣- تطور الإجمالي العام لعدد المتعطلين في مصر

أ- يلاحظ على البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) السابق الإشارة إليه، أن إجمالي عدد المتعطلين في مصر، بلغ حوالي ٢.٤٥٠ مليون نسمة، بمعدل تطور بلغ نحو ١١.٤٣% عام ٢٠٠٥، وتزايد إجمالي عدد المشتغلين الي أن بلغ حوالي ٣.٦٥٢ مليون نسمة، بمعدل تطور بلغ نحو ٠.١٦% عام ٢٠١٥، وتناقص إجمالي عدد المتعطلين الي أن بلغ حوالي ٢.١٣٠ مليون نسمة، بمعدل تطور بلغ نحو ٤.٨٨% عام ٢٠٢٣.

بلغ المتوسط العام لإجمالي عدد المتعطلين في مصر- خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) ، حوالي ٢.٨١٠ مليون نسمة.

ثانياً: تطور أعداد المتعطلين في مصر طبقاً للحالة التعليمية

يوضح الجدول التالى رقم (٥) تطور أعداد المتعطلين في مصر- طبقاً للحالة التعليمية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)، وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٥)

يوضح تطور أعداد المتعطلين في مصر طبقاً للحالة التعليمية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣). (العدد: مليون نسمة)

السنوات	أمي	%	يقرأ ويكتب	%	أقل من متوسط	%	مؤهل متوسط	%	فوق المتوسط وأقل من الجامعي	%	جامعي وفوق جامعي	%	إجمالي المتعطلين حسب الحالة التعليمية
٢٠٠٥	٠.٣٤٣	١.٣٩	٠.٣٨٣	١.٥٦	٠.٥٧٠	٢.٣٢	١٥.١٤	٦١.٥٧	١.٥٩	٦.٤٧	٦.٥٧	٢٦.٧	٢٤.٥٩
٢٠٠٦	٠.٤٤٠	١.٨١	٠.٣٠١	١.٢٤	٠.٦٣٨	٢.٦٢	١٤.٧٩	٦٠.٧٧	١.٦٣	٦.٧١	٦.٣٥	٢٦.٩	٢٤.٣٤
٢٠٠٧	٠.٣٦٠	١.٦٩	٠.١٨١	٠.٨٥	٠.٤٧٩	٢.٢٤	١١.٧٩	٥٥.٢٢	١.٥٤	٧.٢٣	٦.٩٩	٣٢.٨	٢١.٣٥
٢٠٠٨	٠.٣٧٤	١.٧٤	٠.٢٦٣	١.٢٣	٠.٦٤٢	٢.٩٩	١١.٧٨	٥٤.٩٥	١.٥٧	٧.٣٤	٦.٨١	٣١.٧	٢١.٤٤
٢٠٠٩	٠.٧٧١	٣.٢٤	٠.٣٤٩	١.٤٧	٠.٩٦١	٤.٠٤	١١.٥٠	٤٨.٣٤	١.٧٦	٧.٤١	٨.٤٤	٣٥.٥	٢٣.٧٨
٢٠١٠	٠.٥٦٣	٢.٣٩	٠.٢٩٧	١.٢٦	٠.٨١٧	٣.٤٨	١٠.٤٤	٤٤.٤١	٢.٠٧	٨.٨٠	٩.٣٢	٣٩.٧	٢٣.٥١
٢٠١١	١.٩٩	٦.٢٤	١.٣١	٤.١١	٢.٣٩	٧.٥١	١٣.٩٨	٤٣.٩١	١.٩٤	٦.٠٩	١٠.٢٣	٣٢.١	٣١.٨٣
٢٠١٢	١.١٠	٣.٢٠	١.٠٤	٣.٠٣	٢.٩٧	٨.٦٢	١٥.٩٢	٤٦.٢٨	١.٨٤	٥.٣٣	١١.٥٤	٣٣.٦	٣٤.٤١
٢٠١٣	٣.٥٦	٩.٧٦	١.٢٤	٣.٤٠	٣.١٣	٨.٥٧	١٥.٥٧	٤٢.٦٧	١.٦٣	٤.٤٧	١١.٣٦	٣١.١	٣٦.٤٩
٢٠١٤	٣.٨١	١٠.٤٤	٢.٢٢	٦.٠٩	٣.٧٧	١٠.٣٣	١٥.١٠	٤١.٤٠	١.٤٠	٣.٨٤	١٠.١٧	٢٧.٩	٣٩.٤٦
٢٠١٥	١.٥٩	٤.٣٦	١.٦٥	٤.٥٠	٣.٤٩	٩.٥٧	١٦.٤٦	٤٥.٠٦	١.٧٤	٤.٧٥	١١.٦٠	٣١.٨	٣٦.٥٢
٢٠١٦	١.٧٨	٤.٩٣	١.٤٦	٤.٠٤	٣.٤٤	٩.٥٥	١٦.٣٦	٤٥.٤١	١.٦٨	٤.٦٧	١١.٣١	٣١.٤	٣٦.٠٢
٢٠١٧	١.١٧	٣.٢٨	١.٨٣	٥.١٢	٢.٧٢	٧.٦٣	١٦.٧٢	٤٦.٨٦	١.٤٦	٤.٠٩	١١.٧٨	٣٣.٠	٣٥.٦٨
٢٠١٨	١.٧١	٥.٦٢	١.٦٤	٥.٣٩	١.٨١	٥.٩٤	١٠.٤٢	٣٤.٢١	١.٥٣	٥.٠٣	١٣.٣٤	٤٣.٨	٣٠.٤٥
٢٠١٩	١.١١	٤.٨٩	١.٨٧	٨.٢٠	١.٢٤	٥.٤٤	٧.٧٠	٣٣.٨١	١.١٠	٤.٨٣	٩.٧٦	٤٢.٨	٢٢.٧٨
٢٠٢٠	١.١٧	٥.٣٦	٠.٩٦٠	٤.٣٨	٢.٧١	١٢.٣٩	٦.٧٩	٣٠.٩٩	٠.٩٧	٤.٤٤	٩.٢٩	٤٢.٤	٣١.٩٠
٢٠٢١	١.٠٥	٣.٤٨	٩.٩٤	٣.٢٩	١.٩٦	٦.٤٩	٦.٧٨	٢٢.٤٣	١.١٥	٣.٧٩	٩.٣٥	٣٠.٩	٣٠.٢٣
٢٠٢٢	٤.١٠	١٣.٦٢	٣.٤٠	١١.٣	٩.٢٠	٣٠.٥٦	٢.٩٩	٩.٩٣	٥.٩٠	١٩.٦٠	٤.٥١	١٤.٩٨	٣٠.١٠
٢٠٢٣	٤.٨٠	١٥.٦٨	٢.٦٠	٨.٤٩	٩.٨٠	٣٢.٠٢	٢.٩٣	٩.٥٧	٦.٠٠	١٩.٦٠	٤.٤٨	١٤.٦٤	٣٠.٦١
المتوسط العام	١.٦٧	٥.٤٣	١.٧٣	٥.٧١	٢.٧٨	٩.٠٧	١١.٧٥	٤٠.٩٤	٢.٠٣	٧.٠٨	٩.١٣	٣١.٧٨	٢٩.٠٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، باب العمل، أعداد متتالية.

نستنتج من الجدول السابق رقم (٥) ما يلي :

١- تطور أعداد المتعطلين من فئة الأميين

أ- توضح البيانات الواردة بجدول رقم (٥) أن أعداد المتعطلين من فئة الأميين في مصر، بلغ حوالي ٠.٣٤٣ مليون نسمة، عام ٢٠٠٥، تمثل نحو ١.٣٩% من إجمالي

عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠٠٥، وتزايد هذا العدد الي أن بلغ حوالي ١.٥٩٤ مليون نسمة، بما يعادل نحو ٤.٣٦% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠١٥، ثم تزايد عدد الذكور المتعطلين طبقا للحالة التعليمية الي أن بلغ حوالي ٤.٨ مليون نسمة، يمثل نحو ١٥.٦٨% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠٢٣.

ب- بلغ المتوسط العام لعدد المتعطلين من فئة الأميين في مصر، حوالي ١.٦٧٣ مليون نسمة، خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) ، تمثل نحو ٥.٤٣% من جملة المتعطلين طبقا للحالة التعليمية في مصر.

٢- تطور أعداد المتعطلين من الذين يستطيعون القراءة والكتابة

أ- توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) أن أعداد المتعطلين من الذين يستطيعون القراءة والكتابة في مصر، بلغ حوالي ٠.٣٨٣ مليون نسمة، عام ٢٠٠٥، تمثل نحو ١.٥٦% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠٠٥، وتزايد هذا العدد الي أن بلغ حوالي ١.٦٤٥ مليون نسمة، بما يعادل نحو ٤.٥٠% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠١٥، ثم تزايد عدد المتعطلين من الذين يستطيعون القراءة والكتابة الي أن بلغ حوالي ٢.٦ مليون نسمة، يمثل نحو ٨.٤٩% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠٢٣.

ب- بلغ المتوسط العام لعدد المتعطلين من الذين يستطيعون القراءة والكتابة، حوالي ١.٧٣٣ مليون نسمة، تمثل نحو ٥.٧١% من جملة المتعطلين طبقا للحالة التعليمية في مصر، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣).

٣- تطور أعداد المتعطلين من فئة الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط

أ- يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) أن أعداد المتعطلين من فئة الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط في مصر، بلغ حوالي ٠.٥٧٠ مليون نسمة، عام ٢٠٠٥، تمثل نحو ٢.٣٢% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠٠٥، وتزايد هذا العدد الي أن بلغ حوالي ٣.٤٩٤ مليون نسمة، بما يعادل نحو ٩.٥٧% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠١٥، ثم تزايد عدد المتعطلين من فئة الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط في مصر- الي أن بلغ حوالي ٩.٨ مليون نسمة، يمثل نحو ٣٢.٠٢% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠٢٣.

ب- وصل المتوسط العام لعدد المتعطلين من فئة الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط في مصر، حوالي ٢.٧٧٥ مليون نسمة، تمثل نحو ٩.٠٧% من جملة المتعطلين طبقا للحالة التعليمية في مصر، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣).

٤- تطور أعداد المتعطلين من فئة الحاصلين على مؤهل متوسط

أ- توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) أن أعداد المتعطلين من فئة الحاصلين على مؤهل متوسط في مصر، بلغ حوالي ١٥.١٤١ مليون نسمة، عام ٢٠٠٥، تمثل نحو ٦١.٥٧% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠٠٥، وتزايد هذا العدد الي أن بلغ حوالي ١٦.٤٥٦ مليون نسمة، بما يعادل نحو ٤٥.٠٦% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠١٥، ثم تناقص عدد المتعطلين من فئة الحاصلين على مؤهل متوسط في مصر الي أن بلغ حوالي ٢.٩٣٠ مليون نسمة، يمثل نحو ٩.٥٧% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠٢٣.

ب- بلغ المتوسط العام لعدد المتعطلين من فئة الحاصلين على مؤهل متوسط في مصر، حوالي ١١.٧٤٥ مليون نسمة، تمثل نحو ٤٠.٩٤% من جملة المتعطلين طبقا للحالة التعليمية في مصر، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣).

٥- تطور أعداد المتعطلين من فئة الحاصلين على مؤهل فوق متوسط وأقل من الجامعي

أ- توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) بلوغ أعداد من فئة الحاصلين على مؤهل فوق متوسط وأقل من الجامعي في مصر حوالي ١.٥٩٠ مليون نسمة، عام ٢٠٠٥، تمثل نحو ٦.٤٧% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠٠٥، وتزايد هذا العدد الي أن بلغ حوالي ١.٧٣٥ مليون نسمة، بما يعادل نحو ٤.٧٥% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠١٥، ثم تزايد عدد المتعطلين من فئة الحاصلين على مؤهل فوق متوسط وأقل من الجامعي في مصر، الي أن بلغ حوالي ٦ مليون نسمة، يمثل نحو ١٩.٦٠% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠٢٣.

ب- بلغ المتوسط العام لعدد المتعطلين من فئة الحاصلين على مؤهل فوق متوسط وأقل من الجامعي في مصر، حوالي ٢.٠٢٧ مليون نسمة، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) ، نحو ٧.٠٨% من جملة المتعطلين طبقا للحالة التعليمية في مصر.

٦- تطور أعداد المتعطلين من الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق جامعي

أ- أوضحت البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) إلى أن أعداد المتعطلين من الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق جامعي في مصر، بلغ حوالي ٦.٥٦٥ مليون نسمة، عام ٢٠٠٥، تمثل نحو ٢٦.٧٠% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠٠٥، وتزايد هذا العدد الي أن بلغ حوالي ١١.٥٩٧ مليون نسمة، بما يعادل نحو ٣١.٧٥% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠١٥، ثم تناقص عدد المتعطلين من الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق جامعي في مصر، الي أن بلغ حوالي ٤.٤٨٠ مليون نسمة، يمثل نحو ١٤.٦٤% من إجمالي عدد المتعطلين طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠٢٣.

ب- بلغ المتوسط العام لعدد المتعطلين من الحاصلين على مؤهل جامعي وفوق جامعي في مصر، حوالي ٩.١٢٦ مليون نسمة، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) ، تمثل نحو ٣١.٧٨% من جملة المتعطلين طبقا للحالة التعليمية في مصر.

ثالثاً: تطور معدل البطالة في مصر

يوضح الجدول رقم (٦) تطور معدل البطالة في مصر طبقاً للجنس خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) ، وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٦)

يوضح تطور معدل البطالة في مصر طبقاً للجنس خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)

السنوات	معدل البطالة في الذكور	معدل البطالة في الإناث	إجمالي معدل البطالة
٢٠٠٥	٧.١٢	٢٥.٠٩	١١.٢٤
٢٠٠٦	٦.٨٠	٢٤.٠٠	١٠.٦١
٢٠٠٧	٥.٩٠	١٨.٦٠	٨.٩٢
٢٠٠٨	٥.٦٠	١٩.٣٠	٨.٧٠
٢٠٠٩	٥.٢٠	٢٣.٠٠	٩.٤١
٢٠١٠	٤.٩٠	٢٢.٦٠	٩.٠٠
٢٠١١	٨.٩٠	٢٢.٧٠	١٢.٠١
٢٠١٢	٩.٣٠	٢٤.١١	١٢.٧٠
٢٠١٣	٩.٨٠	٢٤.٢٠	١٣.٢٠
٢٠١٤	٩.٦٠	٢٤.٠٠	١٣.٠٠
٢٠١٥	٩.٤٠	٢٤.٢٠	١٢.٨١
٢٠١٦	٨.٩٠	٢٣.٦٠	١٢.٥١
٢٠١٧	٨.٢٠	٢٣.١١	١١.٨٢
٢٠١٨	٦.٨٠	٢١.٤١	٩.٩٠
٢٠١٩	٤.٨٠	٢١.٧٠	٧.٩١

٢٠٢٠	٦.٠٠	١٧.٧٢	٧.٩١
٢٠٢١	٥.٦٠	١٦.٠٠	٧.٤١
٢٠٢٢	٥.٠	١٨.٤	٧.٢
٢٠٢٣	٤.٧	١٧.٨	٧.٠
المتوسط العام	**٧.٠**	**٢١.٧**	**١٠.٢**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، باب القوي العاملة، أعداد متفرقة.

نستنتج من الجدول السابق رقم (٦) ما يلى :

١- تطور معدل البطالة عند الذكور

أ- توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٦) إلى أن معدل البطالة من الذكور في مصر، بلغ نحو ٧.١% عام ٢٠٠٥، وتزايد معدل البطالة عند الذكور الي أن بلغ ٩.٤%، ثم تناقص معدل البطالة عند الذكور الي أن بلغ نحو ٤.٧% عام ٢٠٢٣.

ب- بلغ المتوسط العام لمعدل البطالة عند الذكور في مصر، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) نحو ٧%.

٢- تطور معدل البطالة عند الإناث

أ- أشارت البيانات الواردة بالجدول رقم (٦) إلى أن معدل البطالة من الإناث في مصر، بلغ نحو ٢٥.١% عام ٢٠٠٥، وتناقص معدل البطالة عند الإناث الي أن بلغ ٢٤.٢%، ثم تناقص معدل البطالة عند الإناث الي أن بلغ نحو ١٧.٨% عام ٢٠٢٣.

ب- بلغ المتوسط العام لمعدل البطالة عند الإناث في مصر، نحو ٢١.٧%، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣).

٣- تطور معدل البطالة الإجمالي في مصر

أ- توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٦) أن إجمالي معدل البطالة في مصر، بلغ نحو ١١.٢٤% عام ٢٠٠٥، وتناقص هذا المعدل **الإجمالي** الي أن بلغ نحو ٧.٢% عام ٢٠٢٢، واستمر في التناقص حتى بلغ نحو ٧% عام ٢٠٢٣.

ب- بلغ المتوسط العام لمعدل البطالة في مصر، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) ، نحو ١٠.٢%.

المبحث الثاني

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة في مصر

تمهيد وتقسيم

تخلق أزمة البطالة ظواهر اجتماعية ونفسية على المتعطلين من الشباب ، تتحول إلى أمراض تؤثر علي الأفراد والمجتمع مثل اليأس والانطواء، وهي أمراض تؤثر علي صحة البنيان الاجتماعي وبالتالي الاقتصادي والسياسي لأي دولة، كما يترتب على البطالة فقدان المهارات التي يتعلمها الشباب سواء في برامج التعليم أو التدريب أو أثناء العمل، لذلك يتجه رأس المال فى معظم دول العالم إلى جذب المهارات والتكنولوجيا التي يحتاج إليها ، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر قائدا أساسيا لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات التي تسهم بدورها فى نقل التكنولوجيا من خلال ثلاث قنوات رئيسة وهى[(١)] :

١- التحويل المباشر للتكنولوجيا من خلال الاستثمارات المشتركة

٢- الآثار الخارجية للتكنولوجيا والمعرفة

٣- القيام بعمليات البحث والتطوير مع الدول النامية

وبناء على ما سبق سوف يتناول هذا المبحث الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة في مصر بشيء من التفصيل والتحليل، من خلال دراسة الآثار الاجتماعية والمتمثلة في الهجرة الداخلية والخارجية للقوي العاملة، والهجرة غير الشرعية، والأهمية النسبية للمصريين العاملين بالخارج وفقاً لنوع تصريح العمل، وكذلك الآثار الاقتصادية والمتمثلة في أثر البطالة على معدلات الفقر ، عدم حصول الشباب على حقه من التعليم ، والكساد والركود الاقتصادي وغيرها من الآثار الاقتصادية.

وعليه سوف نقسم هذا المبحث الي مطلبين:

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية للبطالة فى مصر .

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للبطالة فى مصر .

---

(١) د. إيمان عطية ناصف ،دور التطور التكنولوجى فى دعم التنمية الصناعية ، مجلة مصر- المعاصرة ، أبريل ٢٠١٩، العدد ٥٣٤، السنة مائة وعشرة ، ص ١٠.

المطلب الأول

الآثار الاجتماعية للبطالة في مصر

تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التى تواجه البلاد لآثارها الخطيرة ، حيث تعتبر البطالة من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية ومنها مصر، وذلك لما لها من آثار اجتماعية خطيرة [(١)] ، ومنذ سنوات دق ناقوس الخطر للإشارة إلى العواقب السلبية لهذه المشكلة علي الأمن القومي، ومع ذلك تزايدت معدلات البطالة عام بعد الأخر، وتؤثر البطالة بين الشباب بصفة خاصة علي نموهم وتطورهم مما يؤثر علي فرصتهم في الاستقرار والزواج، والمشاركة في الحياة الاجتماعية، كما أنها تؤدي إلى الحرمان من إشباع بعض الرغبات بسبب الدخل غير المستقر مما يحرمهم من التمتع بحياة كريمة، وعدم المشاركة في الأنشطة التي يمارسها أفراد المجتمع والتفاعل الاجتماعى في مكان العمل، ويؤدي هذا إلى التفكك الاجتماعي. وتتمثل الآثار الاجتماعية للبطالة فيما يلي:

١- الهجرة الداخلية والخارجية للقوي العاملة

تنقسم الهجرة إلي نوعان وذلك وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٩ – تقرير التنمية البشرية–التغلب علي الحواجز – وقابلية التنقل البشري والتنمية كالتالي[(٢)]:-

أولا: - الهجرة الداخلية: - وهي التي تشير إلي تحرك المهاجر داخل حدود بلد ما، كالهجرة من القرية إلي المدينة.

ثانيا: - الهجرة الخارجية: - وهي التي تشير بتحرك العنصر البشري عبر الحدود الدولية والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتادة، كما إنها تكون من أبرز مظاهر التحركات البشرية الجماعية والفردية في القرون الحديثة.

٢- الهجرة غير الشرعية

تعريف الهجرة غير الشرعية:

تعددت التعاريف الفقهية للهجرة غير الشرعية كل علي حسب ما يخدم مصلحة ومفاهيم دولته حيث يعرفها البعض من الفقه بأنها انتقال أفراد أو جماعة من

---

(١) د. فرج عبالعزيز عزت ، أزمات الشباب فى مصر والوطن العربى (تفاقم البطالة ، تأزم أوضاع التشغيل) ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى العشرين بعنوان أزمات الشباب الحالية ، المنعقد فى كلية التجارة جامعة عين شمس فى الفترة من ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠١٥م ، ص ٨٢.

(٢) تقرير التنمية البشرية والتغلب علي الحواجز وقابلية التنقل البشري والتنمية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٩ – ص ١٥

مكان إلي مكان بالطرق المخالفة لقانون الهجرة المتعارف عليه دوليا وقانونيا أو دخول البلاد دون الوثائق والمستندات اللازمة أو الصالحة أو العمل دون أخذ الإذن والتي تسمي (العمالة الأجنبية غير مصرح بها قانونا[١]. كما عرفت أيضا بأنها انتقال الشخص أو الجماعة بصورة فردية أو جماعية من إقليم دولتهم سواء بصورة مشروعة أو غير مشروعة إلي إقليم أو دولة أخري بصورة مخالفة وغير مطابقة للقانون والتعليمات الخاصة بالدخول لتلك الدولة والإقامة والعمل بها[٢].

أسباب الهجرة غير الشرعية:

تتعدد أسباب الهجرة غير الشرعية والتي تدفع المهاجر بالمخاطرة بذاته لتحسين الظروف المعيشية منها[٣] :

١- البحث عن فرص عمل.

٢- تحسين مستوي المعيشة.

٣- انخفاض الدخل وعدم كفايته.

وتوجد مجموعة من العوامل ساعدت على **الهجرة غير الشرعية** بسبب صعوبة السفر وصعوبة الهجرة الرسمية والشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة لكثرة إجراءاتها[٤]، كذلك تعتبر الصراعات والحروب الأهلية والأزمات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي من عوامل أسباب الهجرة غير الشرعية، وكذلك البطالة والفقر والنمو السكاني المتزايد، وحدد تقرير صادر عن الأمم المتحدة يوضح فيه أسباب الهجرة الغير الشرعية وهي ازدياد أعداد الشباب وتناقص فرص العمل وزيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة وازدياد الوعي لهذه الفوارق وسهولة السفر الذي أصبح متاحا للجميع بسبب التقدم

---

(١) د. حمدي أبو النور – الحماية التشريعية والقضائية لحق الهجرة – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية ٢٠١١ ص٢٠

(٢) أ. عماد فاضل – مسئولية المهاجر غير الشرعي في ضوء الفقه والقانون الجنائي – مجلة دراسات البصرة – العدد ٣٦ لسنة ٢٠٢٠ ص ١١٦

(٣) د. احمد علي حجازي – دوافع الهجرة غير الشرعية وإنعكاسها علي منظومة القيم (دراسة ميدانية علي عينة من شباب المجتمع المصري) – حوليات أداب عين شمس المجلد ٤٥ عدد أبريل - يونيه ٢٠١٧ ص ١٧٢

(٤) هشام بشير – الهجرة العربية غير الشرعية إلي أوروبا – أسبابها وتداعياتها وسبل مواجهتها – السياسة الدولية - - مؤسسة الأهرام – العدد ١٧٩ القاهرة ٢٠١٠ ص ١٧٠

الذي حصل في الاتصالات الدولية ووسائل الانتقالات[١]. ولقد ساعدت البطالة كثيرا من الشباب علي جعل الهجرة والسفر إلي الخارج حلما يراودهم ويراود أذهانهم في كل وقت، حيث تزايدت معدلات البطالة في جمهورية مصر العربية منذ ثمانينات القرن العشرين نتيجة لوجود متغيرات متعددة ومتجددة [٢]، كما أسفرت نتائج الإحصائيات علي عدد من يعبرون الحدود سعيا وراء الرزق وحياة أفضل، ففى أوائل القرن الحادي والعشرين يعيش فرد واحد من كل ٣٥ فرد من المهاجرين حول العالم[٣]، حيث إن الشباب الذين تخرجوا في الكليات المختلفة والتخصصات المتنوعة يعانون من عدم وجود عمل سواء في تخصصه أو غير تخصصه وبذلك تتحول أحلام الشباب وهممهم إلي سراب، وهنا تظهر الأزمة ويخاطر الشباب بأرواحهم بالاتجاه إلي الهجرة غير الشرعية من أجل الحصول علي عمل وتكوين مستقبلهم[٤]. ويقدر عدد المصريين العاملين بالخارج بنحو ١٤ مليون مصري تقريبا، يعمل معظمهم في دول الخليج العربي، حيث تحتل دولة السعودية الصدارة في وجهات العاملين بالخارج ويعمل بها ٢.٥ مليون مصري تقريبا، تليها دولة الإمارات والكويت ويعمل بكل منهما ٦٠٠ الف مصري، وذلك حسب تصريحات وزيرة الهجرة المصرية[٥].

---

(١) د. غادة حلمي – أبعاد الهجرة غير الشرعية - مجلة آفاق عربية - العدد الأول – مارس٢٠١٧ - ص ١١٨

(٢) د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان – أزمات الشباب والبطالة – دار التعليم الجامعي – الإسكندرية – ٢٠١٥ ص٢٥٣

(٣) د. محمد زكي أبو النصر – الاستشراق الوظيفة الغائبة في التخطيط الاجتماعي – المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية – ٢٠١١ ص ٣٨٣

(٤) د. محمود فتحي محمد محمود – الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة علي الهجرة غير الشرعية ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية – المجلد ٦٥ العدد الثاني – جامعة المنيا – يوليو ٢٠٠٧ ص ٨٦٤

(٥) الموقع الالكتروني على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٤

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/4860541-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D8%A3%D9%8A%D9%86%D8%A

ويوضح الجدول التالى التوزيع العددي والنسبي للمصرين بالخارج وفقاً لمنطقة الإقامة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٧)

يوضح التوزيع العددي والنسبي للمصرين بالخارج وفقاً لمنطقة الإقامة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) (العدد: بالألف)

منطقة	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨		٢٠١٩	
العربية	٤٩٣٨	٦٦.٥	٦٢٣٦	٦٥.٨	٧٠٠٧	٦٨.٤	٥٦٨٧	٦٣.٥	٤٩٢٤	٥٤.٦
الأوربية	٧٩٧	١٠.٧	١٢٥٠	١٣.٢	١٠٤٨	١٠.٢	٨٨٤	٩.٩	١١٥٣	١٢.٨
الأسيوية	٢٧٧	٣.٧	٣٥٤	٣.٧	٣١١	٣	٩٦	١.١	١٢٨	١.٤
الأمريكيتين	١٣٧٤	١٨.٥	١٥٨٥	١٦.٧	١٨٣٦	١٧.٩	٢٢٤٦	٢٥.١	٢٨٠٥	٣١.١
الأفريقية	٤٤	٠.٦	٤٦.٣	٠.٥	٤٦	٠.٤	٤٧	٠.٥	٥.٨	٠.١
الإجمالي	٧٤٣٠	١٠٠	٩٤٧١	١٠٠	١٠٢٤٧	١٠٠	٨٩٥٨	١٠٠	٩٠١٥	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المجلة السكانية، العدد (١٠١)، ٢٠٢١.

- نستنتج من الجدول السابق رقم (٧) ما يلى :

أ- يتضح من بيانات جدول رقم (٧) التوزيع العددي والنسبي للمصريين المقيمون بالخارج وفقاً لمنطقة الإقامة خلال الأعوام (٢٠١٥-٢٠١٩)، وطبقاً لإحصاءات وزارة الخارجية، أن إجمالي المصريين المقيمين بالخارج بلغ حوالى ٧،٤ مليون مصري في نهاية عام ٢٠١٥، ارتفع إلى حوالى ١٠،٢ مليون مصري في نهاية عام ٢٠١٧، في حين انخفض إجمالي المصريين المقيمين بالخارج حتى سجل ٩،٠ مليون مصري في نهاية عام ٢٠١٩، وقد يرجع ذلك للظروف التي تمر بها دول العالم في ظل الإجراءات الاحترازية التي أعلنت عنها ١٦٨ دولة حول العالم، خوفاً من تفشي فيروس كورونا، يزداد الأمر صعوبة على المصريين الموجودين بالخارج، خاصة بعد تعليق الطيران والدراسة في بعض الدول وتطبيق دول أخرى الحجر الصحي الإجباري بالمنازل.

ب- يتركز غالبية المصريين المقيمين بالخارج في الدول العربية حيث سجلوا ٤،٩ مليون في نهاية عام ٢٠١٥، تمثل نحو ٦٦.٥٪، وارتفع العدد إلى ٧،٠ مليون، تمثل نحو ٦٨.٤٪، في نهاية عام ٢٠١٧، ولكن في ظل الظروف الحالية التي تمر بها الدول العربية من عدم الاستقرار الأمني في ليبيا، والعراق، والحرب في اليمن، وتراجع أسعار النفط العالمية، مما تسبب ذلك إلى انخفاض عدد المصريين إلى ٤،٩ مليون، تمثل نحو ٥٤.٦٪ من إجمالي المقيمين بالخارج في نهاية ٢٠١٩. وتأتى دول الأمريكيتين في المرتبة الثانية حيث سجل المصريين المقيمون فيها في نهاية عام ٢٠١٩، تمثل نحو ٣١.١٪ من جملة المصريين المقيمين بالخارج، يليها المقيمون بالدول الأوروبية بنسبة ١٢.٨٪، ثم الدول الأسيوية نحو ١.٤٪ في نهاية عام ٢٠١٩.

ج- سجلت المنطقة الأفريقية أقل عدد من المصريين المقيمين بها بنسب أقل من ٠.١٪ من جملة المصريين المقيمين بالخارج خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)، وقد يرجع انخفاض نسب المصريين في تلك المناطق إلى عامل اللغة بالنسبة للعامل المصري، كما أن المشكلة الأكبر من مخرجات التعليم لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل والذي يعتمد على العمالة المهنية والفنية.

تصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج وفقاً للحالة التعليمية: [١]

يوضح الجدول التالى التوزيع النسبي للمهاجرين المصريين المقيمين بالخارج وفقاً للحالة التعليمية خلال الأعوام (٢٠١٥-٢٠١٨) وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٨)

يوضح التوزيع النسبي للمهاجرين المصريين المقيمين بالخارج وفقاً للحالة التعليمية خلال الأعوام (٢٠١٥-٢٠١٨) (%)

الحالة التعليمية	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
مؤهل أقل من المتوسط وبدون	٢٧.٧	٢٨.٢	٢٧.٥	٢٧.٦
مؤهل متوسط	٤٠.٢	٣٧.٨	٣٧.٨	٣٧.٤
مؤهل فوق المتوسط	٤.٤	٤.٩	٥.٢	٥.٤
مؤهل عالي	٢٧.٧	٢٩.١	٢٩.٥	٢٩.٥
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة الخارجية، النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج، أعوام ٢٠١٥-٢٠١٨.

١- وزارة الخارجية، النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج، أعوام ٢٠١٥-٢٠١٩.

نستنتج من الجدول السابق رقم (٨) ما يلى :

أ- يتضح من بيانات جدول رقم (٨) التوزيع النسبي للمهاجرين المصريين المقيمين بالخارج وفقاً للحالة التعليمية في الأعوام (٢٠١٥-٢٠١٨)، حيث تبين أن أعلى نسبة للمهاجرين المصريين بالخارج من الحاصلين على المؤهلات المتوسطة بلغت نحو ٣٧.٤٪، يليهم حملة المؤهلات العليا بنحو ٢٩.٥٪ من إجمالي التصاريح للمصريين للعمل بالخارج عام ٢٠١٨.

ب- بلغت أقل نسبة للمهاجرين المصريين بالخارج الحاصلين على مؤهلات فوق المتوسط عام ٢٠١٨، حوالى ٥.٤٪ من إجمالي العدد الإجمالى للمهاجرين المصريين المقيمين بالخارج .

المطلب الثاني

الآثار الاقتصادية للبطالة في مصر

تعد البطالة مشكلة اقتصادية بالإضافة إلى كونها مشكلة اجتماعية، وأمنية، وسياسية منتشرة بين جيل الشباب الذي يمثل جيل العمل والإنتاج، والقوة والطاقة، والمهارة والخبرة، وإن تعطيل تلك الطاقة الجسدية بسبب الفراغ بين الشباب يؤدي إلى ارتداد تلك الطاقة لتهدمه نفسياً، وتسبب له مشاكل كثيرة، والملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية وعجزهم عن تحمل أسرهم، وتزايد عدد العاطلين عن العمل، ويشكل هذا إهدارا لعنصر العمل مما يزيد من خطورة مشكلة البطالة، مع ما ينجم عن ذلك من آثار اقتصادية وخيمة، إضافة إلى أن تفاقم حالة البطالة بين الشباب يؤدي إلى نتائج اجتماعية خطيرة حيث تشكل البطالة بيئة خصبة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف.[(١)]

وطبقا للأرقام الرسمية فإن عدد العاطلين في مصر زاد من ١٦٩٨ مليون عاطل عام ٢٠٠٠، ليصل إلى حوالي ٢١٧٠ مليون عاطل في أوائل عام ٢٠٢١، وأن عدد العاطلين زاد بنسبة ١٢٨% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)، حيث بلغت نسبة العاطلين نحو ٣.٦% من جملة قوة العمل عام ٢٠٠٠، وأصبحت نحو ٣.٢٥% عام ٢٠٢١.

وفيما يلي عرض لأهم الآثار الاقتصادية للبطالة على المجتمع المصري، ويمكن إيجاز أهم الآثار الاقتصادية لهذه المشكلة على النحو التالي:

---

(١) ندوة هلال جودة، رجاء عبد الله عيسى، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun، واختبار Toda-Yamamoto، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٢)، العدد (٣)، العراق، ٢٠١٠.

١- أثر البطالة على معدلات الفقر

تعرف لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الفقر بأنه "حالة إنسانية تتسم بحرمان مستديم أو مزمن من الموارد والامكانيات والاختبارات والأمن والقدرة الضرورية للاستمتاع بمستوى معيشة مناسب والحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى[(١)]"، ومن جهة أخرى يعرف الفقر بأنه نقص في القدرة الانسانية الفردية أو الفئوية والمجتمعية المؤسسية وينجم عن عوامل داخلية أو خارجية أو كليهما في مجتمع معين وفي زمن معين مما يؤدي إلى نقص جزئي أو كلي في اشباع الحاجات المادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات وحسب تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧ يرى أن الفقر هو الحرمان من الأشياء القيمة[(٢)].

وتمثل مكافحة الفقر واحدة من أهم مكونات الأمن الاقتصادي، حيث إن للبطالة آثاراً سلبيةً على الأمن الاقتصادي، فإذا لم يوجد الدخل يتعرض العامل لآلام الفقر والحرمات هو وأسرته، كما تؤدي إلى خسارة فى الناتج القومي وزيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين وخفض مستويات الأجور الحقيقية[(٣)].

ويعتبر التعامل مع الفقر من منطلق متوسط الدخول يظلم الكثيرين لأن متوسط الدخل ليس مؤشراً حقيقياً لقياس مستوى الفقر والغنى، وهو بالتالي مؤشر غير قوي لقياس الفقر، لذا فقد اعتمدت التقارير المحلية والدولية على قياس الفقر طبقاً لعدد من المقاييس، ولقد رصد تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٢٢ والذي يرصد عدد الفقراء في مصر بأنهم ٣.١١٩ مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر، يمثلوا نحو ٢٩.٧% من إجمالي عدد السكان بالجمهورية، لتبقى مصر في المركز ال٤٤ بين دول العالم الأكثر فقراً، كما ذكر التقرير أن أغلب الفقراء في مصر يعيشون في محافظات الوجه القبلي حيث تبلغ نسبة الفقراء فيها حوالي ٣٥% من إجمالي عدد السكان، بينما تنخفض نسبة الفقراء في الوجه البحري لتصل إلى ٣١% وذكر التقرير أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط

---

(١) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بعنوان "مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية بروكسل – سبتمبر ٢٠٠٦٥ – ص٨

(٢) عدنان داوود محمد العذاري – هدى زويد مخلف ، "قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠١٠، ص٢٦.

(٣) صلاح محمد عبد الحميد، أزمة البطالة: دراسة مقارنة "مصر – السعودية – الكويت"، الطبعة الأولى، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر ٢٠١١، ص١٣.

الفقر عند مستوى إنفاق دولار واحد في اليوم تبلغ ٣% ، وكشف التقرير عن أن أفقر محافظات مصر هي محافظة أسيوط حيث يبلغ عدد الفقراء بها ٥٨% من عدد سكانها، بينما تحتل محافظة بني سويف المركز الثاني حيث يبلغ عدد الفقراء بها ٥٣%، وتأتي محافظة سوهاج في المركز الثالث بنسبة ٤٥%.

٢- أثر البطالة على المتسربين من التعليم الأساسي :

يوضح الجدول التالى رقم (٩) التوزيع الجغرافي للمتسربين من التعليم الأساسي من الذكور والإناث من عمر ٤ سنوات فأكثر لعام ٢٠٢١ والذي يعتمد على بيانات تعداد السكان عام ٢٠٢١، وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٩)

يوضح التوزيع الجغرافي للمتسربين من التعليم الأساسي من الذكور والإناث من عمر ٤ سنوات فأكثر لعام ٢٠٢١ (العدد بالفرد)

المحافظات	أعداد السكان (من ٤ سنوات فأكثر)	أعداد المتسربين من التعليم للجنسين من عمر ٤ سنوات فأكثر				إجمالي المتسربين من التعليم من عمر٤	
		ذكور	% من أجمالي المتسرب	إناث	% من أجمالي المتسرب	إجمالي	% من أعداد السكان
القاهرة	٨٧٧٣٦٩٢	٧٨٠٦٢٩	١٧.٠٥	٩٠٧٩٢٦	٢١.٦٤	١٦٨٨٥٥٥	١٩.٢٥
الأسكندرية	٤٦٣٩٧٠٣	٤٥٤٦٢٩	١٩.٠١	٥٣٥٦٨٥	٢٣.٨٢	٩٩٠٣١٤	٢١.٣٤
بورسعيد	٦٨٥٨٩٢	٥٣١٢٤	١٥.٠٣	٥٨٦٤٧	١٧.٦٤	١١١٧٧١	١٦.٣٠
السويس	٦٤٨٦٤٧	٥٣٣٧٧	١٥.٩٥	٦٣٩٤٣	٢٠.٣٦	١١٧٣٢٠	١٨.٠٩
دمياط	١٣٣٥٢٦٥	١٤٧٦٨٦	٢١.٤٧	١٣٤٩١٥	٢٠.٨٤	٢٨٢٦٠١	٢١.١٦
الدقهلية	٥٧٩١٢٤٦	٦١٢٨٨١	٢٠.٨٠	٧١٨٤٠٢	٢٥.٢٦	١٣٣١٢٨٣	٢٢.٩
الشرقية	٦٣٣٤٢٠٠	٧٤٥٥٠٧	٢٢.٨٢	٩٠٨٤٢٥	٢٩.٦٢	١٦٥٣٩٣٢	٢٦.١١
القليوبية	٥٠٦٣٩١٩	٥٥٦٢٣٧	٢١.١٩	٦٧٨١٦٠	٢٧.٨٠	١٢٣٤٣٩٧	٢٤.٣٨
كفر الشيخ	٢٩٨٠٣٥٧	٣٧٦٢٤٩	٢٤.٦٩	٤٧٠٤١٥	٣٢.٢٩	٨٤٦٦٦٤	٢٨.٤١
الغربية	٤٥٠٣٨١٠	٤٣٩٠٤١	١٩.٠٥	٥٦٩٢٢٠	٢٥.٨٨	١٠٠٨٢٦١	٢٢.٣٩
المنوفية	٣٨٢٤٥١٥	٣٧٦٨٣٤	١٩.٠٥	٤٩٢٣٠١	٢٦.٦٦	٨٦٩١٣٥	٢٢.٧٣
البحيرة	٥٤٩١٦٨٧	٧٨٤٨٧٢	٢٧.٦٧	٩٩٧٧٨٩	٣٧.٥٨	١٧٨٢٦٦١	٣٢.٤٦
الإسماعيلية	١١٣٩٣٣٩	١٢٧٩٩٩	٢١.٧٣	١٥٢٩٤٩	٢٧.٧٩	٢٨٠٩٤٨	٢٤.٦٦
الجيزة	٧٦٢٤٢٢٤	٩١٠٦٤٨	٢٢.٨٦	١١٠٨١٦١	٣٠.٤٤	٢٠١٨٨٠٩	٢٦.٤٨

بنى سويف	٢٧٤٨٣٦٩	٤١٢٠٦٠	٢٩.٠٢	٥٤٥٤١٣	٤١.٠٦	٩٥٧٤٧٣	٣٤.٨٤
الفيوم	٣٠٨٩٢١٥	٤٧٤٧٦٦	٢٩.٤١	٥٦٧٤٣٩	٣٨.٤٨	١٠٤٢٢٠٥	٣٣.٧٤
المنيا	٤٨٥٣٢٥٠	٧٦٣١٢٢	٣٠.٤٦	١٠٢٣٥٣٣	٤٣.٥٩	١٧٨٦٦٥٥	٣٦.٨١
أسيوط	٣٨٩٤٥٥٢	٥٩٨٧٣١	٢٩.٦٧	٧٦٠٦٨٠	٤٠.٥٣	١٣٥٩٤١١	٣٤.٩١
سوهاج	٤٣٢٧٦٨٩	٦٣٢٠٥٤	٢٨.٢٢	٨٥٤١١٧	٤٠.٩٠	١٤٨٦١٧١	٣٤.٣٤
قنا	٢٧٩٣٣٣٢	٣٣٨٥٤٠	٢٣.٦٠	٥٠٨٥٩٢	٣٧.٤٣	٨٤٧١٣٢	٣٠.٣٣
أسوان	١٣١١٠٣٨	١١٤٣٤٧	١٧.٠٩	١٦٦٨٩٦	٢٥.٩٩	٢٨١٢٤٣	٢١.٤٥
الأقصر	١١١٧٦٧٧	١٢٥٢٠٤	٢١.٦٧	١٧٤٢١٤	٣٢.٢٦	٢٩٩٤١٨	٢٦.٧٩
البحر الأحمر	٣٢١٩٠٥	٢٤٠٩٩	١٤.٣٣	٢٨٧٨٩	١٨.٧٢	٥٢٨٨٨	١٦.٤٣
الوادي الجديد	٢١٩٠٠٧	١٧٢٨٤	١٥.٣٤	٢٣٩٤٤	٢٢.٥١	٤١٢٢٨	١٨.٨٢
مطروح	٣٦٤٢١٣	٦٣٨٦٧	٣٣.٠٤	٨٢٤٢٠	٤٨.٢٦	١٤٦٣١٧	٤٠.١٧
شمال سيناء	٣٩٦٨٧٩	٤١٤٧٦	٢٠.٤٧	٦٢٩٨٩	٣٢.٤٢	١٠٤٤٦٥	٢٦.٣٢
جنوب سيناء	٩٠٣١٢	٩٥٢٣	٢٠.٢٨	١١٤٧٩	٢٦.٤٨	٢١٠٠٢	٢٣.٢٥
إجمالي الجمهورية	٨٤٣٦٣٩٣٤	١٠٠٣٤٨١٦	٢٣.٠١	١٢٦٠٧٤٤٣	٣٠.٩٣	٢٢٦٤٢٢٥٩	٢٦.٨٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، باب التعليم، ٢٠٢١

نستنتج من الجدول السابق رقم (٩) ما يلى :

أ- تستحوذ محافظات الوجه القبلي على النصيب الأكبر من حيث الأهمية النسبية لعدد من لم يلتحقوا بالتعليم من الأساس، حيث بلغ عددهم بمحافظات بنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وهي المحافظات الرئيسية المنتجة للقصب حوالي ٩٥٧٤٧٣، ١٠٤٢٢٠٥، ١٧٨٦٦٥٥، ١٣٥٩٤١١ مليون متسرب، يمثلون نحو ٣٤.٨%، ٣٣.٧%، ٣٦.٨%، ٣٤.٩% على الترتيب من إجمالي عدد السكان في تلك المحافظات لنفس العام، بينما تقل هذه النسب إلى نحو ٢١.٥% لمحافظة أسوان، ونحو ٢٦.٨% لمحافظة الأقصر.

ب- كما أوضحت بيانات الجدول رقم (٩) أن إجمالي من لم يلتحق بالتعليم على مستوى الجمهورية من عمر ٤ سنوات فأكثر حوالي ٢٢٦٤٢٢٥٩ مليون نسمة، يمثلون نحو ٢٦.٨% من إجمالي عدد السكان من أعمار ٤ سنوات فأكثر عام ٢٠٢١.

ومما سبق يتبين أنه مع الاهتمام المتزايد والمتنامي بالتعليم الذي يمثل التدريب الإجباري لكل أفراد القوى العاملة بالمجتمع على بعض الأعمال المهنية والمكتبية إلى غير ذلك من الأعمال ترتفع نسب التسرب من التعليم وعدم الاهتمام بجودة ، وبالتبعية تزداد نسب البطالة بين الشباب سنويا بسبب عدم ربط التعليم بسوق العمل [(١)]. وعادة ما تلجأ الأسر الفقيرة إلى دفع أطفالها للعمل ، وهم دون السن القانونية، بسبب توقف رب الأسرة عن العمل سواء التوقف الدائم أو الموسمي ، وهو ما يؤدى إلى تعرض الأطفال للأضرار البيئية، وخاصة الأطفال العاملين في مجال الزراعة حيث يتعرضون لمخاطر بيئية جسيمة ترجع إلى طبيعة العمل في القطاع الزراعى نتيجة رش المبيدات والأسمدة الكيماوية ، كما أن العمل في الورش والأعمال المهنية دون مراعاة الاحتياطات والضوابط البيئية الصحية يتسبب في تعرض الأطفال لأمراض مزمنة .

(١) د. فريد النجار ، الحلول المتكاملة لأزمة بطالة الشباب فى مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى العشرين بعنوان أزمات الشباب الحالية ، المنعقد فى كلية التجارة جامعة عين شمس فى الفترة من ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠١٥م ص ٣.

المبحث الثالث

دور القوانين والتشريعات المصرية

فى الحد من ظاهرة البطالة ومواجهتها

تمهيد وتقسيم:

اهتم المشرع المصرى بالشباب ومواجهة ظاهرة البطالة والحد منها من خلال سن تشريعات وقوانين تحافظ على حقوق العمال وتنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل ، وتحديد حقوق والتزامات كل منهما ، والاهتمام بمواهب الشباب ، عن طريق التعليم والتدريب ، وتوفير الحافز علي العمل والإنتاج.

وبناء على ما سبق سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين :

المطلب الأول : التنظيم الدستورى لتشغيل الشباب ودعم الاقتصاد الوطنى فى ضوء المقومات الاقتصادية التى تناولها الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤.

المطلب الثانى: أهم القوانين والتشريعات المصرية التى تحد من ظاهرة البطالة .

المطلب الأول

التنظيم الدستورى لتشغيل الشباب ودعم الاقتصاد الوطنى فى ضوء المقومات الاقتصادية التى تناولها الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤

اهتم الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤ بتشغيل الشباب وتقليل معدلات البطالة حيث ذكر فى الباب الثانى منه بعنوان المقومات الأساسية للمجتمع عندما تحدث عن المقومات الاقتصادية النص على أن "يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقى للاقتصاد القومى ، ورفع مستوى المعيشة ، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة ، والقضاء على الفقر "[(١)] . وتحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدولة المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه المشروعات من دور كبير في كافة مجالات التنمية وتتجسد أهميتها، بدرجة أساسية، في قدرتها على امتصاص الأيدى العاملة العاطلة وخاصة في الدول التى تمتاز بكثافة في الأيدى العاملة ورأس المال المحدود.[(٢)]

ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت

---

(١) أنظر : الباب الثانى من الدستور المصرى عام ٢٠١٤ بعنوان المقومات الأساسية للمجتمع ، ثانيا: المقومات الاقتصادية .

(٢) إيمان مرعى، المشروعات الصغيرة والتنمية ، التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٥، ص ٨ وما بعدها .

قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. وتأتى أهمية المشروعات الصغيرة فى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، وتفتح مجالاً واسعاً أمام الابتكارات والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للشباب .

وقد وجدت هذه المشروعات مختلف أشكال الرعاية والمساندة، من القطاعين العام والخاص لمساهمتها الكبيرة في قطاع الصناعة، فعلى سبيل المثال تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٩٠ % تقريباً من المنشآت في العالم وتوظف من (٥٠% - ٦٠%) من القوى العاملة في العالم ولذلك يجب توفير الدعم لهذه النوعية من المشروعات سواء الدعم المالى أو الفنى.[١]

واهتم الدستور المصرى عام ٢٠١٤ بالمشروعات الصغيرة حيث نص فى الباب الثانى منه بعنوان المقومات الأساسية للمجتمع عندما تناول المقومات الاقتصادية النص على الآتى "..وتولى الدولة اهتماما خاصا بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى كافة المجالات ."[٢]

ويصف البنك الدولي للإنشاء و التعمير المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها ما بين ١٠ إلى ٥٠ عاملا لأما أقل من ١٠ عمال فهي مشروعات متوسطة الحجم.[٣]

كما يصنف منتدى **البحوث الاقتصادية** المشروعات الصغيرة وفق نشاطها إلى نشاطها إلى نشاط صناعي وغير صناعي أو وفق حجمها إلى مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، وبالنسبة للنشاط الصناعي فالمنتدى يعرف المشروعات كما يلي[٤] :

أولا: المشروع متناهي الصغر: من (١-٤ عمال) وقيمة رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة أقل من ٢٠٠ ألف جنيه.

---

(1) Fatma El-hamidi and Jackline Wahba: "The Effects of Structural Adjustment on youth Unemployment in Egypt" 12th Annual Conference of the Economic Research forum (EFR) : Labor Research Theme, Cairo Egypt,2005,P.16.

(٢) د. صلاح الدين فوزى ، القانون الدستورى (النظرية العامة – التطور الدستورى المصرى لسنة ٢٠١٤) ، دار النهضة العربية ، ص ٣١٤.

(3) Meghana Ayyagari, Thorsten Beck and Asli Demirguc – kunt, Small and Medium Enterprises across the Globe: A New Databases, World Bank Policy Research Working Paper 3127, August 2003.P.3.

(٤) منتدى البحوث الاقتصادية ، لمشروع تنمية سياسيات المشروعات الصغيرة و المتوسطة في وزارة التجار الخارجية ومركز بحوث التنمية الدولية الكندي ، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ١٥

ثانيا: المشروع الصغير : من (٥-٤٩ عاملا) وقيمة رأس المال المستثمر في الأُصول الثابتة من ٢٠٠ ألف جنيه – ٥ مليون جنيه.

ثالثا: المشروع المتوسط من (٥٠-٩٩ عاملاً) وقيمة رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة من ٥ ملايين – ١٠ ملايين جنيه.

وللمشروعات الصغيرة أهداف كثيرة فى مجال مواجهة البطالة أهمها ما يلى :

الهدف الأول: التصدى لمشكلة البطالة وإحداث نوع من التوازن الإقليمى [(١)] :

تناول الدستور المصرى عام ٢٠١٤ الحديث عن أن الدولة تكفل وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة وذلك بمشاركة أهلها فى مشروعات التنمية وفى أولوية الاستفادة منها مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلى خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور وذلك على النحو الذى ينظمه القانون [(٢)].

والحقيقة أن المشروعات الصغيرة تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل وامتصاص جزء كبير من العمالة العاطلة، حيث أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المشروعات الصغيرة منخفضة بما يناسب الدول النامية ،وتطبيقا لأحكام الدستور المصرى ٢٠١٤ فإنه يجب على الدولة تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة فى المناطق الحدودية والصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة كما يجب مشاركة أهالى هذه الأماكن فى المشروعات المقامة على أرضها وهذا من شأنه أن يحدث نوع من تشغيل الشباب فى كافة المشروعات كل حسب تخصصه ، كما يجب على الدولة أيضا فى هذا الإطار منح هذه المشروعات الصغيرة مزايا ضريبية مثل تقرير حوافز ضريبية تتمثل فى منح إعفاءات ضريبية لأصحاب هذه المشروعات لمدة عشر سنوات من تاريخ الإنتاج وذلك كحافز لإنشاء المشروعات الصغيرة .حيث تعتبر المشروعات الصغيرة وسيلة جيدة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص.

الهدف الثانى: استثمار ودائع الأشخاص الاقتصادية:

اهتم الدستور المصرى عام ٢٠١٤ بالادخار حيث نص فى الباب الثانى منه بعنوان المقومات الأساسية للمجتمع عندما تناول المقومات الاقتصادية النص على الآتى "الادخار واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه وتضمن المدخرات وفقا لما

---

(١) وليد صلاح الدين فرج ، تعظيم دور الجهاز المصرفى المصرى فى دعم المشروعات الصغيرة ،دراسة مقارنة ،رسالة دكتوراه ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، بدون دار نشر، سنة ٢٠١٢ ،ص ١٨ :١٩ مشار إليه فى د. أميرة صالح سلطان ، دور حاضنات الأعمال والفرنشايز فى تأهيل المشروعات الصغيرة نحو النمو والبقاء (دراسة تطبيقية على مصر) ، مرجع سابق ، ص ٦٠٥.

(٢) د. صلاح الدين فوزى ، القانون الدستورى ، مرجع سابق ، ص ٣٨٤.

ينظمه القانون" [١] . ويعتبر ضمان البنوك لمدخرات الأشخاص الاقتصادية(الأفراد والمشروعات) ، أمر يشجع أصحاب الودائع على الادخار ويجعلهم يشعرون بالأمان على ودائعهم . وهذه الودائع إذا ما أحسن استثمارها فى مشروعات استثمارية متنوعة سواء كانت متعلقة بالنشاط الزراعى أو الصناعى وغيرها من المجالات والأنشطة الأخرى فإن ذلك يساهم فى تشغيل الشباب وتقليل معدلات البطالة .

الهدف الثالث: تحقيق الفائض الاقتصادي:

إن انتقال السياسة الاقتصادية من التخطيط المركزي الملزم والشامل إلى آلية السوق من خلال قوى العرض والطلب من خلال تفعيل دور القطاع الخاص ورؤوس الأموال المحلية ومشاركتهم فى النهوض بالتنمية الاقتصادية فى المجتمع، لا يمكن أن يستمر وينمو إلا عن طريق إعطاء الفرصة للأشخاص الاقتصادية لإحداث التراكم الرأسمالي اللازم لتطور المجتمعات والأشخاص الاقتصادية من مجتمع الندرة الى مجتمع الوفرة والرفاهية ، والحقيقة أن المشروعات الصغيرة هي الأقدر على إحداث التراكم الرأسمالي بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة من حيث تعظيم الفائض الاقتصادي [٢] ، ومن خلال هذا الفائض تستطيع المشروعات التوسع فى الإنتاج وما يترتب على ذلك من زيادة تشغيل الشباب وبالتالى خفض معدلات البطالة.

كما تسهم المشروعات الصغيرة بدور **هام في الحد من البطالة من خلال:**

١. تطوير الإبداعات والابتكارات والأفكار الجدية لدى الشباب بل أنها تعتبر حاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة وفي اليابان يعزى ٥٢ % من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات [٣].

٢. **تحقيق التنمية الاقتصادية** من خلال تنمية المناطق الريفية[٤].

---

(١) الباب الثانى من الدستور المصرى عام ٢٠١٤ بعنوان المقومات الأساسية للمجتمع ، ثانيا: المقومات الاقتصادية .

(٢) عبدالكريم إبراهيم محمد ، دور البنوك التجارية فى نجاح تمويل المشروعات الصغيرة والمساهمة فى حل مشكلة البطالة فى مصر ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السابع عشر- كلية التجارة – جامعة عين شمس ، بعنوان الخروج من الأزمات الاقتصادية والمجتمعية "المقترحات والحلول " فى الفترة من ١٧-١٨ نوفمبر ٢٠١٢ ، ص ٥٥٣ .

(٣) ماهر حسن المحروق ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، معوقاتها، مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغير :أداة فاعلة لمواجهه الفقر، جامعه اليرموك، كلية الاقتصاد، ٢٩ -٣١ تموز ٢٠٠٧، ص ٢٧٧ وما بعدها .

(٤) ممدوح فهمي الشرقاوي ، المشروعات الصغيرة ورؤية مستقبلية لدورها التنموى ، ندوة التنمية وتحديات المستقبل للقرن الحادي والعشرين ودور الصندوق الاجتماعي للتنمية والإسكندرية، (١٠-١٢ فبراير، ١٩٩٨) ص ٢٠٣.

٣. خلق فرص العمل وتشغيل الأيدي العاطلة من الشباب فى الأنشطة المختلفة حيث تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء [١] وبالتالى تحقق المشروعات الصغيرة الاستقرار الاجتماعي والسياسي فى المجتمع .

٣- الاهتمام بمواهب الشباب : عن طريق التعليم والتدريب ، وتوفير الحافز علي العمل والإنتاج عن طريق الرعاية الصحية وامدد الشباب بأحدث الأجهزة والتقنيات المستجدة ومواكبة التطور العلمى فى ذلك الأمر ، وكل هذه العناصر تتفق مع الهدف الأسمى الذى رعاه الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ حيث تناول فى الباب الثالث منه بعنوان الحقوق والحريات والواجبات العامة النص على أن " تكفل الدولة رعاية الشباب والنشىء ، وتعمل على اكتشاف مواهبهم ، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية ، وتشجيعهم على العمل الجماعى والتطوعى وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة " [٢] .

٤- اهتم الدستور المصرى ٢٠١٤ بالحفاظ على حقوق العمال من خلال إصدار التشريعات التي تنظم الحركة في سوق العمل والتي تعمل على إزالة العقبات التي تمنع حصول الشباب على فرص عمل ، ولقد سن المشرع المصرى قوانين وتشريعات تنظم الحركة في سوق العمل وتساعد في توفير فرص عمل آمنة للشباب . فقد اهتم الدستور المصرى ٢٠١٤ بالحفاظ على حقوق العمال حيث تناول النص فى الباب الأول منه الحفاظ على حقوق العمال وذلك على النحو التالى "تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال وتعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفى العملية الإنتاجية ..." [٣] .

ونستخلص من هذا النص أنه يجب الحفاظ على حقوق العمال داخل المشروعات الصغيرة وأن يحدث نوع من التوازن بين حقوق وواجبات العامل ورب العمل .

٥- كما اهتم الدستور المصرى بتشجيع المهن من خلال الاهتمام بالتعليم الفنى حيث تضمن الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ النص على أنه "تلتزم الدولة بتشجيع

---

(١) قاسم الحموري ، دور مشاريع الأسر المنتجة الممول من وزارة التنمية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة في محافظة اربد، مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغير :أداة فاعلة لمواجهه الفقر، جامعه اليرموك، كلية الاقتصاد، ٢٩ -٣١ تموز ٢٠٠٧، ص ٥٠٤.

(٢) الباب الثالث من الدستور المصرى عام ٢٠١٤ بعنوان الحقوق والحريات والواجبات العامة .

(٣) الباب الأول من الدستور المصرى عام ٢٠١٤ بعنوان الدولة .

التعليم الفنى والتدريب المهنى وتطويره والتوسع فى أنواعه كافة وفقا لمعايير الجودة العالمية وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل "[١] .

يتضح من هذا النص أنه يجب على الدولة أن تشجع التعليم الفنى بكل أنواعه سواء كان تعليما زراعيا أو صناعيا أو تجاريا أو أصحاب الحرف الصغيرة ، ولا يقتصر الأمر على التشجيع ولكن يجب أيضا على الدولة أن تسهم فى التدريب المهنى للعمال فى كافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، إذن يجب على الدولة أن تسهم بدور فعال فى تدريب أصحاب المهن والحرف الصغيرة .

يرى الباحث : أنه يجب كل محافظ فى داخل محافظته أن يقوم بعمل برامج تدريبية للعمال وأصحاب الحرف الصغيرة ، ولا يقتصر الأمر على التدريب ولكن يجب متابعة مدى نجاح هذه البرامج التدريبية فى تحقيق معدلات الإنتاج المطلوبة من عدمه وهل يتم الاستمرار فى عقد هذه البرامج التدريبية أم يتم العدول عنها وعمل برامج تدريبية أخرى تتناسب مع طبيعة المشروع .

٦- تستوعب المشروعات الصغيرة كل فئات المجتمع من الشباب سواء كانت مؤهلات عليا أو متوسطة أو غيرها كل حسب مجال تخصصه خاصة وأن بعض الدراسات تشير إلى أن عنصر الشباب يمثل الغالبية العظمى من الأيدى العاطلة الذين يطرقون أبواب سوق العمل بحثا عن العمل لتلبية الاحتياجات المعيشية [٢] . كما أن المشروعات الصغيرة تعمل على إحداث التراكم الرأسمالي بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة من حيث تعظيم الفائض الاقتصادي [٣] .

---

(١) الباب الأول من الدستور المصرى عام ٢٠١٤ بعنوان الدولة مشار إليه فى د. صلاح الدين فوزى ، القانون الدستورى ، مرجع سابق ، ص ٣١١.

(٢) د. إيمان أحمد محمد مرعى ، إدارة المشروعات الصغيرة فى مصر دراسة فى دور الصندوق الإجتماعى للتنمية ، رسالة ماجستير، بدون ناشر ، مكتبة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،عام ٢٠٠١ ، ص ص ٣٣ إلى ٣٤.

(٣) عبدالكريم إبراهيم محمد ، دور البنوك التجارية فى نجاح تمويل المشروعات الصغيرة والمساهمة فى حل مشكلة البطالة فى مصر ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السابع عشر – كلية التجارة – جامعة عين شمس ، بعنوان الخروج من الأزمات الاقتصادية والمجتمعية "المقترحات والحلول " فى الفترة من ١٧-١٨ نوفمبر ٢٠١٢ ، ص ٥٥٣ .

٧- وأخيرا تسهم المشروعات الصغيرة فى رفع معدلات التوظف والتدريب وتطبيق التكنولوجيا المحلية وتطويرها والإسهام فى إنتاج السلع والخدمات محليا بما يساعد فى توفير العملة الأجنبية[١] .

المعوقات التى تقف أمام تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة :

تواجه المشروعات الصغيرة العديد من المشاكل والعقبات التى تقف أمامها في تحقيق أهدافها التنموية و تحد من القدرة على تنميتها وتطويرها ومنها المشاكل المتعلقة بالتمويل والتسويق والقدرات الإدارية والتنظيمية والفنية للقائمين على هذه المشروعات وضع القوانين والتشريعات الضريبية التى تساهم في تطوير هذه المشروعات وذلك على التفصيل التالى :

١- عدم ملاءمة آجال القروض التي تطلبها المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع العمليات المصرفية، حيث تحتاج هذه النوعية من المشروعات في الغالب إلى قروض طويلة ومتوسطة الآجل لأغراض الإنشاء، بينما تفضل البنوك التجارية منح القروض قصيرة الآجل[٢] نظرا لارتفاع درجة المخاطر المصرفية المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة[٣] .

٢- عدم الدراية الكافية بأساليب وفنون التسويق وعدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية، سواء في سعر الفائدة أو طريقة سداد أقساط القروض [٤] .

٣- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد، وعدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية لتدعيم قدرتها التنافسية مقارنة بالمنتج الأجنبي، واتباع سياسة الإغراق من قبل بعض المؤسسات الأجنبية تضعف وبشكل

---

(١) د. ياسر إبراهيم محمد ، الدور المؤسسى لبنك التنمية والائتمان الزراعى فى دعم المشروعات الصغيرة فى إطار" برنامج تمويل المناطق الريفية بمصر" (٢٠١٥- ٢٠٢٠) ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠١٦ ، العدد ٥٢٢ ، السنة مائة وسبعة ، القاهرة ، ص ١٨٩ .

(2) (Alattar, J., Kouly, R. and Innes, J., (2009), " Management accounting information in micro enterprise in Gaza ", Journal of Accounting and Organizational Change, Vol. 5, No. 1, pp. 81-107

(٣) حسين شحاته ، نموذج مقترح لتمويل المشروعات الصغيرة بنظام المشاركة المنتهية بالتمليك بين الفكر والتطبيق، بحث مقدم لندوة أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤/٢/١٤، ص١٦٩

(4) (Gebru, G., (2009), " Financing preference of micro and small enterprise owners in Tigroy: does POH hold? ", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 16, No. 2, pp. 322-334..

كبير قدرة المنتج المحلي على المنافسة[١]. مما يؤثر سلبا على هذه المشروعات من ناحية وجود إيرادات كافية لتغطية نفقاتها .

٤- نقص الخبرة والمعلومات : ففي الصين كان نقص المعلومات من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى فشل المشاريع الصغيرة [٢] ، كما وجد أن هناك علاقة إيجابية بين المدى الذي يتم به استخدام المعلومات المتاحة وأداء المشروعات الصغيرة، فضلا عن عدم تناسق المعلومات المتوفرة بين المؤسسات المالية والمشروعات الصغيرة [٣]

٥- تتحمل البنوك تكلفة مرتفعة عند تقديم القروض نظرا لارتفاع تكلفة التقييم والإشراف بالإضافة إلى أن هذه المشروعات تحصل على مبالغ قروض صغيرة لا تتناسب مع التكاليف الثابتة التي تتحملها البنوك. [٤]

٦- ارتفاع درجة مخاطر التمويل نظرا لعدم توافر الضمانات الكافية لمنح الائتمان وطبيعة تكوين هذه المشروعات التي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة وضعف المراكز المالية. [٥]

٧- افتقار أغلب القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرة والقدرات التنظيمية والإدارية والفنية والتسويقية. [٦] .

٨- عدم وجود حوافز ضريبية ملائمة للممولين أصحاب المشروعات الصغيرة ، حيث إن هذه المشروعات الأخيرة وبسبب الإجراءات الضريبية المعقدة

---

(1) O`Dwyer, M. & Ryan, E., (2000)," Management development issues for owners / managers of micro enterprise", Journal of Europeon Industrial Training, Vol. 24, No. 6, pp.345-353.

(2) Alattar, J., Kouly, R. and Innes, J., (2009), " Management accounting information in micro enterprise in Gaza ", Journal of Accounting and Organizational Change, Vol. 5, No. 1, pp. 81-107.

(3) Lybaert, N., (1998), " The information use in an SME: its importance and some elements of influence ", Journal of Small Business Economics, Vol. 10, No. 2, pp. 263-286.

(٤) عدلي قندح، " السياسات النقدية والمالية وأثرها على الإقراض بالتجزئة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، جمعية البنوك الأردن، أيلول ٢٠٠٩، عمان، الأردن.٢٠٠٩ ، ص ١٥٩

(٥) أياد النسور، "قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد ١٦، العدد ٣،٢٠٠٨ ص. ٣٨٣ وما بعدها .

(6) Alam, Mohammed,(2006)," A comparative study of financing small and cottage industries by interest – free banks in Turkey, Cyprus, Sudan and Bangladesh", Humanomics, Vol. 24, No. 2, pp. 145-161

وعدم وجود حوافز ضريبية ، كل ذلك يكون سببا في التقليل من الإقبال على هذه النوعية من المشروعات الصغيرة ، وبالتالى زيادة معدلات البطالة بسب زيادة الأيدى المعطلة [١] .

ولذلك فإن النهوض بهذه المشروعات الصغيرة وتخطى هذه العقبات يحتاج للإجراءات التالية :

١- إشتراك كافة القطاعات العامة والخاصة والتعاونية فى النهوض بهذه المشروعات .

٢- وضع استراتيجية ورؤية قومية لتعظيم دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي من خلال وضع خطة قومية فعالة محددة الأهداف للنهوض بالصناعات الصغيرة قائمة على التخطيط العلمي السليم الذي يضع ضمن أولوياته تحقيق التكامل بمفهومه الشامل فيما بين المشروعات الخدمية والإنتاجية والصناعات الصغيرة من جهة وفيما بينها والصناعات المتوسطة والكبيرة من جهة أخرى، مع العمل على وضع خطط تنمية محلية في إطار الخطة القومية العامة تضع في اعتبارها الخصائص والموارد والخبرات المحلية المتاحة وتعمل على توظيفها بشكل فعال[٢]

٣- **إقامة مراكز تنمية الأعمال التكنولوجية** للصناعات التي تشتهر القرى بإنتاجها وتتمتع بميزة تنافسية عالية ويمكن تصديرها للخارج كصناعة الأقمشة والسجاد اليدوي المصنوع من الحرير الطبيعي والسجاد والكليم اليدوي المصنوع من الصوف وتهدف تلك المراكز إلى تطوير تلك الصناعات بما يتناسب مع احتياجات السوق، وتهيئة المناخ اللازم للإبداع والتصميم الابتكاري أمام القائمين على تلك الصناعات، كما يمكن أيضا للمجمعات الصناعية الكبيرة الاستفادة من الصناعات الصغيرة التي تضمها تلك المراكز ،والتى تستوعب عدد كبير من الشباب للعمل بهذه المراكز [٣] .

---

(1) bologna 2000 SME Conference Business Symposium; Roundtable : Enhancing the Competitiveness of SMEs in Transition Economics and Developing Countries in the Global Economy and their Partnership with SMEs of OECD Countries ,p 1

(٢) سمير سحنون ، متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، الدورة التدريبية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الدورة التدريبية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها يومي ٢٥ و ٢٢ ابريل الجزائر، ص٤١٨

(3) Meghana Ayyagari, Thorsten Beck and Asli Demirguc – kunt, Small and Medium Enterprises across the Globe: A New Databases, World Bank Policy Research Working Paper 3127, August 2003.P.9

المطلب الثانى

أهم القوانين والتشريعات المصرية التى تحد من ظاهرة البطالة

اهتم المشرع المصرى بإصدار عدة تشريعات لمواجهة ظاهرة البطالة والحد منها وتوفير فرص العمل سواء من خلال المشروعات الاستثمارية أو منح تراخيص المنشآت الصناعية، أو تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، أو من خلال حماية حقوق العمال، وتنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل من خلال تحديد مسؤوليات كلا الطرفين، وتنظيم علاقات العمل في القطاع الخاص وذلك على النحو التالى :

أولا: قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧

يقصد بالاستثمار استخدام المال لإنشاء مشروع استثماري أو توسيعه أو تطويره أو تمويله أو تملكه أو إدارته بما يسهم فى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد [١] ، وهو الجزء من الناتج القومى الذى لم يستخدم فى الاستهلاك الجارى لسنة معينة ، وإنما تم استخدامه فى الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات [٢] ، و يعرف الاستثمار الأجنبى بأنه الاستثمار الذى يفضى إلى علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة وحقوق للمستثمر الأجنبى فى فرع أجنبى قائم فى دولة مضيفة حيث يكون مالكا لجزء من المشروع أو كله فضلا عن قيامه بإدارة المشروع المشترك [٣].كما يعرف بنك فرنسا الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه (احتجاز نسبة معتبرة من رأس المال مانحا لمستثمر مقيم حق النظر فى تسيير مؤسسة اجنبية مستثمرة (المشاركة تساوي او تفوق ١٠ %) [٤].

وطبقا لقانون الاستثمار رقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ فإنه من أبرز أهداف هذا القانون [٥]:

---

(١) د. محمد على سويلم ، شرح قانون الاستثماررقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية فى ضوء الفقه والقضاء دراسة مقارنة ، طبعة أولى ، المصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨م ، ص ٢٨.

(٢) د. إيناس محمد الجعفراوى ، أهم محددات دالة الإستثمار للصناعات التحويلية في مصر- خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) دراسة تحليلية قياسية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٢٧، العدد ٨٢- نوفمبر ٢٠٢٠ ، ص١٧٢.

(٣) د. مبطوش العلجة ، واقع وآفاق الاستتثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) ، مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠١٣ العدد ٥١٠ السنة مائة وأربعة ، ص ٤١٨.

(4) Jean Louis mucchieli , multinationals et mondialisation , edition du seail, mai 1998, paris , p. 47

(٥) د. محمد على سويلم ، شرح قانون الاستثماررقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية فى ضوء الفقه والقضاء دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص ٢١-٢٥.

أ- رفع معدلات النمو الاقتصادى بما يسهم فى زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصرى والتشجيع على التصدير بالإضافة إلى توفير فرص عمل للشباب وذلك بما يحقق أهداف برنامج عمل الحكومة واستراتيجية التنمية المستدامة (مصر ٢٠٣٠).

ب- توفير فرص المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتحديد فرص الاستثمار فى المشروعات الكبيرة فى المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية والمحافظات الأكثر احتياجا.

ت- كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي حيث يحدث نوع من التكامل بينهما ، ولكي ينشأ هذا الأخير يجب أن يتم تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط لأنه إن تم تمويل هذه الاستثمارات ولو بجزء قليل عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة، فإن ذلك يمثل اقتطاع من المدخرات المحلية والتي يترتب عليها حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم الداخلية [١].

ث- كما تساهم الاستثمارات الأجنبية فى توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات و المعدات و الخبرات الفنية التى تحتاجها عملية التقنية وتوفير التكنولوجية حيث تقوم فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات و المعدات و المساعدات الفنية بشروط ميسرة فى السوق المحلي [٢] كما يساعد التقدم التكنولوجي الذي تفتقر الية الدول النامية على تنمية الموارد البشرية وتطويع الموارد الطبيعية لخدمة عملية التنمية الاقتصادية[٣].

ثانيا: القوانين العامة لتيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية

تسهم السياسات البيئية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل متساوية وتحسين جودة الحياة للمواطنين وتحقيق الأمن البيئى [٤] ، ولقد

---

(١) د. جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العام الدراسي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، ص ١٥٠.

(٢) د. اشرف السيد حامد قبال ، الاستثمار الاجنبي المباشر ،دراسة تحليلية لاهم ملامحه و اتجاهاته فى الاقتصاد العالمي ، الطبعة الاولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨ .

(٣) د. عباس جبار الشرع ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي ، دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، العدد ١٧ ، كانون الثاني ٢٠٠٦ ، ص ٤٤ .

(٤) يتمحور الأمن البيئي حول اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية الرئيسية التي تهدد الكرة الأرضية، كالاحتباس الحراري

سنت مصر مجموعة من القوانين التنظيمية ساهمت في خلق سوق عمل مرن، يتيح للعمال وأصحاب الأعمال التكيف مع احتياجات سوق العمل، على سبيل المثال، أصدرت مصر قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، وتعديلاته، والذي ينظم علاقة العمل وحقوق العمال وواجباتهم، ويسعى لتحقيق التوازن بين العمال وأصحاب العمل، وينظم استخراج التراخيص الصناعية طبقاً لدرجة المخاطرة الناتجة عن ممارسة الأنشطة الصناعية، ويهتم تحديداً بالسلامة والبيئة والصحة والأمن، ويعمل علي تذليل العقبات التي تواجه التنمية الصناعية في مصر، وينص على توحيد الجهة الإدارية المختصة للتعامل مع المستثمر لتكون الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بالإضافة إلى تقليص إجراءات الحصول على التراخيص لتستغرق شهر على الأكثر بدلاً من عامين، كما يقدم القانون تسهيلات مميزة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر [(١)] .

ثالثا: قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

يأتي دور السلطة التشريعية عبر مناقشة مشروع قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف تنظيم الحوافز الضريبية وغير الضريبية للمشروعات بمختلف أحجامها، وكذا حوافز الشركات والمنشآت الداعمة لتلك المشروعات، وموانع التمتع بتلك الحوافز، وتنظيم التيسيرات المتعلقة ببدء التعامل، وينص هذا القانون على أن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، له الحق في أن ينشئ وحدات لتقديم الخدمات لتلك المشروعات، في مكاتبه وفروعه أو في فروع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالمحافظات، ويتضمن المشروع حوافز تشجيعية وتيسيرات تستهدف ضم الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي، بما يسهم في تطوير القدرات الإنتاجية لهذه المشروعات بحيث تكون أحد روافد توفير فرص العمل، وركيزة أساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني، ويسمح هذا القانون بتوفيق أوضاع المشروعات، العاملة بالاقتصاد غير الرسمي والتي تمارس نشاطها بدون ترخيص، بحيث يصدر لكل

والتلوث الهوائي والنفايات الصناعية الخطرة، والمطر الحمضي، وتناقص طبقة الأوزون وتلوث البحار والمحيطات والأنهار والدخان وظاهرة التصحر وتدمير الغابات الاستوائية .

منظمة الصحة العالمية، يوم الصحة العالمي ٢٠٠٧، ورقة قضايا: الاستثمار في الصحة لبناء مستقبل أكثر أمناً،

http:///www.who.int/world-heath-day/previous/2007/files/issuepoper-final-lowres-ar.pdf?ua=10

(١) لؤي سهيل، تأثير القوانين المتعلقة بسوق العمل على معدلات التوظيف في البلدان ذات الدخل المنخفض. المنوفية، مصر، ٢٠١٨

منها ترخيص مؤقت لا تتجاوز مدته ٣ سنوات، ويكون لرئيس مجلس الوزراء مد هذه المدة لمدد أخرى أو تقرير مدد جديدة لتقديم طلبات توفيق الأوضاع، وتهدف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة البطالة في مصر، التي أعلنت عنها الحكومة، إلى تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص عمل للشباب [(١)].

ونتيجة لزيادة معدل البطالة الناتجة عن برامج الإصلاح الاقتصادي كان لابد من الاهتمام بالآثار

رابعا: قانون العمل المصري رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣

يعد قانون العمل المصري من أهم التشريعات التي تنظم سوق العمل في مصر، ويحدد شروط العمل، والأجور، وعدد ساعات العمل، وحقوق وواجبات العمال وأصحاب العمل، ويحمي حقوق العمال، ويضمن لهم بيئة عمل آمنة وصحية، وينص هذا القانون على وجوب الانضمام لصندوق الضمان الاجتماعي ويوفر للعمال حماية اجتماعية، ويشمل مشروع قانون العمل تعديلات هامة تهدف إلى تحسين العلاقة العملية بين أصحاب العمل والعمال، ومن أبرز تلك التعديلات، إلزام صاحب العمل بتحرير عقد عمل مكتوب، وايداع نسخة منه لدى مكتب العمل المختص، وتسليم نسخة منه للعامل، وهذا التعديل يعزز من شفافية العلاقة العمالية ويحمي حقوق العمال.

خامسا: قانون العمل في القطاع الخاص رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٨

ينص على حماية حقوق العمال، ويعزز العلاقة بين العمال وأصحاب العمل من خلال تحديد مسؤوليات كلا الطرفين، وينظم علاقات العمل في القطاع الخاص ويحدد حقوق وواجبات العمال وأصحاب العمل.

سادسا: قانون التأمين الصحي الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨

يتعلق هذا القانون بتوفير التأمين الصحي للمواطنين في مصر، ويشمل أيضاً العمال، ويسعى القانون إلى توفير الرعاية الصحية اللازمة للمواطنين والعمال وتحسين حالة الصحة العامة.

---

(١) صلاح أحمد هاشم، "العدالة والمجتمع المدني – مصر"، الطبعة الأولى، دار الكتب العربية للنشر، ٢٠٠٥ – القاهرة، ص١٢.

المبحث الرابع

دراسة ميدانية لدور وزارة القوي العاملة

في الحد من مشكلة البطالة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

تمهيد

يهدف هذا المبحث التعرف على دور وزارة القوي العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، والمعوقات التي تواجهها للحد من مشكلة البطالة، وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيان الميداني كأداة للدراسة من خلال عينة عشوائية قوامها (٧٠) من العاملين بوزارة القوي العاملة، وذلك خلال عام ٢٠٢٣. ويوجد اهتمام كبير من قبل الدولة المصرية بقضية البطالة نتيجة خطورتها، وما يترتب عليها من آثار جسيمة للمجتمع، حيث تمثل البطالة تحدياً لجميع مؤسسات الدولة، خاصة وزارة القوى العاملة، لكونها الجهة المسؤولة أولاً في التغلب على هذه المشكلة، وإيجاد الحلول اللازمة لمواجهتها. ونعرض فيما يلي أهم ما تضمنته موضوعات الدراسة، والتي اشتملت عليها استمارة الاستبيان وذلك على النحو التالى :

أولاً: أداة الدراسة (استمارة الاستبيان)

تم تصميم استمارة خاصة بالأفراد المستهدفين من عينة الدراسة محل البحث من خلال عينة عشوائية قوامها (٧٠) من العاملين بوزارة القوي العاملة بجمهورية مصر العربية، **وتم** التحقق من صدق الآراء ، من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في هذا الموضوع .

ثانياً: سمات أفراد عينة الدراسة (العاملين بوزارة القوى العاملة)

يوضح الجدول رقم (١٠) توزيع أفراد عينة الدراسة العاملين بوزارة القوى العاملة حسب السن والمؤهلات العلمية وسنوات الخبرة لدى المستهدفين من الدراسة ، وذلك على النحو التالى :

١- فئات السن للمستهدفين من عينة الدراسة

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (١٠) إلى وجود حوالي (٨) أفراد، تمثل نحو ١١.٤٢% من جملة أفراد عينة الدراسة ، تراوحت أعمارهم بين (٢٥-٣٠) سنة، وحوالي (١٠) أفراد، تمثل نحو ١٤.٢٨% من جملة أفراد العينة محل البحث ، تراوحت أعمارهم بين (٣٠-٣٥) سنة، وحوالي (١٥) مبحوث، يمثلون نحو ٢١.٤٢% من جملة عدد أفراد العينة، تراوحت أعمارهم بين (٣٥-٤٠) سنة. وأخيراً، تبين وجود حوالي (٣٧) مبحوث، يمثلون نحو ٥٢.٨٥% من جملة عدد أفراد العينة، تزيد أعمارهم عن ٤٠ سنة. هذا وقد بلغ المتوسط العام لعمر المستهدفين بالعينة حوالي ١٦.٧ سنة، وذلك خلال عام ٢٠٢٣.

٢- المؤهلات العلمية للمستهدفين من عينة الدراسة

أوضحت البيانات الواردة بالجول رقم (١٠) إلى وجود حوالي أربعة أفراد من المستهدفين من عينة الدراسة ، يمثلون نحو ٦.٧% من جملة عدد أفراد العينة، حاصلين على مؤهل متوسط، وحوالي (٣٥) من عينة الدراسة ، يمثلون نحو ٥٨.٣% من جملة عدد المستهدفين من عينة الدراسة ، حاصلين على مؤهل عالي (بكالوريوس – ليسانس)، ووجود حوالي (١٤) من عينة الدراسة محل البحث ، يمثلون نحو ٢٣.٣% من جملة عدد المستهدفين ، حاصلين على درجة الماجستير. وأخيراً، تبين وجود حوالي (٧) من أفراد عينة الدراسة محل البحث ، حاصلين على درجة الدكتوراه.

جدول رقم (١٠)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة محل البحث حسب أعمار المستهدفين ومؤهلاتهم العلمية وسنوات الخبرة **خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣**

الفئات	التكرار	%
أولاً: فئات عمر المستهدفين بالسنوات		
(٢٥-٣٠) سنة	٨	١١.٤٢
(٣٠-٣٥) سنة	١٠	١٤.٢٨
(٣٥-٤٠) سنة	١٥	٢١.٤٢
٤٠ سنة فأكثر	٣٧	٥٢.٨٥
جملة	٧٠	١٠٠
متوسط عمر المستهدفين من	١٦.٧	
ثانياً: المؤهلات العلمية للمستهدفين		
مؤهل متوسط	٤	٦.٧
مؤهل عالى	٣٥	٥٨.٣
ماجستير	١٤	٢٣.٣
دكتوراه	٧	١١.٧
جملة	٦٠	١٠٠
ثالثاً: سنوات الخبرة للمستهدفين بالعينة		
أقل من ١٠ سنوات	١٠	١٦.٧
(١٠-٢٠) سنة	١٨	٣٠
٢٠ سنة فأكثر	٣٢	٥٣.٣
جملة	٦٠	١٠٠
متوسط عدد سنوات الخبرة	١٩.٨	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة الميدانية.

٣- **سنوات الخبرة** للمستهدفين من عينة الدراسة

أكدت النتائج الموضحة بجدول رقم (١٠) والخاص بعدد سنوات الخبرة للمستهدفين بوزارة القوى العاملة، إلى وجود حوالي (١٠) مستهدفين يمثلون نحو ١٦.٧% من جملة عدد للمستهدفين ، تصل عدد سنوات خبرتهم إلى أقل من (١٠) سنوات، وحوالي (١٨) مبحوث، يمثلون نحو ٣٠% من عدد أفراد المستهدفين بالعينة، بلغ عدد سنوات خبراتهم بين (١٠-٢٠) سنة. وأخيراً، تبين وجود حوالي (٣٢) مبحوث، يمثلون نحو ٥٣.٣% من جملة عدد المستهدفين ، تزيد عدد سنوات خبرتهم عن ٢٠ سنة، وقد بلغ المتوسط العام لعدد سنوات الخبرة لدى المستهدفين من عينة الدراسة حوالي ١٩.٨ سنة، وذلك على مستوى جملة المستهدفين بوزارة القوى العاملة عام ٢٠٢٣.

ثالثاً: التعرف على جهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة من وجهة نظر المستهدفين **العاملين بالوزارة**

يوضح الجدول رقم (١١) ما توصلت إليه الدراسة من رؤية أفراد عينة الدراسة ، حول جهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، وفقاً للبنود الموضحة بالجدول رقم (١١) وهي:

١- متابعة وزارة القوى العاملة لشؤون توظيف العمالة المحلية للعمل بالقطاع الخاص

احتلت هذه الأهمية المرتبة الأولى لجهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة، وقد أفاد حوالي (٥٢) من أفراد عينة الدراسة محل البحث، تمثل نحو ٨٦.٧% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة إلى الأهمية المرتفعة لهذا البند، في حين أشار حوالي (٦) من المستهدفين من أفراد عينة الدراسة محل البحث ، يمثلوا نحو ١٠% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند، وقد أشار نحو ٣.٣% من إجمالي عدد المستهدفين إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند، وبصفة عامة، فقد جاء هذا البند بدرجة مرتفعة بين البنود المتعلقة بجهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر.

٢- متابعة وزارة القوى العاملة لشؤون توظيف العمالة المحلية بالمؤسسات والهيئات الحكومية

احتل هذا البند المرتبة الثانية لجهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، حيث أفاد أنه ما يقترب من (٥٠) من أفراد عينة الدراسة ، تمثل نحو ٨٣.٣% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة محل الدراسة إلى الأهمية المرتفعة لهذا البند، في حين أشار حوالي سبعة من المستهدفين من أفراد عينة الدراسة

محل البحث ، تمثل نحو ١١.٧% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند، وأوضح نحو ٣.٣% من إجمالي عدد أفراد عينة الدراسة محل البحث إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند. كما تبين وجود فرد واحد من أفراد عينة الدراسة محل البحث، قد أوضح إلى عدم أهمية هذا البند ضمن جهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة، وقد استحوذ هذا البند على درجة عالية بين البنود المتعلقة بجهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر.

٣- دور وزارة القوى العاملة في تأهيل الشباب وتدريبهم على احتياجات سوق العمل

أشارت النتائج أن هذه الأهمية قد احتلت المرتبة الثالثة حول جهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة، حيث رأى حوالي (٤٨) مبحوثاً، تمثل نحو ٨٠% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة، إلى الأهمية المرتفعة لهذا البند، وأوضح عدد ستة من المستهدفين من عينة الدراسة ، وهم يمثلون ما يقترب من ١٠% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة، إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند، وأوضح عدد أربعة من المستهدفين إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند، في حين أكد نحو ٣.٣% من جملة عدد المستهدفين إلى عدم أهمية هذا البند. وقد جاء هذا البند بدرجة مرتفعة بين البنود المتعلقة بجهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر.

٤- دور وزارة القوى العاملة بمراقبة ومتابعة المؤسسات الخاصة للتأكد من التزامها بتشغيل الخريجين

احتل البند بدرجة مرتفعة بين البنود المتعلقة بجهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن هذه الأهمية قد احتلت المرتبة الرابعة حول جهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة، وأوضح حوالي (٤٥) من أفراد عينة الدراسة، والتي تمثل نحو ٧٥% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة، إلى الأهمية المرتفعة لهذا البند، في حين أشار حوالي عدد (٨) من المستهدفين من أفراد عينة الدراسة ، وهم يمثلون نحو ١٣.٣% من إجمالي عدد المستهدفين من عينة الدراسة محل البحث ، إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند، وأوضح ستة أفراد من المستهدفين من عينة الدراسة إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند، في حين أكد نحو ١.٧% من جملة عدد المستهدفين إلى عدم أهمية هذا البند.

٥- التوعية الإعلامية لوزارة القوى العاملة بأهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الحد من مشكلة البطالة

أوضحت نتائج الدراسة محل البحث أن هذه الأهمية، قد جاءت في المرتبة الخامسة بين جهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، حيث أفاد حوالي (٤٣) من أفراد عينة الدراسة ، تمثل نحو ٧١.٧% من إجمالي عدد

المستهدفين من أفراد عينة الدراسة ، إلى الأهمية المرتفعة لهذا البند، وأوضح حوالي (١٢) من المستهدفين من أفراد عينة الدراسة ، إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند، وهم يمثلون نحو ٢٠% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة ، وأوضح حوالي ثلاثة من المستهدفين من عينة الدراسة محل البحث إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند، في حين أكد نحو ٣.٣% من جملة عدد المستهدفين إلى عدم أهمية هذا البند.

٦- العمل على استحداث البرامج والخدمات الإلكترونية التي من شأنها تسهيل إيجاد فرص عمل للشباب

احتل هذا البند الأهمية السادسة لجهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، حيث رأى ما يقترب من (٤٢) من عينة الدراسة محل البحث، إلى الأهمية المرتفعة لهذا البند، وهم يمثلون نحو ٧٠% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة، ويرى حوالي (٩) من عينة الدراسة محل البحث ، وهم يمثلون ما يقترب من ١٥% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة محل البحث، إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند، وأوضح حوالي (ستة) من المستهدفين من عينة الدراسة إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند، وهم يمثلون نحو ٥% من جملة عدد المستهدفين من العينة محل البحث ، يرى أنه قد جاء هذا البند بدرجة مرتفعة بين البنود المتعلقة بجهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر.

٧- مساهمة وزارة القوى العاملة في العمل على إيجاد فرص عمل لشباب الخريجين المتميزين من الطلاب بالقطاعين العام والخاص

استحوذ هذا البند على أهمية خاصة من بين البنود المتعلقة بجهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر- ، وأوضحت النتائج أن هذا البند فصل قد احتل المرتبة السابعة بين البنود الخاصة بجهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، حيث أشار حوالي (٣٨) من عينة الدراسة، والتى تمثل نحو ٦٣.٣% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة، إلى الأهمية المرتفعة لهذا البند، وأوضح حوالي (١٣) من المستهدفين من عينة الدراسة ، إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند، وأوضح ما يقترب من ستة أفراد من المستهدفين إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند، وهم يمثلون نحو ٢١.٧% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة، في حين أكد نحو ٥% من جملة عدد المستهدفين إلى عدم أهمية هذا البند.

جدول رقم (١١)

يوضح رؤية المستهدفين من أفراد العينة حول جهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر

	البنود	درجة الأهمية								المجموع	
		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		عديمة الأهمية			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
	متابعة الوزارة لشئون توظيف العمالة المحلية للعمل في القطاع الخاص	٥٢	٨٦.٧	٦	١٠	٢	٣.٣	—	—	٦٠	١٠٠
	متابعة الوزارة لشئون توظيف العمالة المحلية بالمؤسسات والهيئات الحكومية	٥٠	٨٣.٣	٧	١١.٧	٢	٣.٣	١	١.٧	٦٠	١٠٠
	تأهيل الشباب وتدريبهم على احتياجات سوق العمل	٤٨	٨٠	٦	١٠	٤	٦.٧	٢	٣.٣	٦٠	١٠٠
	التفتيش المستمر على المؤسسات الخاصة للتأكد من التزامها بتشغيل الخريجين	٤٥	٧٥	٨	١٣.٣	٦	١٠	١	١.٧	٦٠	١٠٠
	التوعية الإعلامية لأهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الحد من مشكلة البطالة	٤٣	٧١.٧	١٢	٢٠	٣	٥	٢	٣.٣	٦٠	١٠٠
	استحداث البرامج والخدمات الإلكترونية التي من شأنها تسهيل إيجاد فرص عمل للشباب	٤٢	٧٠	٩	١٥	٦	١٠	٣	٥	٦٠	١٠٠

	إيجاد فرص عمل لشباب الخريجين المتميزين من الجامعات بالقطاعين العام والخاص	٣٨	٦٣.٣	١٣	٢١.٧	٦	١٠	٣	٥	٦٠	١٠٠
	استحداث هيئة لمكاتب العمل في جميع المحافظات المصرية	٣٦	٦٦.٧	١٠	١٦.٧	٦	١٠	٤	٦.٦	٦٠	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة الميدانية.

٨- مساهمة وزارة القوى العاملة في استحداث هيئة لمكاتب العمل في جميع المحافظات المصرية

يستحوذ هذا البند على درجة مرتفعة من بين البنود المتعلقة بجهود وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر. وأوضحت نتائج الدراسة أن هذه الأهمية احتلت المرتبة الثامنة في الدور الذي يجب أن تقوم به وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، حيث أفاد حوالي (٣٦) من عينة الدراسة محل البحث، تمثل نحو ٦٦.٧% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة، إلى الأهمية المرتفعة لهذا البند، في حين أشار حوالي (١٠) من المستهدفين من عينة الدراسة ، إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند، ويمثلون ما يقترب من ١٦.٧% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة، وأوضح حوالي ستة من المستهدفين من أفراد العينة إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند، في حين أكد نحو ٦.٦% من جملة عدد المستهدفين إلى عدم أهمية هذا البند.

رابعاً: التعرف على المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر

أظهرت الدراسة الميدانية رؤية المستهدفين من أفراد عينة الدراسة محل البحث ، المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، وذلك وفقاً للبنود الموضحة بالجدول رقم (١٢) على النحو التالى :

١- ارتفاع عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا سنوياً

احتلت هذه الأهمية المرتبة الأولى داخل قائمة المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، حيث أفاد حوالي (٥٤) من عينة الدراسة محل البحث، تمثل نحو ٩٠% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة،

إلى الأهمية المرتفعة لهذا البند، في حين أشار حوالي (٤) من المستهدفين من عينة الدراسة ، يمثلون نحو ٦.٧% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة محل الدراسة إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند، وقد أشار نحو ٣.٣% من إجمالي عدد المستهدفين إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند.

٢- رغبة الشباب في العمل الحكومي دون الخاص

أخذ هذا البند مكانة عالية من بين البنود المتعلقة برؤية المستهدفين من أفراد العينة، حول التحديات والمعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر. وأوضحت نتائج هذه الدراسة الميدانية أن هذه الأهمية قد احتلت المرتبة الثانية حول العقبات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، حيث يعترف ما يقترب من (٥٣) من عينة الدراسة محل البحث ، بالأهمية النسبية المرتفعة لهذا البند، وأوضح حوالي ثلاثة أفراد من المستهدفين بالعينة ، إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند، وهم يمثلون نحو ٥% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة ، واوضح نحو ٥% من إجمالي عدد المستهدفين من عينة الدراسة إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند. ويرى شخص واحد من أفراد العينة عدم أهمية هذا البند ضمن رؤية المستهدفين من أفراد العينة، حول المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر.

٣- ضعف التنسيق بين مؤسسات القطاع العام

جاءت هذه الأهمية في المرتبة الثالثة بين المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر. حيث أشار حوالي (٥١) من عينة الدراسة محل البحث، تمثل نحو ٨٥% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة، إلى الأهمية المرتفعة لهذه المشكلة، في حين أفاد حوالي أربعة من المستهدفين من عينة الدراسة محل البحث ، تمثل نحو ٦.٧% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند، كما أشار نحو ٥% من إجمالي عدد المستهدفين إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند. كما تبين وجود عدد اثنين من عينة الدراسة محل البحث، قد أشارا إلى عدم أهمية هذا البند ضمن رؤية المستهدفين من أفراد العينة، حول المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر.

٤- قلة مشاركة القطاع الخاص في تدريب خريجي الجامعات

أكدت النتائج أن هذه الأهمية قد احتلت المرتبة الرابعة داخل قائمة العقبات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، حيث أفاد

حوالي ٤٨ مبحوث، تمثل نحو ٨٠%، من إجمالي عدد من الحوثيين بالعينة، إلى الأهمية المرتفعة لهذا البند. وأوضح خمسة من عينة الدراسة محل البحث ، تمثل نحو ٨.٣% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند، وأوضح نحو ٦.٧% من إجمالي عدد المستهدفين من عينة الدراسة إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند. كما تبين وجود عدد (٣) المستهدفين من عينة الدراسة ، قد أشاروا إلى عدم أهمية هذا البند ضمن رؤية المستهدفين من أفراد العينة، حول المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر.

٥- عدم وضوح آليات وأسس التوظيف في المؤسسات العامة

احتلت هذه الأهمية مرتبة مرتفعة من بين البنود المتعلقة برؤية المستهدفين من أفراد العينة، حول المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر. حيث أخذت

المرتبة الخامسة ، ويرى حوالي (٤٧) من عينة الدراسة محل البحث إلى الأهمية المرتفعة لهذا البند. تمثل نحو ٧٨.٣% من إجمالي عدد من المستهدفين بالعينة، وأوضح خمسة من عينة الدراسة تمثل نحو ٨.٣% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند، كما أوضح نحو ٦.٧% من إجمالي عدد المستهدفين من عينة الدراسة محل البحث إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند. كما تبين وجود عدد أربعة مستهدفين من عينة الدراسة أشاروا إلى عدم أهمية هذا البند ضمن رؤية المستهدفين من أفراد العينة، حول المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر.

٦- عدم مناسبة احتياجات سوق العمل لمخرجات التعليم

أوضحت النتائج أن هذه الأهمية قد احتلت المرتبة السادسة داخل قائمة العقبات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، حيث أكد حوالي (٤٥) من عينة الدراسة محل البحث ، تمثل نحو ٧٥% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة إلى الأهمية النسبية المرتفعة لهذا البند، في حين أشار حوالي (٧) مستهدفين ، تمثل نحو ١١.٧% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند، كما أشار نحو ٨.٣% من إجمالي عدد المستهدفين إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند. كما تبين وجود عدد (٣) مستهدفين من عينة الدراسة أشاروا إلى عدم أهمية هذا البند ضمن رؤية المستهدفين من أفراد العينة، حول

المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، وقد أوضح هذا البند بدرجة مرتفعة بين البنود المتعلقة برؤية المستهدفين من أفراد العينة، حول المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر.

٧- انخفاض التمويل من المؤسسات الحكومية للمشروعات الصغيرة

احتل هذا البند بدرجة مرتفعة بين البنود المتعلقة برؤية المستهدفين من أفراد العينة، حول المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر. وتبين أن هذه الأهمية، قد احتلت المرتبة السابعة للعقبات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، حيث أفاد حوالي (٤٣) من عينة الدراسة محل البحث ، تمثل نحو ٧١.٧% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة إلى الأهمية النسبية المرتفعة لهذا البند، في حين أشار حوالي (٩) مستهدفين من أفراد العينة ، تمثل نحو ١٥% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند، كما أشار نحو ٨.٣% من إجمالي عدد المستهدفين إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند. كما تبين وجود عدد ثلاثة من عينة الدراسة محل البحث ، أشاروا إلى عدم أهمية هذا البند ضمن رؤية المستهدفين من أفراد العينة، حول المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر.

٨- عدم معرفة احتياجات سوق العمل بشكل كامل

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن هذه الأهمية احتلت المرتبة الثامنة والأخيرة، داخل قائمة العقبات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، حيث أشار حوالي (٤٢) من عينة الدراسة محل البحث، تمثل نحو ٧٠% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة إلى الأهمية النسبية المرتفعة لهذا البند، في حين أشار حوالي (٨) مستهدفين ، تمثل نحو ١٣.٣% من إجمالي عدد المستهدفين بالعينة إلى الأهمية المتوسطة لهذا البند. وأخذ هذا البند درجة مرتفعة من بين البنود المتعلقة برؤية المستهدفين من أفراد عينة الدراسة حول المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر.

جدول رقم (١٢)

يوضح رؤية المستهدفين من أفراد العينة حول المعوقات التي تواجهها وزارة القوى العاملة في **الحد من مشكلة البطالة في مصر**

	البنود	درجة الأهمية								المجموع	
		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		عديمة الأهمية			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
	ارتفاع عدد الخريجين سنوياً	٥٤	٩٠	٤	٦.٧	٢	٣.٣	—	—	٦٠	١٠٠
	رغبة الشباب في العمل الحكومي دون الخاص	٥٣	٨٨.٣	٣	٥	٣	٥	١	١.٧	٦٠	١٠٠
	ضعف التنسيق بين مؤسسات القطاع العام	٥١	٨٥	٤	٦.٧	٣	٥	٢	٣.٣	٦٠	١٠٠
	قلة مشاركة القطاع الخاص في تدريب خريجي الجامعات	٤٨	٨٠	٥	٨.٣	٤	٦.٧	٣	٥	٦٠	١٠٠
	عدم وضوح أليات وأسس التوظيف في المؤسسات العامة	٤٧	٧٨.٣	٥	٨.٣	٤	٦.٧	٤	٦.٧	٦٠	١٠٠
	عدم مناسبة احتياجات سوق العمل لمخرجات التعليم	٤٥	٧٥	٧	١١.٧	٥	٨.٣	٣	٥	٦٠	١٠٠
	انخفاض التمويل من المؤسسات الحكومية للمشروعات الصغيرة	٤٣	٧١.٧	٩	١٥	٥	٨.٣	٣	٥	٦٠	١٠٠
	عدم معرفة احتياجات سوق العمل بشكل كامل	٤٢	٧٠	٨	١٣.٣	٦	١٠	٤	٦.٧	٦٠	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة الميدانية.

وأوضح حوالى ١٠% من إجمالي عدد المستهدفين من عينة الدراسة محل البحث إلى الأهمية المنخفضة لهذا البند. ويرى عدد (٤) مستهدفين من عينة الدراسة بعدم أهمية هذا البند ضمن رؤية المستهدفين من أفراد العينة، حول المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر.

رأى الباحث: للتغلب على العقبات والتحديات التى أبرزتها الدراسة الميدانية والتى تزيد من معدلات البطالة وتعوق الشباب عن تحقيق أهدافهم، وتفعيلا للنصوص الدستورية الواردة بالدستور المصرى لسنة ٢٠١٤ والتى تهتم بتشغيل الشباب وتقليل معدلات البطالة ، فإنه يجب على الحكومة المصرية اتخاذ كافة الأساليب والوسائل لمواجه مشكلة البطالة ، مع ضرورة العمل على تغيير فكرة رغبة الشباب في العمل بالقطاع الحكومي فقط، وزيادة امتيازات العمل بالقطاع الخاص، وتوفير الأمان الوظيفي من خلال توفير الضمانات الكافية لحقوق العمال .

كما يعتبر الاستثمار من أفضل الطرق لمعالجة أزمة البطالة والخروج منها حيث يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول النامية زيادة فى مستوي العمالة من خلال تنشيط المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى إقامة مشروعات جديدة حيث تعاني الكثير من الدول من مشكلة البطالة ،وإذا كان متاحا أمام البلدان المتقدمة انتهاج بعض السياسات الاقتصادية لمعالجة هذه المشكلة أو الحد منها ، فان الإشكالية تتمثل فى ندرة فى رؤوس الاموال الوطنية اللازمة للاستثمار، وعليه يصبح خيار الاستثمار الاجنبي المباشر ضروريا بما يكفل توفير فرص العمل الواسعة ، بالإضافة إلى تحسين مستوي الأجور ، كما يساعد الاستثمار الأجنبي أيضا فى تنمية وتدريب و استغلال الموارد البشرية فى البلدان النامية ، حيث أسهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الطلب على العمالة وارتفاع مستويات الأجور فى المكسيك حيث تبين أن الشركات الأجنبية التي تصدر ما بين ٤٠% و ٨٠% من إنتاجها تقدم أجوراً أعلى بنسبة ١١% مقارنة بالشركات التي لا تعمل من أجل التصدير، أما بالنسبة للشركات التي تصدر ما يزيد على ٨٠% من إنتاجها فإن الأجور فيها كانت ما بين ٥٨% و٦٧% أعلى من نظيراتها التي تعمل لخدمة السوق المحلي[(١)] .

(١) رضا عبد السلام، "الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل"، دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية"، وزارة التخطيط والتنمية الادارية، الكويت، مايو ٢٠٠٦، ص ٢٨ .

الخاتمة

تناول البحث موضوع "دراسة تحليلية لأزمة البطالة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠- الفترة من (٢٠٠٥-٢٠٢٣)" ، وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث ومطلب تمهيدى تحدث فيه الباحث عن الإطار النظري والمفهومي لظاهرة البطالة ، وتناول المبحث الأول الحديث عن مؤشرات الأداء العام لسوق العمل والبطالة في مصر ، وتم تقسيمه إلى مطلبين ، تناول المطلب الأول الحديث عن هيكل سوق العمل في مصر طبقاً للجنس ، والمطلب الثانى تناول الحديث عن واقع البطالة في مصر. حيث استهدفت الدراسة بصفة عامة إلقاء الضوء على واقع أزمة البطالة، والمؤشرات الاقتصادية المرتبطة بهذه الأزمة في مصر، وباستعراض مؤشرات وملامح الأداء العام لهيكل سوق العمل والبطالة في مصر، وذلك من ناحية تطور قوة العمل، تطور عدد المشتغلين، و تطور معدل النشاط، وأخيراً، تطور معدل الإعالة ، والتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى تزايد معدلات البطالة، وتأثيرها على الاقتصاد القومي. وتناول المبحث الثانى الحديث عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة في مصر، وتم تقسيمه إلى مطلبين ، تناول في المطلب الأول : الآثار الاجتماعية للبطالة **في مصر** ، ومن الآثار الاجتماعية للبطالة الهجرة غير الشرعية، حيث إنه من أهم الأسباب الرئيسة وراء الهجرة غير الشرعية للشباب هو الدافع لتحسين المعيشة ومستوى الدخل . وتعتبر الهجرة الخارجية المؤقتة من الآثار الاجتماعية للبطالة أيضاً، والتي تتمثل في المصريين الذين يحصلون على تصاريح للعمل بالخارج، في شكل تعاقدات شخصية، وإجازات إعارات وغيرها من طرق السفر للعمل بالخارج ، أما المطلب الثانى فتناول الآثار الاقتصادية للبطالة **في مصر** وفى المبحث الثالث تم الحديث عن القوانين والتشريعات المصرية لمواجهة ظاهرة البطالة والحد منها . وتم تقسيمه إلى مطلبين ، تم تخصيص المطلب الأول لدراسة التنظيم الدستورى لتشغيل الشباب ودعم الاقتصاد الوطنى فى ضوء المقومات الاقتصادية التى تناولها الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤ ، **أما المطلب الثانى فتناول أهم القوانين والتشريعات المصرية التى تحد من ظاهرة البطالة** . وأخيرا وفي المبحث الرابع تناول الباحث دراسة ميدانية لدور وزارة القوي العاملة في الحد من مشكلة البطالة في مصر في ضوء رؤية ٢٠٣٠ ، ومن خلال هذه الدراسة تم الانتقال من الإطار النظرى إلى النطاق التطبيقى ، وترتب عليها حدوث نتائج ذات وزن نسبى دقيق ومهم ومفيد.

ومن خلال الاستبيانات التى أجراها الباحث عمليا عن أزمة البطالة فى مصر- تم التوصل الي مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي:

أولاً: نتائج البحث

١- واجهت وزارة القوى العاملة عدة عقبات وتحديات للحد من مشكلة البطالة في مصر منها:

أ- ارتفاع عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا سنوياً

ب- رغبة الشباب في العمل الحكومي دون الخاص

ت- ضعف التنسيق بين مؤسسات القطاع العام

ث- قلة مشاركة القطاع الخاص في تدريب خريجي الجامعات

ج- عدم وضوح آليات وأسس التوظيف في المؤسسات العامة

ح- عدم مناسبة احتياجات سوق العمل لمخرجات التعليم

خ- انخفاض التمويل من المؤسسات الحكومية للمشروعات الصغيرة

د- عدم معرفة احتياجات سوق العمل بشكل كامل

٢- ارتفاع عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا سنوياً، ورغبة الشباب في العمل القطاع الحكومي دون القطاع الخاص، وضعف التنسيق بين مؤسسات القطاع العام.

٣- عدم الإلمام باحتياجات سوق العمل بشكل كامل، وعدم مشاركة القطاع الخاص بشكل كافٍ في تدريب الشباب ، وانخفاض التمويل من المؤسسات الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ثانيا: التوصيات

وفى نهاية البحث ومن خلال ما تم عرضه من نتائج توصل الباحث إلى التوصيات التالية :

للتغلب على العقبات والتحديات التى توصلت إليها الدراسة الميدانية ، **يجب على وزارة** القوى العاملة **بمصر- بالتعاون مع** مختلف الهيئات والمؤسسات والمستثمرين، والأفراد ، اتخاذ كافة الأساليب والوسائل للتصدى لظاهرة البطالة ،

والعمل على إيجاد حلول علاجية وواقعية تتناسب مع المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية من خلال مراعاة ما يلى :

١- اتخاذ كافة الأساليب والوسائل لمواجه مشكلة البطالة ، مع ضرورة العمل على تغيير فكرة رغبة الشباب في العمل بالقطاع الحكومي فقط، وزيادة امتيازات العمل بالقطاع الخاص، وتوفير الأمان الوظيفي من خلال توفير الضمانات الكافية لحقوق العمال .

٢- نوصى المشرع المصرى زيادة منح الامتيازات الضريبية للمشروعات القائمة فى المناطق الريفية والصحراوية ، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء مشروعات كثيفة العمالة مثل الأنشطة الحرفية واليدوية والزراعية،أو التوسع في المشروعات القائمة ، وتشجيع التعليم الفني والمهني، ووضع خطة لتدريب العمالة تحت إشراف ومتابعة وزارة القوى العاملة بمصر، ومكاتب العمل في جميع المحافظات بالتعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات ورجال الأعمال في كافة القطاعات ، بشرط التزام أصحاب هذه المشروعات بتشغيل نسبة معينة من الشباب للحد من نسبة البطالة.

٣- إمداد الشباب بأحدث الأجهزة والتقنيات المستجدة ومواكبة التطور العلمى فى مجال الصناعات الحديثة، والتوسع فى مشروعات الطاقة الشمسية، لخلق الاعتماد علي الذات من السلع والخدمات ، حيث تتمثل مشكلة مصر الأساسية في كيفية بناء الطاقات الإنتاجية واستغلالها الاستغلال الأمثل .

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية المتخصصة

١. أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورنا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠٢١ ، العدد ٥٤٢، السنة المائة وأثنى عشرة ، القاهرة .

٢. أحمد علي حجازي – دوافع الهجرة غير الشرعية وإنعكاسها علي منظومة القيم (دراسة ميدانية علي عينة من شباب المجتمع المصري) – حوليات أداب عين شمس المجلد ٤٥ عدد أبريل - يونيه ٢٠١٧.

٣. إسماعيل علي شكر، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٦.

٤. أشرف السيد حامد قبال ، الاستثمار الاجنبي المباشر ،دراسة تحليلية لاهم ملامحه و اتجاهاته فى الاقتصاد العالمي ، الطبعة الاولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ .

٥. آمال ضيف بسيوني ، دور البحث العلمي كقوة دافعة نحو اقتصاد اخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، جامعة طنطا، بعنوان (تمويل وادارة مشروعات ريادة الاعمال ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ابريل ٢٠٢٠م.

٦. أميرة صالح سلطان ، دور حاضنات الأعمال والفرنشايز فى تأهيل المشروعات الصغيرة نحو النمو واالبقاء (دراسة تطبيقية على مصر) بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السابع عشر – كلية التجارة – جامعة عين شمس ، بعنوان الخروج من الأزمات الإقتصادية والمجتمعية "المقترحات والحلول " فى الفترة من ١٧-١٨ نوفمبر ٢٠١٢.

٧. إيمان عطية ناصف ،دور التطور التكنولوجى فى دعم التنمية الصناعية ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠١٩، العدد ٥٣٤، السنة مائة وعشرة.

٨. إيمان مرعى، المشروعات الصغيرة والتنمية ، التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٥.

٩. إيناس محمد الجعفراوى ، أهم محددات دالة الاستثمار للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) دراسة تحليلية قياسية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٢٧، العدد ٨٢- نوفمبر ٢٠٢٠.

١٠. البشير عبد الكريم ، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات – مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا – العدد الأول ٢٠٠٤.

١١. تقرير الأسكوا ، الأمم المتحدة، تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٧ بعنوان: "الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".

١٢. حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد، تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة، المصرية للنشر والتوزيع ،٢٠١٩.

١٣. حسن أحمد العواملة، سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢١.

١٤. حمد النيني الخواجة، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر، سلسلة أوراق اقتصادية، مركز الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

١٥. حمدي أبو النور – الحماية التشريعية والقضائية لحق الهجرة – دار الفكر الجامعي – الإسكندرية ٢٠١١.

١٦. رضا عبد السلام، "الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل"، دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية"، وزارة التخطيط والتنمية الادارية، الكويت، مايو ٢٠٠٦.

١٧. رنا محمد محمد البطرني، أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي (دراسة حالة جمهورية مصر العربية)، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد (٧)، العدد (١١)، مصر، ٢٠٢١.

١٨. زيد منير عبوي، الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، المعتز للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧ .

١٩. زينب محمد عبد السلام ، الشركات متعددة الجنسية ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي ، الطبعة الاولي ، المركز القومي للاصدرات القانونية ، ٢٠١٤

٢٠. سارين كراجرجيان، تقرير برنامج السياسات البيئية، مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠٢٢.

٢١. سامية خضر صالح، البطالة بين الشباب حديثي التخرج، العوامل والآثار والعلاج، دراسة تطبيقية على عينة من الشباب العاطل بمحافظة القاهرة، قسم العلوم الاجتماعية، كليه التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.

٢٢. سميحة السيد فوزي، سياسة مواجهة مشكلة البطالة، رؤية من خلال تجارب بعض الدول الأخرى، سلسلة أوراق اقتصادية، مركز الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٢٣. السيدة كمال قرطام، محددات بطالة الجامعيين في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠١٤)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٧.

٢٤. صائب حسن مهدي، البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٢)، العدد (٣)، جامعة القادسية، ٢٠١٠.

٢٥. صفوان المبيضين، د. عائض الأكلبي، تحليل الوظائف وتصميمها في الموارد البشرية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠.

٢٦. صلاح أحمد هاشم، "العدالة والمجتمع المدني – مصر"، الطبعة الأولى، دار الكتب العربية للنشر، ٢٠٠٥ – القاهرة

٢٧. صلاح محمد عبد الحميد، "أزمة البطالة: دراسة مقارنة (مصر – السعودية – الكويت)، الطبعة الأولى، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر ٢٠١١

٢٨. صلاح محمد عبد الحميد، أزمة البطالة: دراسة مقارنة "مصر – السعودية – الكويت"، الطبعة الأولى، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر ٢٠١١

٢٩. طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، البطالة مفهومها، أسبابها، خصائصها : اتجاهات عربية وعالمية، دار العلوم للنشر والتوزيع،٢٠١٧

٣٠. عاطف عوض محيي الدين، عبيد الله محجوب عبيد الله، محددات البطالة في الدول العربية: دراسة تطبيقية، كلية إدارة الأعمال، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (١٣)، العدد (٢)، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٦.

٣١. عباس جبار الشرع ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي ، دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، العدد ١٧ ، كانون الثاني ٢٠٠٦

٣٢. عبدا لحميد صديق عبد البر، تجربة المشروعات الصغيرة في مصر ، المعوقات والتحديات وأساليب العلاج ،دراسة مقارنة مع التجارب الدولية ،مجلة مصر المعاصرة ،أبريل ٢٠١٣ ،العدد ٥١٠،السنة ١٠٤ القاهرة

٣٣. عبدالكريم إبراهيم محمد ، دور البنوك التجارية فى نجاح تمويل المشروعات الصغيرة والمساهمة فى حل مشكلة البطالة فى مصر ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السابع عشر – كلية التجارة – جامعة عين شمس ، بعنوان الخروج من الأزمات الإقتصادية والمجتمعية "المقترحات والحلول " فى الفترة من ١٧-١٨ نوفمبر ٢٠١٢

٣٤. عدنان داوود محمد العذاري – هدى زويد مخلف ، "قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠١٠.

٣٥. علا الخواجة ، الآثار الاجتماعية للعولمة مع التطبيق على دول الخليج ، بحث منشور في ندوة العولمة والوطن العربى تحرير د. صلاح سالم زرنوفة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، قضايا التنمية ، العدد ٢٣ القاهرة ٢٠٠٢.

٣٦. عماد فاضل – مسئولية المهاجر غير الشرعي في ضوء الفقه والقانون الجنائي – مجلة دراسات البصرة – العدد ٣٦ لسنة ٢٠٢٠

٣٧. عياش محمد ، الهجرة السرية بين البطالة والمواطنة والتقليد ، مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية – المجلد الأول – العدد الثالث – ٢٠٢١.

٣٨. غادة حلمي – أبعاد الهجرة غير الشرعية - مجلة آفاق عربية - العدد الأول – مارس٢٠١٧

٣٩. القاضى / كريم محمود جودة على ، أثر الإصلاحات التشريعية على قوانين الاستثمار ، بحث مقدم للمؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة ، فى الفترة من ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠

٤٠. لؤي سهيل، تأثير القوانين المتعلقة بسوق العمل على معدلات التوظيف في البلدان ذات الدخل المنخفض. المنوفية، مصر، ٢٠١٨.

٤١. مبطوش العجلة ،واقع وأفاق الاستثمار الأجنبى المباشر فى دول المغرب العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠١٣، العدد ٥١٠، السنة مائة وأربعة .

٤٢. محرم صالح الحداد ، دور الدولة فى معالجة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، السنة ٢٧العدد ٨٢ نوفمبر ٢٠٢٠.

٤٣. محمد زكي أبو النصر ، الاستشراق الوظيفة الغائبة في التخطيط الاجتماعي – المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠١١.

٤٤. محمد على سويلم ، شرح قانون الاستثمارقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية فى ضوء الفقه والقضاء دراسة مقارنة ، طبعة أولى ، المصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨م .

٤٥. محمود فتحي محمد محمود – الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة علي الهجرة غير الشرعية ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية – المجلد ٦٥ العدد الثاني – جامعة المنيا – يوليو ٢٠٠٧.

٤٦. مساعد عبد العاطي شيتوي، التدابير والاجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحث مقدم إلى ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والانسانية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤

٤٧. مسعد محمد الغايش ،مدى فاعلية سعر الفائدة فى كبح جماح التضخم المستورد فى مصر خلال الفترة (من ١٩٩٠-٢٠٢٢) ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد الثامن عشر – ابريل ٢٠٢٣، ص٢٩.مصطفى عبدالفتاح الطمبداوى ، الخطوط الاستراتيجية لتعمير الأراضى الصحراوية بين التنمية المستدامة والتوازن البيئى ، بحث منشور بمجلة مصر المعاصرة ، أكتوبر ٢٠٠٩، العدد ٤٩٦ ، السنة المائة، القاهرة.

٤٨. مصطفي عراقي، البطالة وحلول عملية - نظرة واقعية، ورقة علمية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

٤٩. نجوى يوسف جمال الدين ،التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم ، محاضرة ألقيت في ندوة بعنوان "التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم في إطار انشطة وحدة الجودة بكلية الدراسات العليا التربية - جامعة القاهرة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٨

٥٠. هاشم فتح الله عبد الرحمن عبد العزيز – الثورة الرقمية الثانية (الرقمنة الإبداعية) وسوق العمل- البطالة التكنولوجية نموذجا – مجلة إبداعات تربوية – العدد ٢٨ – إصدار يناير ٢٠٢٤.

٥١. هدى محمد السيد بدوى ، دور التأمين الزراعى (التأمين الأخضر) في تعزيز أهداف التنمية المستدامة ، بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة – كلية التجارة ،٢٠١٩ .

٥٢. هشام بشير – الهجرة العربية غير الشرعية إلي أوروبا – أسبابها وتداعياتها وسبل مواجهتها – السياسة الدولية - - مؤسسة الأهرام – العدد ١٧٩ القاهرة ٢٠١٠.

ثانيا الرسائل العلمية :

١- أمل عبدالرازق إبراهيم ، اقتصاد أوروبا الموحدة وإقتصاد دول العالم العربى (اشكالية توازن جديد) رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ٢٠٠٤ .

٢- إيمان أحمد محمد مرعى ، إدارة المشروعات الصغيرة فى مصر دراسة فى دور الصندوق الإجتماعى للتنمية ، رسالة ماجستير، بدون ناشر ، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،عام ٢٠٠١.

٣- جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العام الدراسي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣.

٤- محمد مازن محمد الأسطل، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ٢٠١٤.

٥- ممدوح مرغنى محمد ، الإصلاحات الاقتصادية ودورها فى جذب الإستثمار الأجنبى المباشر ، حالة مصر، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ٢٠٢١.

٦- هانم محمود فهيم ، أثر الاستثمار الأجنبى المباشرعلى ميزان المدفوعات خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠حتى ٢٠١٤/٢٠١٣، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية ، ٢٠١٥ .

ثالثا : المراجع الأجنبية

1- Babacar Ndiaye, Analyse économique de l'investissement en capital humain,:Editions L'Harmattan, 2014,p10.

2- Brian Aitken, Ann Harrison, and Robert E. Lipsey, "Wages and Foreign Owner Ships a Comparative Study Of Mexico, Venezuela, and United States", Journal Of International Economic, 1996, P 345. P371.

3- Chantal Buhour, Sciences économiques et sociales Tle ES Enseignements obligatoire et de spéciali, Bréal, 2008,p194.

4- Ead, Hamed, Soheir Fahmy, Sahar Fadallah, Fathyea Elhalwany, Heba Fahmy, & Tarek Kapiel, "How Can Climate Change Education Contribute to Awareness And Action In Egypt? Cairo University as A Case Study", London, United Kingdom, Journal of the International Academy for Case Studies, vol. 28, no. 4, pp. 1 - 18, ISSN: 1532 - 5822, 2022.

5- Fatma El-hamidi and Jackline Wahba: "The Effects of Structural Adjustment on youth Unemployment in Egypt" 12th Annual Conference of the Economic Research forum (EFR) : Labor Research Theme, Cairo Egypt,2005.

6- Fouad Sabry, Chômage Percer les secrets du chômage, relever les défis, créer des opportunités. Un Milliard De Personnes Informées [French]. 2024.p44.

7- Jaime Partsch. La crisis de 1898 y su impacto en los institutos de vida religiosa en Puerto Rico. 2008.p40

8- Jean Louis mucchieli , multinationals et mondialisation , edition du seail, mai 1998, paris , p. 47

9- OCDE, "L' Impact de l' in vestissement Direct Etranger Sur Les Conditions de Travail', Con ference OECD OIT Sur La Responsabilite Sociale des Entreprises, Paris, (23 – 24 juni 2008) P. 17.

10-PhD Gilad James. Présentation de la Barbade. Gilad James Mystery School, p. 66.

11-Rouget Quentin, Dissertations d'ESH - prépas ECE1 et ECE2 - inclus les sujets 2018, 2018, p195.

12-Unctad , world investment report , 1995 , new york

13-UNCTAD, World Inventment Report 2019 New York, Geneve, 2019, P 14.

15-UNDP (2016), "Arab Human Development Report" (AITDR) Reterieved 14/6/2019, Edited

14-World Bank 2018. "Poverty and Shared Prosperity 2018: Piecing Together the Poverty Puzzle. Washington, DC: World Bank Retrieved 2019

15-Meghana Ayyagari, Thorsten Beck and Asli Demirguc – kunt, Small and Medium Enterprises across the Globe: A New Databases, World Bank Policy Research Working Paper 3127, August 2003

16- Gebru, G., (2009), " Financing preference of micro and small enterprise owners in Tigroy: does POH hold? ", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 16, No. 2, pp. 322-334..

17-O`Dwyer, M. & Ryan, E., (2000)," Management development issues for owners / managers of micro enterprise", Journal of Europeon Industrial Training, Vol. 24, No. 6, pp.345-353.

18-Alattar, J., Kouly, R. and Innes, J., (2009), " Management accounting information in micro enterprise in Gaza ", Journal of Accounting and Organizational Change, Vol. 5, No. 1, pp. 81-107.

Lybaert, N., (1998), " The information use in an SME: its importance and some elements of influence ", Journal of Small Business Economics, Vol. 10, No. 2, pp. 263-286.

19-Alam, Mohammed,(2006)," A comparative study of financing small and cottage industries by interest – free banks in Turkey, Cyprus, Sudan and Bangladesh", Humanomics, Vol. 24, No. 2, pp. 145-161

bologna 2000 SME Conference Business Symposium; Roundtable : Enhancing the Competitiveness of SMEs in Transition Economics and Developing Countries in the Global Economy and their Partnership with SMEs of OECD Countries ,p 1

20-Fatma El-hamidi and Jackline Wahba: "The Effects of Structural Adjustment on youth Unemployment in Egypt" 12th Annual Conference of the Economic Research forum (EFR) : Labor Research Theme, Cairo Egypt,2005.

استمارة استبيان

حول

آراء العاملين بوزارة القوى العاملة في مشكلة البطالة في مصر

الاسم : .....

العمر: .....

المؤهل الدراسي: .....

مدة الخبرة: .....

تاريخ تحرير الاستمارة: / /

بيانات هذه الاستمارة سرية

ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط

أولاً: آراء العاملين حول دور وزارة القوى العاملة في الحد من البطالة في مصر

- **على المستهدف من العينة أن يضع علامة (✓) أمام درجة الأهمية المناسبة لرأيه**

	البنود	درجة الأهمية							
		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		عديمة الأهمية	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
	متابعة الوزارة لشئون توظيف العمالة المحلية للعمل في القطاع الخاص								
	متابعة الوزارة لشئون توظيف العمالة المحلية بالمؤسسات والهيئات الحكومية								
	تأهيل الشباب وتدريبهم على احتياجات سوق العمل								
	التفتيش المستمر على المؤسسات الخاصة للتأكد من التزامها بتشغيل الخريجين								
	التوعية الإعلامية لأهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الحد من مشكلة البطالة								
	استحداث البرامج								

	والخدمات الإلكترونية التي من شأنها تسهيل إيجاد فرص عمل للشباب								
	إيجاد فرص عمل لشباب الخريجين المتفوقين من الجامعات بالقطاعين العام والخاص								
	استحداث هيئة لمكاتب العمل في جميع المحافظات المصرية								

ثانياً: آراء العاملين حول المعوقات التي تواجه وزارة القوى العاملة في الحد من البطالة في مصر

- على المستهدف من أفراد العينة أن يضع علامة (✓) أمام درجة الأهمية المناسبة لرأيه

	البنود	درجة الأهمية							
		مرتفعة		متوسطة		منخفضة		عديمة الأهمية	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
	ارتفاع عدد الخريجين سنوياً								
	رغبة الشباب في العمل الحكومي دون الخاص								
	ضعف التنسيق بين مؤسسات القطاع العام								
	قلة مشاركة القطاع الخاص في تدريب خريجي الجامعات								
	عدم وضوح أليات وأسس التوظيف في المؤسسات العامة								

	عدم مناسبة احتياجات سوق العمل لمخرجات التعليم								
	انخفاض التمويل من المؤسسات الحكومية للمشـروعات الصغيرة								
	عدم معرفة احتياجات سوق العمل بشكل كامل								

ثالثاً: هل هناك مقترحات إضافية يلزم ذكرها حول الحد من مشكلة البطالة في مصر من وجهة نظرك؟

١- لا يوجد.

٢- يوجد، وهي على النحو التالي:

١.

٢.

٣.

٤.

٥. أخري

رابعاً: ما هي مقترحاتك الخاصة للدور الأكبر الذي يجب أن تقوم به الحكومة في مواجهة مشكلة البطالة في مصر؟

المقترحات:

١.

٢.

٣.

خامساً: ما هو الدور الأكبر للخريجين لإيجاد فرص عمل في مواجهة مشكلة البطالة في مصر؟

الأدوار:

١.

٢.

٣.

References:

1: almarajie alarabia almutakhasisa:

• 'ahmad eabdalealim aleajmaa , dawr jayihat kurna fi taeziz alshumul almalaa fi misr , misr almueasirat , 'abril 2021 , aleadad 542, alsanat almiayat wa'athnaa eashrat , alqahira .

• 'ahmad eali hijazi - dawafie alhijrat ghayr alshareiat wa'iineikasuha eali manzumat alqiam (dirasat maydaniat eali eayinat min shabab almujtamae almisrii) - hawliaat 'adab eayn shams almujalad 45 eadad 'abril - yunih 2017.

• 'iismaeil eali shakra, masharie alqitae alkhasi wadawruha fi alhadi min albatalati, markaz alkitaab alakadimi, 2016.

• 'ashraf alsayid hamid qubal , alaistithmar alaijnabii almubashir ,dirasat tahliliat laham malamihih w aitijahatih faa alaiqtisad alealamii , altabeat alawali , dar alfikr aljamieii , alaiskandariat , 2013 .

• amal dayf basyuni , dawr albahth aleilmii kaquat dafieat nahw aiqtisad aikhdara litahqiq altanmiat alaiqtisadiati, bahath muqadam alaa almutamar aleilmii alraabie likuliyat altijarati, jamieat tanta, bieunwan (tamwil wadarat mashrueat riadat alaiemal wadawriha fi tahqiq altanmiat alaiqtisadiati, abril 2020m.

• 'amirat salih sultan , dawr hadinat al'aemal walfaranshayz faa tahil almashrueat alsaghirat nahw alnumui waalbaqa' (dirasat tatbiqiat ealaa misr) bahath muqadam 'iilaa almutamar alsanawaa alsaabie eashar - kuliyat altijarat - jamieat eayn shams , bieunwan alkhuruj min al'azamat al'iiqtisadiat walmujtamaeia "almuqtarahat walhulul " faa alfatrat min 17-18 nufimbir 2012.

• 'iiman eatiat nasif ,dawr altatawur altiknulujaa faa daem altanmiat alsinaeiat , majalat misr almueasirat , 'abril 2019, aleadad 534, alsanat miayat waeasharatun.

• 'iiman mareaa, almashrueat alsaghirat waltanmiat , altajarib alduwliat almuqarinat walhalat almisriat , markaz alahram lildirasat alsiyasiat walastiratijiat , 2005.

• 'iinas muhamad aljaeafrawaa , 'ahamu muhadadat dalat aliastithmar lilsinaeat altahwiliat fi misr khilal alfatra (1990-2018) dirasat tahliliat qiasiat ,majalat buhuth aiqtisadiat earabiat , aleadad 27, aleadad 82- nufimbir 2020.

• albashir eabd alkarim , tasnifat albitalat wamuhawalat qias alhaykaliat walmuhbatat minha khilal eaqd altiseinat - majalat aiqtisadiaat shamal 'afriqia - aleadad al'awal 2004.
• taqrir al'uskua , al'umam almutahidatu, taqrir halat alhijrat alduwliat lieam 2017 bieunwani: "alhijrat fi almintaqat alearabiat wakhutat altanmiat almustadamat lieam 2030".
• hamid 'iibrahim eabd alfataah muhamad, tathir aleawlamat alaiqtisadiat ealaa mushkilat albitalati, almisriat lilnashr waltawzie ,2019.
• hasan 'ahmad aleawamilat, siasat altakayuf alhaykalii wa'atharuha ealaa altanmiat alaiqtisadiat walsiyasiat walaijtimaeiati, dar alkhalij lilnashr waltawziei, 2021.
• hamd alniyni alkhawajata, dirasat tahliliat lizahirat albitalat alsaafirat waealaqatiha bihaykal suq aleamal fi masr, silsilat 'awraq aiqtisadiatin, markaz aldirasat alaiqtisadiati, kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiati, jamieat alqahirat, 2004.
• hamdi 'abu alnuwr - alhimayat altashrieiat walqadayiyat lihaqi alhijrat - dar alfikr aljamieii - al'iiskandariat 2011.
• rida eabd alsalam, "alaistithmar al'ajnabii almubashir kaliat litaqlis athar siasat altahawul alaiqtisadii ealaa suq aleuml", durus min altajarib alealamiat wakhasatan altajribat almaliziatu", wizarat altakhtit waltanmiat aladariati, alkuayt, mayu 2006.
• rna muhamad muhamad albatrani, 'athar mueadal altadakhum walbitalat fi alnumui alaiqtisadii (dirasat halat jumhuriat misr alearabiatu), majalat aldirasat altijariat almueasirati, kuliyat altijarati, jamieat kafr alshaykh, almujalad (7), aleadad (11), masr, 2021.
• zid munir eabwy, alkhaskhasat fi al'iidarat aleamat bayn alnazariat waltatbiqi, almuetazi lilnashr waltawzie, 2007 .
• zinab muhamad eabd alsalam , alsharikat mutaeadidat aljinsiat wamaeayir alsiyadat lilduwal wifq alqanun alduwalii , altabeat alawli , almarkaz alqawmiu lilasdirat alqanuniat , 2014
• sarin krajirijyan, taqrir barnamaj alsiyasat albiyiyati, mubadarat al'iislah alearabii, 2022.
• saamiat khadir salih, albitalat bayn alshabab hadithi altakharuju, aleawamil waluathar walealaji, dirasat tatbiqiat ealaa eayinat min alshabab aleatil bimuhafazat alqahirat, qism aleulum alaijtimaeiati, kilih altarbiatu, jamieat eayn shams, 2005.

• samihat alsayid fwzi, siasat muajahat mushkilat albitalati, ruyat min khilal tajarib baed alduwal al'ukhraa, silsilat 'awraq aiqtisadiatin, markaz aldirasat alaiqtisadiati, kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiati, jamieat alqahirat, 2004.
• alsayidat kamal qartam, muhadadat bitalat aljamieiiyn fi aliaqtisad almisrii khilal alfatra (1976-2014), majalat kuliyat altijarat lilbuhuth aleilmiati, kuliyat altijarati, jamieat al'iiskandariat, 2017.
• sayib hasan mahdi, albitalat fi alduwal alearabiat alwaqie wal'asbab fi zili ealam mutaghayir, kuliyat al'iidarat walaiqtisadi, majalat alqadisiat lileulum al'iidariat walaiqtisadiati, almujalad (12), aleadad (3), jamieat alqadisiat, 2010.
• sifwan almubiadina, da. eayid al'aklabi, tahlil alwazayif watasmimuha fi almawarid albashariati, dar alyazurii aleilmiat lilnashr waltawziei, 2020. ,
• salah 'ahmad hashim, "aleadalat walmujtamae almadaniu - masira", altabeat al'uwlaa, dar alkutub alearabiat lilnashri, 2005 - alqahira
• salah muhamad eabd alhamid, "'azamat albitalati: dirasat muqarana (misr - alsaeudiat - alkuayti), altabeat al'uwlaa, hibat alniyl alearabiat lilnashr waltawzie, misr 2011
• salah muhamad eabd alhamidi, 'azmat albitalati: dirasat muqarana "misr - alsaeudiat - alkuayti", altabeat al'uwlaa, hibat alniyl alearabiat lilnashr waltawzie, misr 2011
• tariq eabd alrawuwf muhamad eamir, 'iihab eisaa almisriu, albitalat mafhumaha, 'asbabha, khasayisuha : aitijahat earabiat waealamiatun, dar aleulum lilnashr waltawziei,2017
• eatif eawad muhyi aldiyn, eubayd allah mahjub eubayd allah, muhadadat albitalat fi alduwal alearabiati: dirasat tatbiqiatun, kuliyat 'iidarat al'aemali, majalat jamieat alshaariqat lileulum al'iinsaniat walaijtimaeiati, almujalad (13), aleadad (2), al'iimarat alearabiat almutahidati, 2016.
• eabaas jabaar alsharae , dawr alaistithmar alaijnabii almubashir fi harakat altasnie alearabii , dirasat liljanib alayjabi lilaistithmar alaijnabii almubashir , majalat aleulum alaiqtisadiat , jamieat albasrat , kuliyat aladarat w alaiqtisad , aleadad 17 , kanun althaani 2006

• eabda lihamid sidiyq eabd albur, tajribat almashrueat alsaghirat fi misr , almueawiqat waltahadiyat wa'asalib aleilaj ,dirasat muqaranat mae altajarib alduwaliat ,majalat misr almueasirat ,'abril 2013 ,aleadad 510,alsanat 104 alqahira
• eabdalkarim 'iibrahim muhamad , dawr albunuk altijariat faa najah tamwil almashrueat alsaghirat walmusahamat faa hali mushkilat albitalat faa misr , bahath muqadam 'iilaa almutamar alsanawaa alsaabie eashar - kuliyat altijarat - jamieat eayn shams , bieunwan alkhuruj min al'azamat al'iiqtisadiat walmujtamaeia "almuqtarahat walhulul " faa alfatrat min 17-18 nufimbir 2012
• eadnan dawwud muhamad aleadhari - hudaa zuayd mukhalaf , "qyas muashirat zahirat alfaqr fi alwatan alearabii, altabeat al'uwlaa, dar jarir lilnashr waltawziei, eaman al'urduni, 2010.
• ela alkhawajat , aluathar alaijtimaeiat lileawlamat mae altatbiq ealaa dual alkhalij , bahath manshur fi nadwat aleawlamat walwatan alearbaa tahrir du. salah salim zurnufat , markaz dirasat wabuhuth alduwal alnaamiat , qadaya altanmiat , aleadad 23 alqahirat 2002.
• eimad fadil - masyuwliat almuhajir ghayr alshareii fi daw' alfiqh walqanun aljinayiyi - majalat dirasat albasrat - aleadad 36 lisanat 2020
• eayaash muhamad , alhijrat alsiriyat bayn albitalat walmuatanat waltaqlid , majalat huqul maerifiat lileulum alaijtimaeiat wal'iinsaniat - almujalad al'awal - aleadad althaalith - 2021.
• ghadat hilmi - 'abead alhijrat ghayr alshareiat - majalat afaq earabiat - aleadad al'awal - mars2017
• alqadaa / karim mahmud jwdt ealaa , 'athar al'iislahat altashrieiat ealaa qawanin alaistithmar , bahath muqadim lilmutamar alqanunaa alsanawaa alsaadis liljameiat almisriat lilaiqtisad alsiyasaa wal'iihsa' waltashrie hawl al'iislah altashrieaa waleadalat alnaajizat , faa alfatrat min 12-13 disambir 2020
• lwy suhil, tathir alqawanin almutaealiqat bisuq aleamal ealaa mueadalat altawzif fi albuldan dhat aldakhl almunkhafidi. almanufiati, masr, 2018.
• mabtush aleajalat ,waqie wa'afaq alaistithmar al'ajnibaa almubashir faa dual almaghrib alearbaa khilal alfatra (2000-2011) , majalat misr almueasirat , 'abril 2013, aleadad 510, alsanat miayat wa'arbaea .

• muharam salih alhadaad , dawr aldawlat faa muealajat altadaeiat alaiqtisadiat li'azmat kuruna , majalat buhuth aiqtisadiat earabiat , alsanat 27aleadad 82 nufimbir 2020.
• muhamad zaki 'abu alnasr , aliaistishraq alwazifat alghayibat fi altakhtit alaijtimaeii - almaktab aljamieiu alhadith , al'iiskandariat , 2011.
• muhamad ealaa suaylim , sharh qanun alaistithmarraqam 72lsanat 2017 walayihatuh altanfidhiat faa daw' alfiqh walqada' dirasat muqaranat , tabeat 'uwlaa , almisriat lilnashr waltawzie , 2018m .
• mahmud fathi muhamad mahmud - aluathar alaijtimaeiat walnafsiat almutaratibat eali alhijrat ghayr alshareiat wadawr alkhidmat alaijtimaeiat fi muajahatiha , majalat aladab waleulum al'iinsaniat - almujalad 65 aleadad althaani - jamieat alminya - yuliu 2007.
• musaeid eabd aleati shytwy, altadabir walajara'at almisriat limukafahat zahirat alhijrat ghayr alshareiati, bahath muqadam 'iilaa nadwat alhijrat ghayr alshareiat - al'abead al'amniat walansaniat jamieat nayif alearabiat lileulum al'amniat - almamlakat alearabiat alsaeudiat, 2014
• musead muhamad alghayish ,madaa faeiliat sier alfayidat faa kabh jimah altadakhum almustawrad faa misr khilal alfatra (man 1990-2022) , majalat kuliyat alsiyasat walaiqtisad , aleadad althaamin eashar - abril 2023, sa29.mustafaa eabdalfataah altambidawaa , alkhutut alastiratijiat litaemir al'aradaa alsahrawiat bayn altanmiat almustadamat waltawazun albiyaa , bahth manshur bimajalat misr almueasirat , 'uktubar 2009, aleadad 496 , alsanat almiayat , alqahirati.
• mistifi eiraqi, albitalat wahulul eamaliat - nazrat waqieiatun, waraqat eilmiatun, kuliyat dar aleulumi, jamieat alqahirati, 2009.
• najwaa yusif jamal aldiyn ,altaealum min 'ajl alaiqtisad al'akhdar waltahawulat alealamiat fi alaiqtisad waltaelim , muhadarat 'ulqiat fi nadwat bieunwan "altaealum min 'ajl alaiqtisad al'akhdar waltahawulat alealamiat fi alaiqtisad waltaelim fi 'iitar ainshitat wahdat aljawdat bikuliyat aldirasat aleulya altarbiat - jamieat alqahirat bitarikh 8/10/2017
• hashim fath allah eabd alrahman eabd aleaziz - althawrat alraqamiat althaania (alraqmanat al'iibdaeia) wasuq aleumla-

albitalat altiknulujiat namudhaja - majalat 'iibdaeat tarbawiat - aleadad 28 - 'iisdar yanayir 2024.
• hudaa muhamad alsayid badwaa , dawr altaamin alzuraeaa (altaamin al'akhdar) fi taeziz 'ahdaf altanmiat almustadamat , bahth manshur bialmajalat almisriat lildirasat altijariat , jamieat almansurat - kuliyat altijarat ,2019 .
• hisham bashir - alhijrat alearabiat ghayr alshareiat 'iilaya 'uwrubaa - 'asbabuha watadaeiatuha wasubul muajahatiha - alsiyasat alduwaliat - - muasasat al'ahram - aleadad 179 alqahirat 2010.

2: alrasayil aleilmia:

• 'amal eabdalraaziq 'iibrahim , aiqtisad 'uwrubaa almuahadat wa'iiqtisad dual alealam alearbaa (ashkaliat tawazun jadid) risalat dukturah , kuliyat alhuquq jamieat almansurat , 2004 .
• 'iiman 'ahmad muhamad mareaa , 'iidarat almashrueat alsaghirat faa misr dirasat faa dawr alsunduq al'iijtimaeaa liltanmiat , risalat majistir, bidun nashir , maktabat kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiat , jamieat alqahirat ,eam 2001.
• jamal mahmud eatiat eubayd, tathir alaistithmar almubashir ealaa alnumui alaiqtisadii, dirasatan tatbiqiatan ealaa alaiqtisad almisrii , risalat dukturah, kuliyat altijarat wa'iidarat al'aemali, jamieat hulwan, aleam aldirasia 2002 - 2003.
• muhamad mazin muhamad al'astal, aleawamil almuathirat ealaa mueadal albitalat fi filastin khilal alfatra (1996-2012), risalat majistir, qism aiqtisadiaat altanmiati, kuliyat altijarati, aljamieat al'iislamiat bighazati, filastin, 2014.
• mamduh marghanaa muhamad , al'iislahat alaiqtisadiat wadawruha faa jadhb al'iistithmar al'ajnibaa almubashir , halat misra, risalat dukturah , kuliyat altijarat wa'iidarat al'aemal , jamieat hulwan , 2021.
• hanim mahmud fahim , 'athar alaistithmar al'ajnibaa almubashiru ealaa mizan almadfueat khilal alfatrat min 200/2001hataa 2013/2014, risalat majistir , maehad albuhuth waldirasat alearabiat jamieat alduwal alearabiat , 2015 .

فهـــرس الموضوعـــات

الموضـــــوع الصفحة

مقدمة ٣٤٥٢
أولاً: موضوع البحث وأهميته ٣٤٥٢
ثانياً: إشكالية البحث ٣٤٥٢
ثالثاً: أهداف البحث ٣٤٥٣
رابعا: الدراسات السابقة ٣٤٥٣
خامسا: منهج البحث ٣٤٥٧
سادساً: خطة البحث ٣٤٥٨
مطلب تمهيدي الإطار النظري والمفاهيمى لظاهرة البطالة ٣٤٥٩
المبحث الأول مؤشرات وملامح الأداء العام لسوق العمل والبطالة في مصر ٣٤٦٧
المطلب الأول هيكل سوق العمل في مصر طبقاً للجنس ٣٤٦٨
المطلب الثاني واقع البطالة في مصر ٣٤٧٥
المبحث الثاني الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة في مصر ٣٤٨٣
المطلب الأول الآثار الاجتماعية للبطالة في مصر ٣٤٨٤
المطلب الثاني الآثار الاقتصادية للبطالة في مصر ٣٤٨٩
المبحث الثالث دور القوانين والتشريعات المصرية فى الحد من ظاهرة البطالة ومواجهتها ٣٤٩٤
المطلب الأول التنظيم الدستورى لتشغيل الشباب ودعم الاقتصاد الوطنى فى ضوء المقومات الاقتصادية التى تناولها الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤ ..... ٣٤٩٤
المطلب الثانى أهم القوانين والتشريعات المصرية التى تحد من ظاهرة البطالة ٣٥٠٣
المبحث الرابع دراسة ميدانية لدور وزارة القوي العاملة في الحد من مشكلة البطالة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ٣٥٠٧
الخاتمة ٣٥١٩
أولاً: نتائج البحث ٣٥٢٠
ثانيا: التوصيات ٣٥٢٠
قائمة المراجع ٣٥٢٢
REFERENCES: ٣٥٣٥
فهـــرس الموضوعـــات ٣٥٤١